

رجب 1445 هـ
يناير 2024 م

العدد الرابع عشر
السنة السابعة - المجلد الثاني

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَفِّ سِنَوِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ، تُعْنِي بِمَخْطُوطَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ
وَعُلُومِهَا وَبِأَيِّتِصْلِهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

العدد الرابع عشر السنة السابعة - المجلد الثاني

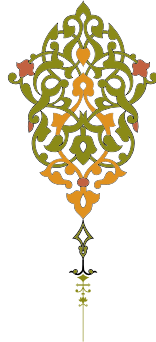
رجب 1445 هـ

وَقَفَّ السَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ

وَقَفَّ السَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ

العدد
١٤

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا



مَجْلَدُ التَّرَاثُ الْبَنِيَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلة مُحَكَّمَةٌ تصدر حاليًا نسخة إلكترونية

ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

eISSN 2785-8499



العدد الرابع عشر
السنة السابعة

رجب ١٤٤٥ هـ
يناير ٢٠٢٤ م

مَجَلَّةُ التَّارِخِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَنَّفُ سِنَوِيَّةً، تُعْنَى بِحُطُوطِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ
وَعُلُومِهَا وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

هيئة التحرير

- أ. د. عبد الله بن محمد بن منصور
د. عبد السلام بن أحمد أبو سمحة
د. عبده بن كدّاف الكد
د. إبراهيم بن محمد الغامدي
د. نور الدين الحميدي
د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي
د. وضحة بنت عبد الهادي المري
د. نبيل بن أحمد بلهي
د. سارة بنت مطر العتيبي

رئيس التحرير

أ. د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. حماد بن مهدي السلمي

نائب رئيس التحرير

د. ماجد بن محمد الجهني

الهيئة الاستشارية للمجلة

- أ. د. أحمد شوقي بنين (المغرب)
أ. د. بشّار عواد معروف (العراق)
أ. د. عبد الستار الحلوجي (مصر)
أ. د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)
أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)
أ. د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)
أ. د. نظام البعقوبي (البحرين)

وَقَفَّ السَّنَةُ وَالتَّارِخُ النَّبَوِيُّ

قواعد النشر العامة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النشر.
٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.
٣. مادة النص: تُقسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزاماً دقيقاً، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطاً كاملاً، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدقَّق المقال لغوياً بشكل جيّد.
٤. الهوامش: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.
٥. ثَبَّتَ المصادر والمراجع: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فدار النشر، وأخيراً تاريخ الصدور.
٦. حجم المقال: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.
٧. مقاس الصفحة: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٥, ٢ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.
٨. يرفق المحقق أو الباحث كتاباً مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.
٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.
١٠. التحكيم: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحكِّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجل نشرها.

المحتويات

الإفتاحية بقلم رئيس التحرير.....٧

رواية ودراسة

أحاديث جبر النوافل للفرائض جمعاً ودراسةً حديثية..... ١١

د. مصعب بن خالد بن عبد الله المرزوقي..... ١٢ - ٤٤

تحقيق مخطوطات

الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ لِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الطَّيِّبِ الْقَادِرِيِّ الْحُسَيْنِيِّ

(ت ١١١٠هـ)..... ٤٧

د. عبد الرزاق زريوح..... ٤٨ - ٨٣

شرح الحديث

شذرات من حاشية أبي عمران موسى بن سعادة (ت بعد ٥٢٢هـ) على صحيح

البخاري..... ٨٧

عبد الحي مغاري الصنهاجي / بلال أبرهومات ٨٨ - ١١٨

دراسات منهجية

حواشي الحافظ ابن الصلاح على الجمع بين الصحيحين للحافظ للحميدي ١٢١

د. محمد بن عبد الرحمن العريني..... ١٢٢ - ١٥٤

المنظومات الحديثية

لَوَاحِظُ الْعِيُونِ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي الْمُتُونِ (نَظْمُ فُصُولٍ مُهِمَّةٍ فِي عِلْمِ نَقْدِ مُتُونِ

الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ)..... ١٥٧

د. مشهور بن مرزوق بن محمد الحرازي..... ١٥٨ - ٢٠٦

جرح وتعديل

المُسَمَّوْنَ بِالْكُنَى مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ رِجَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ وَتَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ فِي

أَسْمَائِهِمْ أَوْ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ..... ٢٠٩

د. سعود بن عابد بن سالم الحربي..... ٢١٠ - ٢٧٣



الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، أكمل الدين، وأتمّ النعمة على المسلمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ختم الله به الأنبياء، وجعل رسالته للناس كافة، ونسخت شريعته الشرائع السماوية السابقة كلها. اللهم صلّ عليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، وكافة الصاحب والآل المطهرين، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد؛ ففي غرة شهر الله رجب من عام ١٤٤٥ هـ، يصدر العدد الرابع عشر من مجلتكم (مجلة التراث النبوي)، المجلد الثاني.

ويحظى هذا العدد باهتمامه على الأبحاث الآتية:

♦ أحاديث جبر النوافل للفرائض جمعاً ودراسةً حديثةً. للدكتور: مصعب بن خالد بن عبد الله المرزوقي.

♦ المسمون بالكنى من المحدثين من رجال تهذيب الكمال وتعجيل المنفعة

في أسمائهم أو أسماء آبائهم. جمع ودراسة. للدكتور: سعود بن عابد الحربي.

♦ الدرّة الخطيرة في مهمّ السيرة. لعبد السلام بن الطيب القادري الحسني

(ت ١١١٠ هـ). دراسة وتحقيق الدكتور: عبدالرزاق زريوح.

♦ شذرات من حاشية أبي عمران موسى بن سعادة (ت بعد ٥٢٢ هـ) على

صحيح البخاري. للباحث: عبدالحى مغاري الصنهاجي، والباحث: بلال

ابرهيمات.

♦ لَوَاحِظُ الْعُيُونِ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي الْمُتُونِ. نَظْمُ فُصُولٍ مُهِمَّةٍ فِي عِلْمِ نَقْدِ
مُتُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ. للدكتور: مشهور بن مرزوق الحرّازي.

♦ التعريف بحواشي الحافظ ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) على كتاب الجمع
بين الصحيحين للحافظ الحميدي (ت: ٤٨٨هـ). (من أول الكتاب إلى نهاية
مسانيد المقدمين بعد العشرة). للدكتور: محمد بن عبد الرحمن العريني.

فالحمد لله تعالى، والشكر له سبحانه أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا على منّ
به وأنعم وتفضّل. ثم أُرْجِي الشكر أتمّه وأجزله لزملائي وزميلاتي العاملين
والمعاونين مع المجلة والمركز، الذين تضافرت جهودهم على إخراج هذه
المجلة بالصورة المرضية، كلّ في مجاله وتخصصه، فجزاهم الله خير الجزاء.
والشكر موصولٌ للأساتذة الباحثين الذين تقدموا بأبحاثهم إلى المجلة -
سواء من قبلت أبحاثهم، ومن اعتذر إليهم - على ثقتهم فيها.

وبعد؛ فما زالت الدعوة قائمة لجميع الباحثين المتخصصين بالسُّنة النبوية،
والسيرة المطهرة - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - للمشاركة بأبحاثهم،
فأبوابُ المجلة مفتوحةٌ لتحكيم النتاج العلمي ونشره تحقيقًا وتأليفًا.
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

أ. د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

١٤٤٥ / ٦ / ٢٥ هـ



روايةٌ و دِرَايةٌ

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بجمع وتخريج الأحاديث
والكلام عليها روايةً ودرايةً.



أحاديثُ جَبْرِ النوافلِ للفرائض جمعاً ودراسةً حديثيةً



د. مصعب بن خالد بن عبد الله المرزوقي

الأستاذ المشارك في كلية الحديث الشريف والدراسات

الإسلامية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

m.k.almarzouki@gmail.com



<https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.1>

ملخص البحث

" جبر النوافل للفرائض " مما وردت فيه أحاديث عن النبي ﷺ، وفي هذا البحث تخريج لها وحكم عليها وشيء من فوائدها الحديثية، وقد جاء البحث في مقدمة وفيها مدخل إلى الموضوع وأهميته وسبب اختياره وحدّه وخطته ومنهج البحث، ثم تقسيم المادة العلمية إلى مبحثين: الأول: أحاديث جبر النوافل للفرائض، وفيه ستة مطالب بعدد الأحاديث المروية، ثم الثاني: دراسة حديثية مختصرة لمسألة جبر النوافل للفرائض، وفيه خمسة مطالب، ثم خاتمة بالنتائج والتوصيات، منها: الحاجة لنشر فقه أحاديث ومسائل تهم كل مسلم مكلف، ومنها: فكرة موضوع ببحث ما يؤثر في العبادة (الفرائض والنوافل) أجزاء وأجزاء، ومنها: وضع فهرس موضوعية دقيقة لمسائل مبثوثة في كتب الشروح، قد لا يُستدل عليها من خلال التبويب والعناوين الرئيسية، ثم ثبت المصادر والمراجع، والفهارس العلمية لأطراف الأحاديث المخرجة، وفهرس الموضوعات.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الكلمات المفتاحية:

جبر - النوافل - التطوع - الفرائض - سبحة - سبحات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي فتح لعباده أبواب الخيرات، ويسّر لهم جبر النواقص والفوات، والصلاة والسلام على نبينا المكثّر من النوافل، طلباً للعبودية الحقة والشكر للمولى سبحانه، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم المعاد.

أما بعد،

فإن الله تعالى قد تفضل على عباده بأنواع الفضائل، ما ترك لهم شيئاً فيه نفعهم إلا أرشدهم إليه، ودلّهم عليه، وأرسل إليهم الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأوحى إليهم ما فيه نجاتهم، وصلاح دنياهم، والثواب في آخرهم. ولما علم الله من عباده الضعف، وأن التقصير صفة لازمة لهم، وسيئاتونه يوم القيامة وفي صحائفهم فرائض ناقصة وواجبات لم يتموها، هيأ لهم أسباب الكمال؛ ليسعوا في طلبها، ووعدهم -إن استجابوا- برحمته، ومن صور تلك الرحمة: ما يكون يوم القيامة والحساب من إكمال النقص، وجبر الكسر، فقد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على أن العبد إذا انتقص من فريضته شيء فإن الله يتمّها له من نوافله.

وهو أمر يُقَوِّي الرجاء في القلوب، ويحث على الاستزادة من النوافل والتطوع.

فكان من المناسب جمع أحاديث هذه المسألة اللطيفة، ومعرفة ما يصح منها وما لا يصح، وبحث شيء من فقهها ومعانيها باختصار، فاستعنتُ بالله للقيام بذلك، وأسميته: «أحاديث جبر النوافل للفرائض، جمعاً ودراسةً حديثيةً»، والله ولي التوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أهداف البحث:

- دراسة أحاديث وردت في جبر النوافل للفرائض، وما صح منها وما لم يصح.
- معرفة المراد بجبر النوافل للفرائض.
- ذكر كلام العلماء في مسائل متعلقة بجبر النوافل للفرائض.
- تقريب ما ثبت من الأحاديث وفقهها؛ ليكون من مقويات الرجاء والإيمان.

أسئلة البحث:

- ما المراد بـ «جبر النوافل للفرائض»؟
- ما صحة أحاديث وردت في «جبر النوافل للفرائض»؟
- ما فقه الأحاديث الواردة في هذا الباب؟ والمسائل المتعلقة به؟

حدود البحث:

أحاديث جبر النوافل للفرائض، وليس من حدوده: أحاديث فضائل النوافل وما يلتحق بها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث مفرد في جمع أحاديث الباب، وإنما يذكر بعض مصنفي كتب الأبواب طرفاً من أحاديث الباب، كما سيأتي بيانه.

خطة البحث:

- ♦ بدأت بالمقدمة، وفيها: مدخل إلى الموضوع، وأهميته، وسبب اختياره، وحدّه، وخطته، ومنهج البحث.
- ♦ ثم قسمته إلى مبحثين ومطالب:
- المبحث الأول: أحاديث جبر النوافل للفرائض، وفيه مطالب:

المطلب الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث تميم الداري رضي الله عنه.

المطلب الثالث: حديث أنس رضي الله عنه.

المطلب الرابع: حديث عائذ بن قُرط رضي الله عنه.

المطلب الخامس: حديث رجل من الأنصار رضي الله عنه.

المطلب السادس: حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

المبحث الثاني: دراسة حديثية مختصرة لمسألة جبر النوافل للفرائض وفيه مطالب:

المطلب الأول: المعنى العام للحديث.

المطلب الثاني: من يحصل له هذا الوعد؟

المطلب الثالث: هل الوعد مختص بنوافل لها وقت معيّن؟

المطلب الرابع: هل في الحديث دلالة على أن ثواب النفل كثواب الفرض؟

المطلب الخامس: هل ثمة تعارض بين حديث الباب وحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء»؟

♦ الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

♦ ثَبَتَ المصادر والمراجع.

♦ فهرس أطراف الأحاديث المخرّجة.

♦ فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

• جمعتُ أحاديث «جبر النوافل للفرائض» التي وقفتُ عليها.

• رتبتُ الأحاديث بحسب قوّتها.

• جعلتُ كل حديث في مطلب.

- خرَّجْتُ كل حديث بجمع طرقه، ثم الكلام عليه بتصوير الاختلاف إن وجد، ثم بيان حاله، والاستشهاد بكلام أهل العلم.
- بيَّنتُ حال الرواة الذين عليهم المدار والحكم المؤثر في منزلة الحديث.
- ختمتُ الدراسة بخلاصة الحكم على الحديث، في آخر المطلب.
- ذكرتُ للحديث الضعيف -الذي يصلح للاعتبار- شاهدًا يُقوِّيه أو معناه.
- دونتُ في الخاتمة أهم النتائج، وفيها خلاصة أحكام الأحاديث، وما صح وما لم يصح منها، والفوائد الحديثية المستنبطة منها.
- بيَّنتُ أهم التوصيات في الخاتمة.
- وأسأل الله أن يرزقنا اتباع هدي نبينا ﷺ، ويجمعنا به في الفردوس الأعلى من الجنة.
- وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

المبحث الأول : أحاديث جبر النوافل للفرائض

المطلب الأول:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة، يقول ربنا جل وعز لملائكته وهو أعلم: انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها؟ فإن كانت تامة كُتِبَتْ له تامة، وإن كان انتقص منها شيئاً، قال: انظروا هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع، قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه، ثم تَوَخَّذْ الأعمال على ذاكم».

أخرجه أبو داود في سننه ^(١) وأحمد في المسند ^(٢) والبخاري في التاريخ الكبير ^(٣) والحاكم في المستدرک ^(٤) والبيهقي في السنن الكبير ^(٥): من طريق إسماعيل بن عليّة.

والبخاري في التاريخ: عن عبد الله الجعفي، ومن طريق عبد الوراث بن سعيد.

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ^(٦): من طريق يزيد بن زريع.

جميعهم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، عن أنس بن حكيم الضبي، قال: خاف من زياد أو ابن زياد، فأتى المدينة، فلقي أبا هريرة رضي الله عنه، قال: فنسبني، فانتسبت له، فقال: يا فتى، ألا أحدثك حديثاً، قال: قلت: بلى رحمك الله، - قال يونس: وأحسبه ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة رضي الله عنه، وذكره.

وابن أبي شيبة في مصنفه ^(٧) والبخاري في التاريخ والمروزي ^(٨): من طريق أبان

(١) السنن (٢/ ١٤٨ ح ٨٦٤).

(٢) المسند (١٥/ ٢٩٩ ح ٩٤٩٤).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٣٣).

(٤) المستدرک على الصحيحين (١/ ٣٩٤).

(٥) السنن الكبير (٢/ ٥٤٠).

(٦) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١١).

(٧) المصنف (٧/ ٢٧٦).

(٨) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١١).

العطار، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة يحاسب بصلاته: فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر».

والترمذي في جامعه ^(١) والنسائي في سننه ^(٢) والمروزي ^(٣) والطحاوي في شرح مشكل الآثار ^(٤): من طريق همام، عن قتادة، عن الحسن، عن حريث بن قبيصة، قال: قدمت المدينة، فقلت: اللهم يسر لي جلساً صالحاً، قال فجلستُ إلى أبي هريرة، فقلت: إني سألت الله أن يرزقني جلساً صالحاً، فحدثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ لعل الله أن ينفعني به، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من فريضته شيء، قال الرب عز وجل: انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل بها ما انتقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله على ذلك».

والنسائي ^(٥): من طريق أبي العوام، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته، فإن وجدت تامة كتبت تامة، وإن كان انتقص منها شيء قال: انظروا هل تجدون له من تطوع يكمل له ما ضيع من فريضة من تطوعه، ثم سائر الأعمال تجري على حسب ذلك».

والبخاري تعليقاً: من طريق خلف، عن قتادة، الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

(١) الجامع (١/ ٥٣٥ ح ٤١٣).

(٢) السنن (١/ ٢٣٢ ح ٤٦٥).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١٣).

(٤) شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٨٧).

(٥) السنن (١/ ٢٣٢ ح ٤٦٦).

والطالسي في مسنده^(١) وابن أبي شيبة^(٢) والبخاري في التاريخ وأبو يعلى في مسنده^(٣) والبيهقي^(٤): من طريق أبي الأشهب.

والبخاري في التاريخ تعليقا: من طريق عباد بن مسرة.

والعقيلي في الضعفاء^(٥): من طريق عباد بن راشد.

والبيهقي في شعب الإيمان^(٦): من طريق عوف.

جميعهم، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والبخاري في التاريخ: من طريق علي بن علي، عن الحسن، قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه، قوله.

وأحمد^(٧): عن حسن، عن حماد بن سلمة، عن حميد الطويل، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأبو داود^(٨) والبخاري في التاريخ: عن موسى بن إسماعيل.

وأحمد^(٩) وابن ماجه^(١٠): من طريق عفان.

والمروزي^(١١) والدارقطني في العلل^(١٢) والحاكم^(١٣): من طريق حجاج بن المنهال.

(١) المسند (٤ / ٢١٣).

(٢) المصنف (٢ / ١٧١).

(٣) المسند (١١ / ٩٦).

(٤) شعب الإيمان (٤ / ٥٥٦).

(٥) الضعفاء الكبير (٢ / ١٣٢).

(٦) شعب الإيمان (٤ / ٥٥٧).

(٧) المسند (٢٨ / ١٤٩ ح ١٦٩٥٠).

(٨) السنن (٢ / ١٥٠ ح ٨٦٥).

(٩) المسند (٢٨ / ١٥٢ ح ١٦٩٥٤).

(١٠) السنن (٢ / ٤٢٥ ح ١٤٢٦).

(١١) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٢١٥).

(١٢) العلل (٨ / ٢٤٤).

(١٣) المستدرک (١ / ٣٩٥).

جميعهم، عن حماد، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سَليط، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، نحوه.

والبيهقي ^(١): من طريق عبد الله، عن حماد، عن يونس، عن الحسن، عن رجل من بني سَليط، به، نحوه.

والبخاري في التاريخ: من طريق مبارك، عن الحسن، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قوله.

والمروزي ^(٢): من طريق محمد بن عمرو الأنصاري، عن الحسن، عن ضبة بن محصن: أنه خرج إلى عمر رضي الله عنه، فلقي أبو هريرة ضبة بن محصن في المسجد فقال: ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قلت: بلى، قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكره بنحوه.

والمروزي ^(٣) والدارقطني ^(٤): من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، والمروزي: من طريق سالم الخياط، كلاهما، عن الحسن، عن صعصة بن معاوية، قال: لقيت أبا هريرة فقال: ممن أنت؟ قلت: من أهل العراق، فقال: ألا أحدثك حديثاً ينفع من بعدك؟ قلت: بلى، قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكره بنحوه. والبخاري في التاريخ: من طريق الليث بن أبي سليم، عن سلم بن عطية، عن صعصة بن معاوية، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قوله.

وأخرجه ابن ماجه في سننه ^(٥) وأحمد ^(٦) وابن أبي شيبة ^(٧) والمروزي ^(٨): من

(١) شعب الإيمان (٤ / ٥٥٧).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٢١٥).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٢١٢).

(٤) العلل (٨ / ٢٤٤).

(٥) السنن (٢ / ٤٢٥ ح ١٤٢٥).

(٦) المسند (١٣ / ٢٧٨ ح ٧٩٠٢).

(٧) المصنف (٧ / ٢٦٨).

(٨) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٢١٠).

طريق سفيان بن حسين، عن علي بن زيد، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن طريق آخر:

أخرجه أحمد ^(١): عن عفان، وعن حسن بن موسى.

وابن راهويه ^(٢) - ومن طريقه: النسائي ^(٣) والطحاوي ^(٤) - عن النضر بن شميل.

والمروزي ^(٥): من طريق أبي الوليد الطيالسي.

والطحاوي ^(٦): من طريق عبيد الله التيمي.

والحاكم ^(٧): من طريق سليمان بن حرب، وإبراهيم بن الحجاج، والربيع بن موسى.

جميعهم، عن حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة: صلاته، فإن أتمها كتبت له تامة، وإن لم يكن أتمها، قال: انظروا تجدون لعبدي من تطوع فأكملوا ما ضيّع من فريضته، ثم الزكاة، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك».

وليس في روايات الحاكم ذكر يحيى بن يعمر، وسمّى النضر الصحابي فقال: «عن أبي هريرة رضي الله عنه»، واللفظ للجماعة، والنضر بنحوه.

مما سبق يظهر أن الحديث جاء من أربعة طرق:

(١) المسند (٣٤/ ٢٩٣ ح ٢٠٦٩٢، ٢٧/ ١٦٠ ح ١٦٦١٤).

(٢) المسند (١/ ٤٣٦).

(٣) السنن (١/ ٢٣٣ ح ٤٦٧).

(٤) شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٨٥).

(٥) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١٤).

(٦) شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٨٨).

(٧) المستدرک (١/ ٣٩٤).

من طريق: الحسن البصري، وصعصعة بن معاوية، وعلي بن زيد بن جدعان، ويحيى بن يعمر.

الأول: ما جاء من طريق الحسن البصري:

فمداره على الحسن، وقد رواه عنه جماعة: يونس و قتادة و حميد الطويل و علي بن علي و عباد بن ميسرة و عباد بن راشد و عوف و مبارك بن فضالة و أبو الأشهب و محمد بن عمرو و إسماعيل و سالم، و رواه علي بن زيد و سلم بن عطية عن غير الحسن.

و وقع اختلاف شديد على الحسن و من دونه في تعيين شيخه و في رفعه و وقفه، و تلخيص هذا الاختلاف فيما يلي:

١. فقد رواه يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله، و شك يونس في رفعه. و رواه قتادة، و اختلف عليه على أربعة أوجه:

٢. فرواه أبان، عنه، عن الحسن، عن أنس، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

٣. و رواه همام، عنه، و قال: حريث بن قبيصة بدل أنس بن حكيم.

٤. و رواه أبو العوام، عنه، و قال: أبو رافع بدل أنس بن حكيم.

٥. و رواه خلف، عنه، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، و لم يذكر بينهما أحداً.

٦. و رواه أبو الأشهب و عباد بن ميسرة و عباد بن راشد و عوف، عن الحسن، كرواية خلف.

٧. و رواه علي بن علي، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله. و رواه حماد بن سلمة، و اختلف عليه على ثلاثة أوجه:

٨. فرواه حسن، عنه، عن حميد الطويل، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٩. و رواه موسى و عفان و حجاج، عنه، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سَليط، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

١٠. ورواه عبد الله، عنه، عن يونس، عن الحسن، كرواية موسى وحجاج.
١١. ورواه مبارك، عن الحسن، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله.
١٢. ورواه محمد بن عمرو، عن الحسن، عن ضبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
١٣. فرواه سالم وإسماعيل، عن الحسن، عنه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. وبعض هذه الأوجه ضعيفة:
- فعباد بن مسرة لئن ^(١) (راوي الوجه ٦) إلا أنه متابع بالثقات.
- ومبارك بن فضالة (الوجه ١١) فيه ضعف ويدلس ^(٢)، إلا أنه متابع برواية يونس (الوجه ١٠).
- وأما محمد بن عمرو (راوي الوجه ١٢) الذي سَمَّى ضبة، فهو ابن عبيد الأنصاري الواقفي، وهو ضعيف ^(٣).
- وكذلك إسماعيل وسالم (الوجه ١٣) فإنهما ضعيفان ^(٤).
- وأما رواية حماد عن حميد: فقد قال الإمام أحمد عن ما يرويه حماد عن حميد ^(٥): «لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن حميد من حماد، سمع منه قديماً، يروي أشياء مَرَّةً يرفعها، ومَرَّةً يوقفها، وحميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً». ورواية بقية الأوجه عن الحسن مؤثقة.
- وقد حكى البخاري طريقه - كما تقدم -، ثم ضعف سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه لهذا الحديث، فقال: «لا يصح سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه في هذا».

(١) تقريب التهذيب (ت ٣١٤٩).

(٢) تقريب التهذيب (ت ٦٤٦٤).

(٣) تقريب التهذيب (ت ٦١٩٢).

(٤) تقريب التهذيب (ت: ٤٨٤، ٢١٧٨).

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨١).

وقال الترمذي - بعد أن خرج رواية حريث - : «حسن غريب من هذا الوجه»، ثم حكى أنه قد روي من غير هذا الطريق.

أما المزي^(١) فقد ترجم لأنس، وذكر حديثه هذا وحكم عليه بالاضطراب. وعلى كل حال، فضعف بعض الأوجه عن الحسن لا يرفع الاختلاف كما هو ظاهر، وأقواها ما رواه: يونس بن عبيد ومن تابعه عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

فيونس مُقَدَّم في الحسن، بل عدّه الإمام أحمد أثبت أصحاب الحسن فيه^(٢)، وقَدَّمه ابن المديني على ابن عون، وأبو زرعة على قتادة^(٣)، ولم يقع عليه اختلاف، وأما الشك في رفعه: فغايبته أن يكون موقوفاً على أبي هريرة - رضي الله عنه -، ومثله له حكم الرفع.

وقد سُئِلَ أبو زرعة عن الحديث من طريق الحسن والاختلاف فيه^(٤)، فقال: «الصحيح: عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم».

وقال الدارقطني - بعد أن حكى الاختلاف عن الحسن بطوله -^(٥): «وأشبهها بالصواب قول من قال: عن الحسن عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه».

وقال الحاكم بعد أن أخرجه من طريق يونس: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم».

وقال الذهبي في تلخيصه: «صحيح».

وصححه العراقي^(٦).

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٣٤٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٥).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٢).

(٤) العلل (٢/ ٣٥٣).

(٥) العلل (٨/ ٢٤٨).

(٦) طرح الشريب (٣/ ٣٤).

وهنا نَظَرُ في بعض الأوجه عن الحسن بقصد بحث الجمع وتضييق أوجه الاختلاف:

فقد جاء في بعض الطرق إيهام شيخ الحسن (مرة: رجل من بني سليط، ومرة: رجل من البصرة)، فهل هو أنس بن حكيم؟
ليس في ترجمة أنس ما يدل على أنه هو، ووجدت حديثًا من طريق الحسن: أخرجه ابن المديني^(١) عن عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن، قال: مر رجل من بني سليط.. فذكر حديثًا.
قال ابن المديني عقبه: «يقال: اسم هذا الرجل الذي مر من بني سليط علاثة بن صحرار»، والله أعلم.

الثاني: ما جاء من طريق علي بن زيد عن أنس بن حكيم:
فرجاله ثقات غير علي بن زيد؛ فقد تكلموا في حفظه فضعفوه^(٢).
وأما أنس بن حكيم:
فقد ذكر أبو حاتم^(٣) أنه روى عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروى عنه الحسن البصري وعلي بن زيد بن جدعان.
وترجمه ابن حبان في الثقات^(٤).
أما ابن القطان والمزي فعده في المجهولين^(٥).
وقال ابن حجر^(٦): «مستور».
وروى له أبو داود وابن ماجه هذا الحديث.

(١) العلل (ص ٩١).

(٢) ينظر: الكامل (٦/ ٣٣٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٨).

(٤) الثقات (٤/ ٥٠).

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ٣٤٥).

(٦) تقريب التهذيب (ت ٥٦٢).

وَيُؤَيِّيه المحفوظ من رواية الحسن، وقد تقدم تصحيح العلماء له، والله أعلم.

الثالث: ما جاء من طريق صعصعة بن معاوية:

وفيه الليث بن أبي سليم وشيخه سلم بن عطية، وهما ضعيفان ^(١).

الرابع: ما جاء من طريق يحيى بن يعمر:

وجميع رواته ثقات، وسمّى النضرُ الصحابيَّ أبا هريرة رضي الله عنه.

وأما عدم ذكر يحيى في روايات الحاكم: فهل هو اختلاف؟ أم خطأ؟

وعدم ذكره مثبت في جميع طبقات المستدرک التي وقفتُ عليها، ولم أجد توجيهاً لذلك، وقد استشكله الشيخ أحمد شاکر ^(٢)، وقال: «فسقط من إسناده «عن يحيى بن يعمر»، فلست أدري: أهو هكذا؟ أم أخطأ فيه الحاكم؟ أم سقط من الناسخين؟ وأكاد أرجح أنه خطأ من الناسخين قديم».

وعلى فرض الاختلاف فيه، فالمحفوظ هو ذكر يحيى بن يعمر؛ لأنه من رواية عفان بن مسلم والطيالسي وعبيد الله، وقد قدّم الإمام أحمد عفان بن مسلم في حماد ^(٣).

ثم إنني قد ترددت في رواية يحيى بن يعمر:

هل هي حديث مستقل؛ لأنها عن رجل لم يسمّ وتكون تسمية النضر لأبي هريرة - رضي الله عنه - مخالفة لرواية الجماعة؟ أو أنها تبعٌ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه؟

فرجعتُ لصنيع الإمام أحمد: ووجدته قد جعلها في مسند رجل لم يسم، كما هو ظاهر في العزو في تخريجها، فهل تخريجها في مسند مستقل إنما هو بحسب ظاهر الرواية؟ أو ترجيح بأنه حديث آخر؟

(١) تقريب التهذيب (ت ٥٦٨٥، ٢٤٧٠).

(٢) المسند (٨ / ١٨).

(٣) العلل رواية عبد الله (٣ / ٣٣).

وقد حاولتُ معرفة صنيع الإمام في مسنده، وهل لهذا نظير أو لا، لكنني لم أهتد لشيء، رزقنا الله البصيرة وحسن الفهم.

ووجدتُ الهيثمي قد ألمَحَ إلى هذا ^(١)، فإنه قال -بعد أن أورد الحديث-: «روى النسائي عن يحيى بن يعمر عن أبي هريرة مثل هذا، فلا أدري: أهو هذا أم لا؟ وقد ذكره الإمام أحمد في ترجمة رجل غير أبي هريرة، ورجاله رجال الصحيح».

وأما الطحاوي: فإنه روى هذا الوجه من غير تسمية، ثم أسند من طريق الحسن، ثم قال: «ثم التمسنا الرجل المذكور من أصحاب رسول الله ﷺ في حديث الأزرق بن قيس: من هو؟»، ثم أخرج رواية النضر؛ فجعلها حديثاً واحداً.

وكذا ابن رجب، فقد عدَّ رواية يحيى من حديث أبي هريرة ^(٢)، وقال عن رواية الإمام أحمد: «إسناد جيد».

فسأخذُ بهذا الظاهر، وهو الجمع بين الروايات باعتبار الأصل، وتقارب اللفظ، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وبقي النظر في تعدد الراوية عن حماد بن سلمة (مرة عن الحسن، وأخرى عن يحيى بن يعمر): فهل هو من الاختلاف عليه؟

الذي يظهر أنه ليس اختلافًا؛ فهو من المكثرين، وسياق الروايات والرواية عنه يظهر ذلك، كما أن من حكى الاختلاف أو ساقه على الحسن ومن دونه لم يذكر رواية حماد التي ساقها إلى يحيى، كالبخاري والدارقطني، والله أعلم. وخلاصة القول في الحكم على الحديث: أنه -بمجموع طرقه- صحيح.

والله تعالى أجلُّ وأعلم.

(١) مجمع الزوائد (١/ ٢٩١).

(٢) فتح الباري (٥/ ١٤٢).

المطلب الثاني:

حديث تميم الداري رضي الله عنه: «أول ما يُحاسب به العبد يوم القيامة: صلاته، فإن أكملها كُتبت له نافلة، فإن لم يكن أكملها، قال الله سبحانه لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع؟ فأكملوا بها ما ضيَّع من فريضته، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك».

أخرجه أبو داود ^(١) والبيهقي ^(٢): عن موسى بن إسماعيل، زاد البيهقي: وعلي بن عثمان.

وابن ماجه ^(٣) والدارمي ^(٤) والحاكم ^(٥): من طريق سليمان بن حرب.

وأحمد ^(٦): عن حسن بن موسى.

والمروزي ^(٧): من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وابن قانع ^(٨): من طريق ابن عائشة.

والطحاوي ^(٩): من طريق عبيد الله التيمي.

(١) السنن (٢/ ١٥٠ ح ٨٦٦).

(٢) السنن الكبير (٢/ ٥٤٠)، شعب الإيمان (٤/ ٥٥٦).

(٣) السنن (٢/ ٤٢٥ ح ١٤٢٦).

(٤) سنن الدارمي (٢/ ٨٥٤).

(٥) المستدرک (١/ ٣٩٤).

(٦) المسند (٢٨/ ١٤٩ ح ١٦٩٥١).

(٧) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١٦).

(٨) معجم الصحابة (١/ ١٠٩).

(٩) شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٨٥).

والطبراني^(١) - ومن طريقه: البيهقي^(٢) - والحاكم^(٣): من طريق حجاج بن منهال.

والطبراني^(٤): من طريق مؤمل بن إسماعيل.

والحاكم^(٥): من طريق إبراهيم بن الحجاج، ومن طريق الربيع بن يحيى.

جميعهم، عن حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن زرارة بن أوفى، عن تميم الداري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وأخرجه ابن أبي شيبه^(٦) والبيهقي^(٧): من طريق يزيد بن هارون.

وابن أبي شيبه^(٨): عن هشيم.

والمروزي^(٩): من طريق بشر بن المفضل، ومن طريق خالد بن عبد الله.

جميعهم، عن داود بن أبي هند، عن زرارة، عن تميم رضي الله عنه - أنه قال: «إن أول ما يحاسب به العبد: الصلاة، فإن أتمها، وإلا قيل: انظروا، أله تطوع؟ فإن كان له تطوع فأكملوا المكتوبة من التطوع»، زاد يزيد: «فإن لم تكمل الفريضة، ولم يكن له تطوع، أخذ بطرفيه فقُذِفَ به في النار».

والحديث - كما هو ظاهر - مداره على داود، واختلف عليه في رفعه ووقفه، وفي لفظه:

فرفعه حماد وذكر الزكاة وسائر الأعمال، ووقفه يزيد وهشيم وبشر وخالد واقتصروا على الصلاة.

(١) المعجم الكبير (٢ / ٥١).

(٢) شعب الإيمان (٤ / ٥٥٦).

(٣) المستدرک (١ / ٣٩٥).

(٤) المعجم الكبير (٢ / ٥١).

(٥) المستدرک (١ / ٣٩٤).

(٦) المصنف (٦ / ١٧٠).

(٧) السنن الكبير (٢ / ٥٤١).

(٨) المصنف (٦ / ١٧٠).

(٩) تعظيم قدر الصلاة (١ / ٢١٦).

وداود وشيخه زرارة ومن دونه ثقات، ولم يتابع حماد على رفعه؛ قال الطيالسي: «لم يرفع هذا الحديث أحد غير حماد»، وكذا قال الدارمي والبيهقي. والذي يظهر أن المحفوظ هو الوقف؛ فقد روى الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال ^(١): «حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ»، وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند، والله أعلم.

وهو في حكم المرفوع، إلا أنه مرسل؛ فزرارة لم يسمع تميماً رحمته الله. قال الإمام أحمد ^(٢): «ما أحسب لقي زرارة تميماً؛ تميم كان بالشام، وزرارة بصريٌّ كان قاضيها».

وقد خرَّج الدارمي المرفوع وقيل له: صحَّ هذا؟ قال: «لا». ويشهد له حديث أبي هريرة - رحمته الله - المتقدم، والله أعلم.

المطلب الثالث:

حديث أنس رحمته الله: «إن أول ما افترض الله على الناس من دينهم: الصلاة، وآخر ما يبقى: الصلاة، وأول ما يحاسبون به: الصلاة، يقول الله: انظروا في صلاة عبدي، فإن كانت تامة كتبت تامة، وإن وجدت ناقصة قال: انظروا، هل له من تطوُّع؟ فإن وجد له تطوُّع تمت الفريضة من التطوُّع، ثم قال: انظروا هل زكاته تامة؟ فإن وجدت زكاته تامة كتبت تامة، وإن كانت ناقصة قال: انظروا، هل له صدقة؟ فإن كانت له صدقة تمت له زكاته من الصدقة».

أخرجه الحارث في مسنده ^(٣): عن إسحاق.

والمروزي ^(٤): من طريق عارم.

وأبو يعلى الموصلي ^(٥): من طريق حماد.

(١) شرح العلل (٢/ ٧٨٣).

(٢) جامع التحصيل (ص ١٧٦)، فتح الباري لابن رجب (٥/ ١٤٢).

(٣) بغية الباحث (١/ ٢٣٧).

(٤) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١٨).

(٥) المسند (٧/ ١٥٣).

جميعهم، عن حماد بن زيد، عن يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وفيه يزيد الرقاشي، وهو ضعيف ^(١)، وضعفه به: البوصيري ^(٢).
فالحديث ضعيف.
ويشهد له حديث أبي هريرة وتميم رضي الله عنه، وقد تقدما، والله أعلم.

المطلب الرابع:

حديث عائذ بن قُرط رضي الله عنه: «من صلى صلاة لم يتمها زيد عليها من سُبُحاته حتى تتم».

أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ^(٣) وابن الأثير في أسد الغابة ^(٤): من طريق عبد الوهاب بن نجدة.

وابن أبي خيثمة في التاريخ ^(٥) وابن قانع في معجم الصحابة ^(٦) والطبراني ^(٧) -ومن طريقه: الضياء في المختارة ^(٨) - من طريق الهيثم بن خارجة، زاد ابن قانع: من طريق علي بن بحر، ومن طريق الوليد بن شجاع.

جميعهم، عن محمد بن حمير، عن عمرو بن قيس السكوني، عن عائذ بن قُرط رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين ^(٩) وأبو نعيم في معرفة الصحابة ^(١٠): من طريق هشام بن عمار.

(١) تقريب التهذيب (ت ٧٦٨٣).

(٢) إتحاف الخيرة المهرة (١ / ٤١٩).

(٣) الأحاد والمثاني (٤ / ٣٦٨).

(٤) أسد الغابة (٣ / ١٤٦).

(٥) التاريخ الكبير السفر الثاني (١ / ٤٢٢).

(٦) معجم الصحابة (٢ / ٣٠٢).

(٧) المعجم الكبير (١٨ / ٢٢).

(٨) الأحاديث المختارة (٨ / ٢٤٣).

(٩) مسند الشاميين (٣ / ٤٠٠).

(١٠) معرفة الصحابة (٤ / ١٧٥٨).

وأبو نعيم^(١): من طريق عمرو بن عثمان.

كلاهما، عن ابن حمير، عن عمرو بن قيس، عن عبد الله بن قُرط، عن النبي ﷺ، ولفظ عمرو نحوه.

مما تقدم يظهر الاختلاف على ابن حمير:

فرواه عبد الوهاب والهيثم وعليّ والوليد، عنه، من مسند عائذ بن قُرط.

ورواه هشام وعمرو، عنه، من مسند عبد الله بن قُرط.

ومن دون ابن حمير موثقون، غير: أحمد بن عمير بن يوسف الراوي عن عمرو؛ فإنه حافظ، لكن قال عنه الدارقطني^(٢): «تفرد بأحاديث، ولم يكن بالقوي»، وهشام بن عمار؛ فإنه صدوق، كبر فصار يتلقن؛ فحديثه القديم أصح^(٣).

فالمحفوظ من مسند عائذ بن قُرط ﷺ، ومداره على ابن حمير، وهو صدوق^(٤).

فالحديث حسن، وحسن إسناده ابن حجر^(٥)، ويشهد له حديث أبي هريرة وتميم ﷺ المتقدمين، والله أعلم.

المطلب الخامس:

حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، من الأنصار ﷺ: «لا يتقص أحدكم من صلاته شيئاً إلا أتمها الله من سُبْحته».

أخرجه الإمام أحمد في المسند^(٦) - ومن طريقه: ابن عساكر في تاريخه^(٧) -:

(١) معرفة الصحابة (٣/ ١٦٩٩).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص ١٠٣)، وينظر: سير أعلام النبلاء (١٥ / ١٥).

(٣) تقريب التهذيب (ت ٧٣٠٣).

(٤) تقريب التهذيب (ت ٥٨٣٧).

(٥) الإصابة (٣/ ٤٩٥).

(٦) المسند (٤٥ / ٣٩ ح ٢٣٦٣٧).

(٧) تاريخ دمشق (٣٥ / ٤٤٢).

عن يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن معاوية، عن رجل من كندة، قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ، من الأنصار رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

فيه:

ابن لهيعة، والكلام فيه مشهور، وقد ضعفه كثير من العلماء ^(١).

وعبد الرحمن بن معاوية، وهو ابن حُديج، وهو مقبول ^(٢).

وشيخه رجل مبهم لم يسم.

وهذا المبهم ذكر أنه يروي عن صحابي، وإثبات الصحبة لا يصح في هذه الحال.

فالحديث ضعيف.

وقد تقدمت أحاديث في الباب تشهد لهذا المعنى، والله أعلم.

المطلب السادس:

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أول ما افترض الله على أمتي الصلوات الخمس، وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس، وأول ما يسألون عنه الصلوات الخمس، فمن كان ضيِّع شيئاً منها يقول الله تعالى: انظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صلاة تُتَمُّون بها ما نقص من الفريضة؟ وانظروا في صيام عبدي شهر رمضان، فإن كان ضيِّع شيئاً منه، فانظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صيام تتمون بها ما نقص من الصيام؟، وانظروا في زكاة عبدي، فإن كان ضيِّع شيئاً منها، فانظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة تتمون بها ما نقص من الزكاة؟ فيؤخذ ذلك على فرائض الله، وذلك برحمة الله وعدله، فإن وجد فضلاً وضع في

(١) تهذيب الكمال (١٥ / ٤٨٧).

(٢) تقريب التهذيب (ت ٤٠١٠).

ميزانه، وقيل له: ادخل الجنة مسرورًا، فإن لم يوجد له شيء من ذلك أمرت به الزبانية فأخذوا بيديه ورجليه، ثم قُذِفَ به في النار»^(١).

أخرجه أبو نعيم في الحلية^(٢): من طريق مالك بن يحيى، عن معاوية بن يحيى، عن الأوزاعي، عن بلال بن سعد، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظه: «أول ما افترض الله على أمتي الصلوات الخمس، وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس، وأول ما يسألون عنه الصلوات الخمس»، وليس في لفظه ما يدل على الباب.

وفيه: معاوية بن يحيى، وهو أبو عثمان الشامي:

قال أبو أحمد الحاكم^(٣): «منكر الحديث».

فالإسناد ضعيف جدًا، وقد ضعف إسناده ابن رجب^(٤)، والله أعلم.

(١) ذكره في كنز العمال (٧/ ٢٧٦)، وعزاه للحاكم في الكنى، ولم أقف عليه.

(٢) حلية الأولياء (٥/ ٢٣٣).

(٣) تاريخ دمشق (٥٩/ ٢٩٦).

(٤) فتح الباري (٥/ ١٤٣).

المبحث الثاني : دراسة حديثية مختصرة لمسألة «جبر النوافل للفرائض»

وفي هذا المبحث -وبعد تخريج الأحاديث الواردة في الباب- أذكر على وجه الاختصار مسائل في دراسة الحديث:

المطلب الأول: المعنى العام للحديث.

يظهر المعنى العام للحديث من خلال كلام العلماء الذين شرحوا الحديث، وقبله من بَوَّب عليه:

فقد خرجه أبو داود في سننه وبَوَّب عليه ^(١): «باب قول النبي ﷺ: كل صلاة لا يتمها صاحبها تَتَمُّ من تطوُّعه».

وبَوَّب المروزي ^(٢): «باب إكمال الفريضة»، وسيأتي بيان في المطلب التالي يجلي المراد.

المطلب الثاني: من يحصل له هذا الوعد؟

ذكر بعض العلماء أن ذلك يكون لمن انتقص من سنن فريضته وهيئاتها المشروعة فيها: من خشوع وأدعية وأذكار، فيحصل له ثوابها في الفريضة وإن لم يفعلها فيها بل فعلها في تطوُّعه ^(٣).

ويشكل عليه: أن تخصيصها بذلك لا يناسب قوله عليه الصلاة والسلام: «ثم يكون سائر عمله على ذلك»؛ فالزكاة ليس فيها إلا الفرض أو النفل، وقد ورد في الحديث التنصيب على الزكاة وسائر الأعمال، وفضل الله واسع وكرمه أعمُّ وأتمُّ ^(٤).

وقيل: يحتمل أيضاً أن يزداد له ما انتقص من فرضها وشرطها.

(١) السنن (٢/ ١٤٨).

(٢) تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢١٠).

(٣) المسالك لابن العربي (٣/ ٢٣٠)، فتح الباري (٥/ ١٤٤)، التحبير للصنعاني (٥/ ٧٦٢)، ذخيرة العقبى (٦/ ٢١٦).

(٤) حاشية السندي على ابن ماجه (١/ ٤٣٦)، ذخيرة العقبى (٦/ ٢١٦).

وقيل: يحتمل أن يزداد له ما ترك من الفرائض ناسياً فلم يفعله، فيعوّض من تطوّعه، فالله يقبل من التطوُّع الصحيح عوضاً عن الفوات من المفروضة. فخصّ بغير العامد، واستدلّ له بأن نية النفل لا تنوب عن نية الفرض^(١)، وذكر ابن عبد البر أن ذلك في الناسي الذي لم يتذكر إلى أن مات، ويخرج بذلك من تركها عمداً أو نسيها ثم ذكرها فلم يُقْمها، قال رحمه الله: «فهذا لا يكون له فريضة من تطوُّع أبداً؛ لأن ترك الصلاة عمداً من الكبائر لا يكفرها إلا الإتيان بها لمن كان قادراً عليها، هي توبته، لا يُجزئه غير ذلك». وعدّ بعض العلماء ذلك مطلقاً، في العامد وغيره؛ فالحديث على ظاهره. قال ابن تيمية^(٢): «هذا الإكمال يتناول ما نقص مطلقاً».

وقال ابن رجب^(٣): «وهو الأظهر إن شاء الله»، ورد تخصيصه بالناسي بقوله: «قولهم (نية الفرض لا ينوب عنها نية النفل) إنما هو بالنسبة إلى أحكام تكليف العباد في الدنيا، فأما بالنسبة إلى فضل الله في الآخرة فلا؛ لأن فضله واسع لا حجر عليه، بل هو تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد»، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل الوعد مختص بنوافل لها وقت معيّن؟

الحديث ليس فيه ما يدل على تخصيص الجبران بالنوافل البعدية، كالسنن الرواتب عقب الصلوات؛ فإن الحديث يعمّ سائر التطوّعات ولو تقدمت على الفرائض^(٤)، والله أعلم.

المطلب الرابع: هل في الحديث دلالة على أن ثواب النفل كثواب الفرض؟

نقل العزّ بن عبد السلام عن البيهقي^(٥): «أن السنن التي في الصلوات تجبر

(١) الاستذكار (٢/ ٣٦٥)، التمهيد (٢٤/ ١٨)، وينظر: الحاشية قبل السابقة (١١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٦٠٤).

(٣) فتح الباري (٥/ ١٤٤).

(٤) طرح الشريب (٣/ ٣٤).

(٥) نقله السيوطي في شرحه لسنن النسائي (١/ ٢٣٢).

الفرائض، ولا يمكن أن يعدل شيء من السنن واجباً أبداً؛ بدلالة قوله ﷺ حكاية عن الله تعالى: «وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحبَّ إليَّ مما افترضته عليه»^(١) ففَضِّلَ الفرضُ على النفل، سواء قلَّ أو كثر.

قال العزُّ عقبه: «ولا شك أن هذا - وإن كان يعضده الظاهر - إلا أنه يشكل من جهة أن الثواب والعقاب مرتبان على حسب المصالح والمفاسد، ولا يمكننا أن نقول: إن ثمن درهم من الزكاة الواجبة تربو مصلحته ألف درهم تطوُّع، وإن قيام الدهر كله لا يعدل ركعتي الصبح، هذا على خلاف قواعد الشريعة»، والله أعلم.

المطلب الخامس: هل ثمة تعارض بين حديث الباب وحديث «أول ما يُقَضَّى بين الناس يوم القيامة في الدماء»^(٢)؟

قال بعض العلماء^(٣): لا تعارض؛ وفي جواب ذلك قالوا:

يُحْمَلُ الأول على مَنْ ترك العبادات، والثاني على مَنْ فعل السيئات.

وقال آخرون: حديث الباب محمول على حق الله تعالى، وحديث ابن مسعود محمول على حقوق الأدميين فيما بينهم.

فإن قيل: فأيهما يُقَدَّم، محاسبة العباد على حق الله تعالى؟ أو محاسبتهم على حقوقهم؟

فالجواب: أن هذا أمرٌ توقيفي، وظواهر الأحاديث دالة على أن الذي يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري (٨/ ١٠٥ ح ٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري (٩/ ٢ ح ٦٨٦٤)، صحيح مسلم (٣/ ١٣٠٤ ح ١٦٧٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: تحفة الأحوذى (٢/ ٣٨٣).

الخاتمة

الحمد لله، فهذه أهم النتائج التي يمكن استنتاجها:

خلاصة تخريج الأحاديث:

- الأحاديث موضع الدراسة ستة أحاديث، رُويت عن: أبي هريرة، وتميم، وأنس، وعائذ بن قُرط، ورجل من الأنصار، وابن عمر، رضي الله عنهم.
- خلاصة الأحكام على هذه الأحاديث ما يلي:

١. حديث أبي هريرة صحيح.
٢. حديث عائذ حسن.
٣. حديث تميم مرسل.
٤. حديث أنس ضعيف، ويشهد له ولحديث تميم حديث أبي هريرة وعائذ.
٥. حديث رجل من الأنصار ضعيف.
٦. حديث ابن عمر ضعيف جداً.

من فوائد الحديث:

- ♦ الحديث شاهد على فضل الله العظيم؛ حيث شرع لعباده ما ينفعهم، ويجبر نقصهم.
- ♦ للعلماء كلام في وصف النقص الذي يُجبر، وملخص ما ذكره ما يأتي:
- جبر ما يقع من نقص في السنن والهيئة.
- جبر ما يقع من نقص في الشروط والفروض.
- جبر ما يقع من نسيان لها بالكلية.
- جبر كل نقص سواء كان نسياناً أم عمداً.
- ♦ لا يختص الفضل بالصلاة، بل يعمُّ كل عمل بدلالة الحديث.
- ♦ لا يقيد جبر الفرض بالنفل بوقت معين للنفل كالسنن البعدية للصلاة، بل يعم كل نفل.

- ♦ جبران النوافل للنقص الذي يقع في الفرائض لا يدل على تساوي ثواب الفرض والنفل، بدلالة حديث أبي هريرة رضي الله عنه القدسي، وإنما هو من فضل الله الواسع.
- ♦ لا تعارض بين حديث الباب وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في تعيين أول ما يقضى به بين الخلق يوم القيامة، وقد قيل في توجيه ذلك ما يلي:
 - الأول من ترك العبادات، والثاني من فعل السيئات.
 - وقيل: حديث الباب محمول على حق الله تعالى، وحديث ابن مسعود محمول على حقوق الأدميين فيما بينهم.
- هذا، ويمكن ذكر أهم التوصيات التي هي من ثمرات هذا البحث:
 - أهمية الدراسات الحديثية لموضوعات معينة، وجمع أحاديثها، ومعرفة ما صح منها وما لم يصح.
 - الحاجة لنشر فقه أحاديث ومسائل تهم كل مسلم مكلف.
 - من الموضوعات التي تصلح أن تكون محل بحث: ما يؤثر في العبادة (الفرائض والنوافل) أجزاء وأجزاء.
 - وضع فهرس موضوعية دقيقة لمسائل مبثوثة في كتب الشروح، قد لا يستدل عليها من خلال التبويب والعناوين الرئيسة.
- سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، محمد عبد الرحمن التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، عناية محمد عبد المعيد، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، التاريخ الكبير، السفر الثاني، ت. صلاح هلال، ط. الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت ٢٣٥هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ت. كمال الحوت، ط. الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني، أبو بكر ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، الآحاد والمثاني، ت. فيصل الجوابرة، ط. الراية، الرياض، ١٤١١هـ.

ابن الأثير، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ت. علي معوض وعادل عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

ابن العربي، محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ)، المسالك في شرح موطأ مالك، تعليق: محمد السليمان وعائشة السليمان، ط. دار الغرب، بيروت، ١٤٢٨هـ.

ابن المديني، علي بن عبد الله البصري (ت ٢٣٤هـ)، العلل، ت. محمد الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، ت. عبد الرحمن بن قاسم، ط. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، ١٤١٦هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، عناية: محمد عبد المعيد، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٩٣هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ت. عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط. الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، ت. محمد عوامة، ط. الرشيد، الرياض، ١٤٠٦هـ.

ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي (ت ٢٣٨هـ)، ت. عبد الغفور البلوشي، ط. الإيمان بالمدينة، ١٤١٢هـ.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، ت. همام سعيد، ط. الرشد، الرياض، ١٤٢٦هـ.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت. محمود شعبان وجماعة، ط. دار الحرمين، القاهرة؛ الغرباء، المدينة، ١٤١٧هـ.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ت. سالم عطا وغيره، ط. الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت. مصطفى العلوي وغيره، ط. وزارة الشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

ابن عدي، أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ت. عادل عبدالموجود وعلي معوض، ط. الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، ت. عمرو العمروي، ط. دار الفكر، ١٤١٥هـ.

ابن قانع، عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥١هـ)، معجم الصحابة، ت. صلاح المصري، ط. الغرباء الأثرية، المدينة، ١٤١٨هـ.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، ت. شعيب الأرناؤوط وجماعة، ط. الرسالة، ١٤٣٠هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، ت. شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط. الرسالة، بيروت، ١٤٣٠هـ.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط. السعادة، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، ت. عادل العزازي، ط. الوطن، الرياض، ١٤١٩هـ.

أبو يعلى، أحمد بن علي التميمي (ت ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى، ت. حسين أسد، ط. المأمون، دمشق، ١٤٠٤هـ.

الإثيوبي، محمد بن علي بن آدم (ت ١٤٤٢هـ)، ذخيرة العقبي في شرح المجتبى، ط. دار المعراج، ١٤١٦هـ، ودار آل بروم ١٤١٩ - ١٤٢٤هـ.

أحمد، أحمد بن عبد الله بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، ت. وصي الله عباس، ط. دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢هـ.

أحمد، أحمد بن عبد الله بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، ت. شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف: عبد الله التركي، ط. الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ.

أحمد، أحمد بن عبد الله بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد، ت. أحمد شاكر، ط. دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، عناية محمد عبدالمعيد، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧٧هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ت. محمد زهير الناصر، ط. طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

البوصيري، أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ت. المكتب العلمي بدار المشكاة، ط. الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، ت. محمد عطا، الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، ت. عبدعلي حامد، ط. الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير، ت. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

الحارث ابن أبي أسامة، الحارث بن محمد التميمي (ت ٢٨٢هـ)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي، ت. حسين الباكري، ط. خدمة السنة، المدينة، ١٤١٣هـ.

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک على الصحيحين، ت. مصطفى عطا، الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

الدارقطني، علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت. محفوظ الرحمن السلفي ومحمد الدباسي، ط. طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ، وابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٧هـ.

الدارقطني، علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، ت. فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي، الرياض، ٢٠٠٧م.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، سنن (مسند) الدارمي، ت. حسين أسد، ط. المغني، السعودية، ١٤١٢هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ت. شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي (ت ١١٣٨هـ)، حاشية السندي على ابن ماجه - كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، ط. دار الجيل، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، ط. المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني (ت ١١٨٢هـ)، التحبير لإيضاح معاني التيسير، ت. محمد حلاق، ط. الرشد، الرياض، ١٤٣٣هـ.

الضياء، محمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت ٦٤٣هـ)، الأحاديث المختارة، ت. عبد الملك بن دهيش، ط. دار خضر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، ت. حمدي السلفي، ط. ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي (ت ٣٦٠هـ)، مسند الشاميين، ت. حمدي السلفي، ط. الرسالة، ١٤٠٥هـ.

الطحاوي، أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، شرح مشكل الآثار، ت. شعيب الأرنؤوط، ط. الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ.

الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، ت. عبد الله التركي، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، طرح التثريب في شرح التقریب، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

العقيلي، محمد بن عمر العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، ت. عبد المعطي قلعجي، ط. الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.

العلائي، خليل بن ككلدي (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ت. حمدي السلفي، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

الفسوي، يعقوب بن سفيان الفارسي (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، ط. أكرم العمري، ط. الرسالة بيروت، ١٤٠١هـ.

المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣هـ)، ط. الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

المتقي الهندي، علي بن حسام بن قاضي الشاذلي (ت ٩٧٥هـ)، ت. بكري حياني وصفوة السقا، ط. الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.

المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج (ت ٢٩٤هـ)، تعظيم قدر الصلاة، ت. عبد الرحمن الفيرواني، ط. مكتبة الدار، المدينة، ١٤٠٦هـ.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت. بشار عواد، ط. الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، ت. محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

النسائي، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن (السنن الصغرى)، ت. أبو غدة، ط. المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.

الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ت. حسام الدين القدسي، ط. القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.



تحقيق مخطوطات

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بتحقيق مخطوطات السنة وضبط نصوصها.



الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ
لِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الطَّيِّبِ الْقَادِرِيِّ
الْحَسَنِيِّ (ت ١١١٠ هـ)



د. عبد الرزاق زريوح

أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس



<https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.2>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد لقيتُ سيرة رسول الله ﷺ من علماء الإسلام عنايةً عزَّ نظيرها، تجد الحديث عنها مسطوراً في عدد من المصنفات التي يَمُمَّت شطر الموضوع عرضاً أو قصداً. وكل مجهود يُبذل لرصد هذه التصانيف، يعد مدخلاً علمياً حقيقياً للتعرف على جهود علماء الإسلام في خدمة السيرة النبوية، ويعطي تصوراً دقيقاً عن كل المراحل التي مرت بها حركة التأليف فيها، ومناهجها وموضوعاتها وأشكالها، منذ بدايتها إلى عصرنا الحاضر.

ولم يكن أهل المغرب في هذا الاعتناء والاهتمام والمحبة لرسول الله ﷺ استثناءً مما كانت عليه الأمة الإسلامية بعلمائها، في مختلف الأقطار، وعبر كل العصور.

ولعل أحد مظاهر هذا الاهتمام والمحبة والتعظيم، خدمة المغاربة للسيرة النبوية المشرفة بجميع أشكال التأليف؛ منذ عبد الملك بن حبيب القرطبي (ت ٢٣٨هـ)، إلى زمننا هذا، والذي خرج في ألوان متعددة من النظم، والشر وغيرهما.

ومن هذه الأشكال ما أُلّفوه وأبدعوا فيه من منظوماتٍ في موضوع السيرة النبوية العطرة؛ وقد اتخذ هذا اللون من التأليف عندهم عدة صور وأنماط، منها (المدايح) و(الموالد)، و(نظم السيرة) من تتابع السرد والتسجيل للأحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بحياة النبي ﷺ من المولد إلى الوفاة في مختلف مناحيها.

ولقد أنتج التراث المغربي في التعريف بالشخصية النبوية الشريفة، سيرة،

وشمائيل، وحقوقا، وتصليات، ومدائح، وموالد...، ما يستحق أبحاثا ومؤتمرات ووقفات، وما أهداف ومواضيع وأبحاث هذه المجلة المباركة، مجلة (مجلة التراث النبوي) الغراء، إلّا لبنة ضمن إبراز جهود علماء الأمة في كل الأقطار، في خدمة التراث النبوي في كل جوانبه، ومنه التراث المتعلق بالسيرة النبوية في مختلف جوانبها، والمساهمة في التعريف به، وإخراجه للوجود، وربط الأجيال بعضها ببعض، وهو ما يُعتبر أداء لبعض الواجب الملقى على عاتق الخلف تجاه سلفنا رضوان الله عليهم أجمعين.

هذا ويزخر التراث المغربي بمئات القصائد والمنظومات في السيرة النبوية، حيث أوصلها الدكتور مصطفى بن مبارك عكلي باستقرائه لهذا النوع من التأليف، منذ بداية ظهوره بالغرب الإسلامي في القرن الخامس الهجري إلى وقتنا الحاضر، إلى ما يناهز ثلاثاً وخمسين وثلاث مئة منظومة وقصيدة وأرجوزة^(١).

كما أن للدكتور محمد يَسَف حفظه الله، قصب السبق في إبراز جهود علماء الغرب الإسلامي في خدمة السيرة النبوية العطرة، في كتابه «المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها»، وقد خصص أحد فصوله للسيرة الشعرية والمنظومة، وتعرّض بالدراسة والتحليل لثمانٍ منها^(٢).

إشكالية البحث وخلفيته:

من خلال مطالعتي لبعض الأبحاث والدراسات التي تقاطعت مع موضوع اهتمام المغاربة بالمتون والمنظومات التعليمية عموماً والسيرية خصوصاً، تأليفاً ونظماً وحفظاً، وتدریساً، تبادر إلى ذهني السؤال عن سرّ هذا الاهتمام؟ وأسباب هذا الحرص؟ وما هي المقاصد والأبعاد المنشودة من وراء ذلك؟ وهل

(١) ينظر: مقدمة كتاب -منظومات السيرة النبوية في الغرب الإسلامي-، لمصطفى بن مبارك عكلي، من منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

(٢) ينظر: المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها، د. محمد يسف، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، ١/ ١٩١-٢٣٥.

لإعتماد المتون والمنظومات التعليمية أبعاداً بيداغوجية وتربوية وتعليمية؟ وما هي هذه الأبعاد؟ وما هي الكفايات التي يستهدفها تدريس المتون والمنظومات السيرية بالمغرب عبر قرون؟ وهل يحقق ذلك ما تشدّه مناهج تقريب العلوم وتبسيطها للمتعلّم في عصرنا الحاضر؟ وما هي جوانب هذا التقريب في السيرة النبوية؟ وهل تقريب المضامين، وتقريب الفهم، وتقريب الاستيعاب، وتقريب الحفظ، التي نجدها مقصداً تربوياً لمختلف المنظومات التعليمية في مختلف الفنون مقصداً أيضاً في المنظومات السيرية؟

من هنا كان من أهداف هذه الورقة البحثية كشف اللثام عن هذه الجوانب، والوقوف على جوابٍ لهذه التساؤلات.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد أثرت اختيار دراسة وتحقيق «منظومة الدُّرَّة الحَظِيرَةِ فِي مُهِمِّ السَّيْرِ» للعلامة محمد بن عبد السلام القادري الحسني (ت ١١١٠ هـ) نموذجاً تطبيقياً، لعدة أسباب، منها:

- تعلّق موضوع المخطوطة بفن المغازي والسير، الذي يُعد وسيلة المسلم إلى الاقتداء بنبيّه المصطفى ﷺ، والتخلق بأخلاقه وهديه، والتحلي بأوصافه وسمّته.

- القيمة العلمية والتعليمية لهذه المنظومة رغم وجاهتها.

- مكانة الناظم وعلو كعبه في مختلف العلوم، وخاصة في هذا اللون من التصنيف.

- الرغبة في إبراز إسهامات متأخري علماء المغرب في التأليف في فن المغازي والسير.

- تسهيل الاستفادة من هذه المنظومة وحفظها وتقريبها للنشء والتعريف بها وبصاحبها.

الدراسات السابقة:

بعد التَّحري -قدر الجهد والطاقة-، تبين لي أن منظومة «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ» لم يسبق لها أن دُرست وحُقت تحقيقاً علمياً معتمداً على نسخها المخطوطة، وبذلك ظهرت الحاجة جليةً لتحقيقها حسب الخطوات العلمية والمنهجية المتعارف عليها في مجال التحقيق. رغم مبادرة بعض الأفاضل من الباحثين إلى نشرها مرقونة منسقة في بعض المواقع على شبكة الإنترنت، أو ضمن «مجموع» لبعض المنظومات في السيرة النبوية. ومن هؤلاء:

• الأستاذ حسن أزروال، نشرها في موقع مركز الإمام مالك الإلكتروني (ترتيب وتنسيق) ^(١).

• الأستاذ مصطفى أبروي، نشرها في موقع مكتبة نور (تحرير وتنسيق) ^(٢).

• محمد بن أحمد آل رحاب، ضمن كتاب سماه: «المجموع الذهبي من الأراجيز والمنظومات والقصائد القصار في سيرة الحبيب النبي ﷺ». الناشر: دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م.

• كما وقفتُ على مقال للأستاذ محمد أوبلال، بعنوان «الإمام عبد السلام بن الطيب القادري وجهوده في نظم السيرة النبوية مع دراسة لمنظومته الدرة الخطيرة»، منشور في موقع الرابطة المحمدية للعلماء ^(٣). ومع الأسف أن الجزء المنشور من مقاله لم يتجاوز ما يتعلق بترجمة الإمام عبد السلام بن الطيب القادري، ولعل للمقال جزءاً مفقوداً لم يُنشر، وقد حاولت التواصل مع الباحث ولم أفلح.

منهج البحث:

استخدمتُ في إعداد البحث جملة من المناهج العلمية منها:

(١) عنوان الموقع على الشبكة: <https://immam-malik.blogspot.com>

(٢) عنوان الموقع على الشبكة: <https://www.noor-book.com>

(٣) عنوان الموقع على الشبكة: <https://www.arrabita.ma>

- المنهج التاريخي، واستخدمته في ضبط ترجمة تاريخية للمؤلف.
- المنهج الوصفي، واستخدمته في وصف النسخة الخطية للمنظومة ومحتوياتها.
- منهج تحقيق النصوص، واستخدمته في إخراج النص المحقق للمنظومة كما أراده الناظم أو قريب من ذلك.

خطة البحث:

- ارتأيت تقسيم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.
- أما المقدمة: فأوضحت فيها إشكالية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهجي فيه، وخطته.
- وأما التمهيد: فخصصته لوصف النسخ الخطية، وعرض نماذج منها، ومنهجي في تحقيقها.
- وأما المبحث الأول: فبينت فيه ماهية المنظومات السيرية، ونشأتها، وأنواعها.
- وأما المبحث الثاني: فخصصته للحديث عن دور المنظومات السيرية وأثرها في تقريب السيرة النبوية.
- وأما المبحث الثالث: فخصصته لتحقيق «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيْرِ» لمحمد بن عبد السلام القادري الحسني (ت ١١١٠ هـ)، من خلال أمرين:
- الأول: ترجمة موجزة للشيخ عبد السلام بن الطيب القادري.
 - والثاني: عرض النص المحقق.
- وأما الخاتمة: فدونت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وذيلتُ البحث بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة.
- تمهيد: «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيْرِ» ... توصيف وتوثيق.**

لقد تم توصيف هذه المنظومة وتوثيقها من خلال بيان منهج الناظم في

كتابتها، وإثبات اسمها ونسبتها إلى صاحبها، مع وصف مادي لها، وإثبات نماذج مُصَوَّرة من النسخ التي اعتمدتها؛ إضافة إلى منهجي في تحقيقها.

عنوان المخطوط.

عُرف المخطوط بعنوان: (الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ). وهي العبارة نفسها التي أثبتتها الناسخ في صفحة الغلاف في نسخة برلين، والنسخة الأولى (١٨٠٦٧٩) من مؤسسة علال الفاسي؛ وهو العنوان الذي اشتهرت به المنظومة، وبه ذكرها مترجمو الناظم عند إيراد مصنفاته.

تحقيق نسبة النظم إلى الناظم.

نسبة المنظومة إلى الناظم ﷺ صحيحة لا غبار عليها؛ ويدل على ذلك أدلة منها:

الأول: نسب الناسخ المنظومة إلى الناظم.

الثاني: أجمعت كتب التراجم على نسبة النظم إلى الناظم.

الثالث: نسبهُ شُراح النظم إلى الناظم.

الرابع: نسبتها إلى الناظم في فهارس الخزانات المتوفرة على نسخ منها.

موضوعها ومنهج الناظم فيها.

فأما موضوعها: فهو في السيرة النبوية الشريفة العطرة، استهله مصنفه بعد حمد الله والصلاة على نبيه ﷺ، بنسبه الشريف ﷺ، ثم مولده، فمرضته، وموت أبيه، وموت أمه، وكفالته، ثم زواجه، ومبعثه، وهجرته، وعدد غزواته، وموته ﷺ، ثم زوجاته، وأولاده، وأعمامه، وختم بعماته ﷺ.

وأما منهجه فيها، فقد سلك في هذه المنظومة مسلك الاختصار، ليسهل على المسلم المتعلم حفظه، ومعرفة المهم والضروري من سيرته ﷺ، إذ عدد أبياتها لا يتجاوز واحدا وثلاثين بيتاً.

العناية بها:

ترتب على مسلك الاختصار الذي سلكه الناظم فيها في إيراد النسب الشريف وغيره من الوقائع والأحوال أن النظم صار في حاجة إلى البيان، ومن ثم حظيت هذه المنظومة بعناية خاصة من قبل العلماء المغاربة إقرأء، ومدارسة، وشرحاً، بدءاً من تلميذه الشيخ محمد بن إدريس العراقي (ت ١١٤٢ هـ) حيث وضع عليها شرحاً نفيساً سماه: (جمع ما انتشر من أخبار خير البشر)، وصولاً إلى معاصرنا الفقيه إذ الحسن إبراهيم المغيلي حفظه الله، حيث صدر له حديثاً شرحٌ عليها بعنوان (الشرح اللطيف على منظومة النسب الشريف للنبي ﷺ) المسماة: الدررة الخطيرة في مهم السيرة).

المنهج المعتمد في تحقيق المخطوطة، والترجيح بين النسخ.

منهج التحقيق:

- لإخراج هذه المنظومة في حلة تتناسب ومتطلبات التحقيق العلمي المعاصر، راعيت في كتابتها طريقة خاصة، ومسلكاً محدداً، يتجلى في الآتي:
- اعتمدتُ في كتابة النص المخطوط على الرسم الإملائي الشائع استعماله في عصرنا، ملتزماً بقواعده الحديثة، من مثل إثبات الهمزة، وإثبات الألف في بعض الكلمات أو حذفها، ونقط بعض حروف الهجاء التي أهمل نقطها إذا جاءت في آخر الكلمة.
- وضعتُ علامات الترقيم الضابطة للقراءة، كالنقطة، والفاصلة، ونقطتي التفسير، والعارضتين، وعلامات الاستفهام، والتعجب، ونقاط التتابع ... كلما اقتضى السياق ذلك.
- أضفتُ عناوين مناسبة لكل شطر، ووضعتها بين معقوفين [] تمييزاً لها عن كلام الناظم.

• المقارنة بين النسخ المخطوطة وذكر الفروق الموجودة فيما بينها، والإحالة على ذلك في الهامش.

منهج الترجيح بين النسخ المخطوطة.

بعد المقارنة بين النسخ المتوفرة للمخطوطة موضوع التحقيق، ودراستها دراسة علمية وافية، وإمعان النظر فيها، ترجَّحتُ لديَّ نسخة خزانة علال الفاسي بالرباط والمحفوطة تحت رقم: ٨١ ع ٦٧٩، فأثرتُ أن تكون أصلاً في كتابة النص، ورمزت لها بـ: (أ)، وجعلت نسخة الخزانة الصبيحية بسلاً والمحفوطة تحت رقم: ٨/ ١٧٢ ثانية، ورمزت لها بـ: (ب) وأخرت نسخة المكتبة الملكية ببرلين ألمانيا والمحفوطة تحت رقم: ٣، ٨٠٧٢ ورمزت لها بـ: (ج) وذلك لأسباب الترجيح التالية:

• أن نسخة خزانة علال الفاسي ذيل فيها اسم الناسخ وتاريخ نسخها وهي قريبة من زمان المؤلف مقارنة بغيرها من النسختين الباقيتين، والخاليتين من ذكر اسم الناسخ أو تاريخ النسخ.

• وضوحها وجمالية خطها وقلة الأخطاء بها مما يدل على أن ناسخها وهو عبد الكبير الفاسي كان من أهل العلم ومن النَّسَّاح الذين لهم إمامٌ بقواعد اللغة العربية والعلوم الشرعية.

• قدمنا نسخة الخزانة الصبيحية على التي تليها لموافقتها في الغالب للنسخة الأصل.

وصف المخطوط.

تم الوقوف -بحمد الله- في تحقيق هذه المنظومة على ثلاث نسخ خطية، نسخة من مؤسسة علال الفاسي بالرباط، ونسخة من الخزانة الصبيحية بسلاً، ونسخة من المكتبة الملكية ببرلين، ألمانيا.

وأقدم الشكر هنا لأخي الفاضل الدكتور نور الدين لَرَجِي -وفقه الله- الذي يرجع له الفضل -بعد الله عز وجل- في الحصول على النسختين الأوليين.

١. وصف نسخة مؤسسة علال الفاسي بالرباط، وأرمز لها بـ (أ).
 - اسم الكتاب: الدَّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيْرَةِ.
 - المؤلف: الشيخ عبد السلام بن الطَّيِّب القادري، (ت ١١١٠ هـ).
 - رقم النسخة في الخزانة: ٦٧٩ ع ٨١.
 - عدد الأوراق: صفحة واحدة، وهي منظومة بها ٣١ بيتًا.
 - مقاس الورقة: ٣٢ / ١٠، مسطرتها: ٣٤.
 - نوع الخط: مغربي وسط.
 - الناسخ: توجد ضمن كُنَّاش بخط الشيخ عبد الكبير الفاسي (ت ١٢٩٥ هـ).
 - تاريخ نسخها: ١٢٨٠ هجرية.
 - بدايتها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ قُرْبَاهُ

- نهايتها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ قُرْبَاهُ
٢. وصف نسخة الخزانة الصبيحية بسلا، وأرمز لها بـ (ب).
 - اسم الكتاب: جاءت مجردة من العنوان، وكُتِبَ في أولها: «قصيدة سيدي عبد السلام القادري رحمه الله تعالى ورضي عنه»؛ وردت في فهرسة الخزانة باسم: «أرجوزة في السيرة».
 - المؤلف: عبد السلام بن الطَّيِّب القادري، (ت ١١١٠ هـ).
 - رقم النسخة في الخزانة: ١٧٢ / ٨.
 - عدد الأوراق: (صفحة واحدة)، ٣١ بيتًا.
 - مقاس الورقة: ٢٠ × ١٤ سم.
 - نوع الخط: مغربي نسخي سريع.
 - بدايتها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ قُرْبَاهُ

• نهايتها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى حَبِيبِهِ وَمُصْطَفَاهُ

٣. وصف نسخة المكتبة الملكية في برلين، ألمانيا، وأرمز لها ب (ج).

• اسم الكتاب: الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ.

• المؤلف: عبد السلام بن الطَّيِّبِ القادري، (ت ١١١٠هـ).

• رقم النسخة في الخزانة: ^{١١٥٠}1737/C.

• رقمها في فهرس الخزانة: المجلد ١٩، صفحة: ١٧٦، رقم: ٨٠٧٢، ٣.

• عدد الأوراق: (٣ صفحات)، ٣١ بيتاً.

• نوع الخط: مغربي نسخي سريع.

• بدايتها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَمُصْطَفَاهُ

• نهايتها:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ قُرْبَاهُ

نماذج مصورة من المخطوطة:



نسخة خزانة علال الفاسي بالرباط

لَبِغَ لَنَّهُ لَزْخَرُ لَزْخِيمٍ صَلَّ اللَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ وَآلِهِ
وَلَهُ لِيَضَاحِمَهُ اللَّهُ الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ بِمَعْنَى
 الْحَمْدِ لَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَصَلَّى اللَّهُ
 أَنْ يَمِينًا رَسُولَ اللَّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 وَجَرُّهُ شَيْبَةً عَمْرًا فَكُلُّهُ وَلَدُ مَا يَنْتَمِي إِلَى النَّبِيِّ
 أُمَّةٌ أَمَّةٌ بَنَتْ وَمَيَّابَ وَفِيهِ لَلنَّبِيِّ الْكَغِبُ
 وَلَمْ تَلْزَمْ وَمَوْلَا الْبُورِ سِوَاءَ مَنْزِلَتِهِ النَّبِيَّةِ
مَوْلَا يُفَرِّقُهُ الزَّيْجُ بِسَنَةِ الْبَيْتِ بِأَوَّلِ زَيْجِهِ
 حَلِيمَةُ غَامِتِلَ صَعْتَهُ وَبَعَثَ اللَّهُ أَرْحَاحَهُ
 وَكَانَ قَبْلَ وَضْعِهِ مَوْلَاهُ أَوْ بَعْدَ وَضْعِهِ بِأَشْيَاءَ تَلِيهِ
 وَتَوَاتُ أَيْمَهُ لَشَرِّ مَوْلَاهُ بِسَنَةِ لَعْلَةٍ وَنَعْمَ الْبَيْتُ
 كَقَلْبِهِ جَوَاهِرُ شَرِكَةٍ ابْنِ ثَمَالٍ حَقِيقَتُ الْبُورَةِ
 شَيْءٌ إِذَا كَلَّابَ النِّعَمَ الشَّيْءُ مِنْ بَعْدِهِ وَكَانَ أَنْبَعُ شَيْءٍ
 شَيْءٌ تَزَوَّجَ حُرَيْجَتَهُ وَلَهُ حَمْسٌ وَعَشْرُونَ سَنَةً تَعْلَةً

وَابْتَوَا كَمَا لِيَهُمْ وَلَهُبِ حَمْدٌ وَالْعَبَّاسُ عَلَى الرَّبِّ
عَلَامَةُ أَوْ حَكِيمٌ بَرٌّ أَمِينٌ أَوْ زَوْجٌ عَائِلَةٌ صَبِيحَةٌ
بِالنَّصِيرِ الْعَبَّاسِيِّ حَمْدٌ شَاكِرٌ بَرٌّ أَوْ كُلُّ عَمَلٍ
وَالسَّلَامُ صَبِيحَةٌ وَبِرٌّ أَوْ أَسْلَمَتْ عَائِلَتُهُ وَأَزْوَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ فَزُرْبَانُ
٨



المبحث الأول: المنظومات السيرية: ماهيتها، نشأتها، أنواعها.

ماهية المنظومات السيرية.

النظم لغة: يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: «النظم نَظْمُكَ حَرَزًا بعضه إلى بعض في نظامٍ واحدٍ وهو في كل شيء»^(١).

وجاء في (لسان العرب): «النظم هو التأليف، ويُقال نَظَمَهُ نَظْمًا ونَظَامًا ونَظَّمَهُ فانْتَظَمَ وتَنَظَّمَ، ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك ومنه نظم الشعر»^(٢). واصطلاحاً: النظم هو «الكلام المقفى الموزون بأوزان مخصوصة»^(٣)؛ أو «ترتيب الكلمات وتأليف الجمل في قالب متناسق المعاني والدلالات على حسب ما يقتضيه العقل»^(٤).

ويشير نور الدين الباد إلى أن النظم هو «صياغة وتأليف مسائل العلم على شكل أبيات موزونة بقافية»^(٥).

فمن خلال الربط بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي ندرك أن النظم هو شعر تعليمي يتم فيه جمعُ وتأليفُ وتبويبُ لمسائل علمية، أو لمواضيع معينة في قالب شعري بُغية تسهيل حفظها واستيعاب القارئ لها حتى تكون مفهومة لديه.

ويعتبر (الشعر التعليمي) واحداً من أنواع الشعر في الأدب العربي، بل حتى في الأدب العالمي. وهذه الأنواع الأدبية، أو الأنواع الشعرية أربعة وهي: الشعر الغنائي؛ والشعر الملحمي، والشعر الدرامي؛ ثم الشعر التعليمي.

(١) ينظر: معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، باب النون، ٨/ ١٦٥.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، ١٤/ ٢٩٤.

(٣) جواهر الأدب في أبيات وإنشاء لغة العرب، السيد أحمد الهاشمي، ١/ ٤٠.

(٤) التعريفات علي بن محمد بن علي الجرجاني، (مقدمة المحقق)، تحقيق: عادل أنور حضر، دار المعرفة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص: ٢١٧.

(٥) النظم الفقهي المالكي في التراث الإسلامي: مدخل تعريف، مقال لنور الدين الباد، منشور بمجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مج ٥، ع ٢، جوان ٢٠٢٠، ص ٣١٠.

وهو الشعر الذي يكون غرضه الأساس هو تحقيق أهداف تعليمية تربوية، الغاية منها: تعليم الناس شؤون دينهم وحياتهم المادية والمعنوية، بطريقة مؤثرة وسهلة.

ويمكن تعريف الشعر التعليمي أيضا بأنه الشعر الذي «يراد به الأراجيز، والقصائد التاريخية، أو العلمية، التي جاءت في حكم الكتب، وكذلك الكتب التي نظموا فجاءت في حكم الأراجيز والقصائد، وهو ما يعبر عنه المتأخرون (بالمتون المنظومة) كألفية ابن مالك في النحو، وألفية العراقي في السيرة، وألفية السيوطي في علوم الحديث، وغيرها مما يجمع قضايا العلوم والفنون وضوابطها»^(١)، ويجعل تحصيلها واستيعابها وحفظها سهلا ميسورا.

ويقصد بالمنظومات السيرية: تلك القصائد والمتون التي يكون موضوعها متعلقا حصرا بأبواب السيرة النبوية: كنسبه، ومولده، وحياته، وشمائله، وفضائله، وخصوصياته، ومعجزاته، وأخلاقه، وآدابه، وأزواجه، وأولاده، وأجداده، وغير ذلك؛ والتي سيقَّت أساسا لغرض تعليمي، مع الحرص على مراعاة السياق الزماني في عرض مادتها التاريخية واستيفائها بقدر ما تسعف عليه قيود النظم والوزن والقافية؛ وهي تندرج ضمن أنماط السيرة الشعرية.

وإن كان الدكتور محمد يَسَّف يفرق بين السيرة المنظومة والسيرة الشعرية؛ حيث يذكر أن السيرة الشعرية لا تتقيد بالسياق التاريخي للأحداث، وقد يقتصر الشاعر على مواقف من السيرة تجاوبًا مع الأحداث والنوازل، خلافا للسيرة المنظومة^(٢).

وتتفق كل من السيرة المنظومة والسيرة الشعرية مع مصنفات السيرة الشريفة من حيث المادة والموضوع، ولكنها تختلف عنها في النهج والصياغة والأسلوب، فلا تخضع لما يلتزمه علماء السيرة من ضوابط الرواية وتوثيق النقول والأسانيد، بل يتقيد الناظم بما تسمح به قيود النظم من الاختصار

(١) الأدب العربي في الأندلس، عبد العزيز عتيق، ص: ٣٢٩.

(٢) ينظر: المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها، د. محمد يسف، ١/ ١٩٢.

والحذف والإلغاز أحياناً؛ ويمكن اعتبارها (سيرة علمية)، تشغل اهتمام العلماء والدارسين في الغالب؛ وينطلق الشاعر في رحاب السيرة معبراً عن وجدانه بما يخفق به الوجدان الشعبي ويستجيب له عموم الناس^(١).

أما القيمة الفنية للشعر التعليمي والمنظومات التعليمية فيرى كثير من الباحثين أمثال: الدكتور شوقي ضيف، والدكتور عبد العزيز عتيق، والدكتور مصطفى هدارة، وغيرهم أن هذا اللون من الشعر من الناحية الفنية ليس على شيء، وليس هو بأكثر من كلام موزون مقفى، خالٍ من الحلاوة الشعرية والروعة الفنية؛ ذلك لأنه لا يكاد يوجد فيه من مقومات الشعر كالعواطف والتجارب الشعرية شيء^(٢).

ولا يهتم فيها ناظمها بالشكل الشعري، بل كل همّه أن يضع مادته في قالب شعري لغرض في نفسه، وهو إثبات المقدرة والبراعة، أو تقرير علم من العلوم ليتمكن الطلبة من استظهاره وحفظه.

وربما لهذا السبب استعملوا فيها مصطلح «منظومة»، ولم يستعملوا مصطلح «قصيدة»؛ مراعاةً لفقد «المنظومات» كثيراً من خصوصيات الشعر ومقوماته، ويحيل هذا الأمر إلى ما يسمى بالشعر التعليمي.

والذي خلص إليه الدكتور مصطفى عكلي بعد تعريفه لهذه المصطلحات وما له صلة بها، أن بينها علاقة ترابط، فالنظم يرتبط بالشعر من حيث كونه كلاماً موزوناً ومقفاً، وإن كان الشعر أخص منه، نظراً للخصائص التي يتميز بها عن النظم، والأرجوزة والقصيدة نوعان من الشعر، وإن كان بينها عموم وخصوص.

وبهذا يكون مصطلح النظم أعم من كل المصطلحات المعروفة؛ لأن كلا

(١) نفسه: ١/ ١٩١.

(٢) ينظر: الأدب العربي في الأندلس، عبد العزيز عتيق، ص: ٣٢٩؛ دراسات في الشعر العربي المعاصر، شوقي ضيف، الطبعة الخامسة، القاهرة، دار المعارف، دون تاريخ، ص ٢٨؛ اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، ص ٣٦٧.

منها تتجاذبه وتدخل في دائرته، وهي تتميز عن بعضها البعض أحياناً وتتداخل أحياناً أخرى، ولهذا فالتعبير بلفظ «المنظومات»، من باب إطلاق العام على الخاص^(١).

نشأتها.

يرى كثير من الباحثين أن (الفن التعليمي في الشعر العربي) -عموماً-، نشأ نشأة طبيعية بانتشار حركة التعليم وإحساس المعلمين والمتعلمين على السواء بحاجتهم إلى نوع من التأليف (المدرسي) يسهل نقل المعلومات وحفظها، فلم يجدوا غير الاستعانة بالشعر ليكون وسيلة مشوقة وسهلة في الوقت نفسه، خاصة بالنسبة لطبيعة الإنسان العربي المشهورة بقدرتها على حفظ الشعر وروايته. وإن كان البعض يرى أن هذا اللون من التأليف ناتج عن الاحتكاك بثقافة وافدة كالثقافة اليونانية أو الهندية والتأثر بها^(٢). وهذا رأي مرجوح في نظري لاعتبارات ليس هنا محل إيرادها^(٣).

أما الحديث عن ظهور هذا النوع من التأليف في السيرة النبوية -خصوصاً- فيقتضي وضعه في سياقه من بداية حركة تدوين السيرة النبوية عموماً، حيث أولى العلماء منذ المراحل الأولى من تاريخ الإسلام اهتماماً خاصاً بسيرة رسول الله ﷺ، حتى ابتدأ التدوين فيها منذ عصر كبار التابعين، حيث كتب أبان بن عثمان بن عفان المتوفى سنة ١٠٥هـ صحائف عن السيرة والمغازي، وكتب عروة بن الزبير بن العوام المتوفى سنة ٩٣هـ (وكلاهما أبناء صحابة)، وكتب بعدهما الإمام الجليل محمد بن مسلم بن شهاب (الزهري) المتوفى سنة ١٢٠هـ، وقيل: إن الزهري هو أول من دَوَّن في سيرة النبي ﷺ.

(١) ينظر: منظومات السيرة النبوية في الغرب الإسلامي، ٣٨/١.

(٢) ينظر: الشعر التعليمي؛ خصائصه ونشأته في الأدب العربي، جواد غلام علي زاده، كبرى روشنفكر، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م، العدد: ١٤، (٢) ص: ٥٢.

(٣) ينظر: من حديث الشعر والنثر، طه حسين، ص: ٢٨٦؛ التطور والتجديد في الشعر الأموي، شوقي ضيف، ص: ٣٢٣؛ حول الشعر التعليمي، صالح آدم بيلو، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد: ٨٧، ٢.

وهكذا تتابعت الكتابات في السيرة بشكل منقطع النظير، يقول محمد أبو شهبة -رحمه الله-: «مهما يكن من شيء.. فلم تُعَنِّ أُمَّةٌ من الأمم في القديم والحديث بآثار نبينا وحياته، وكل ما يتصل به من قرب أو بعد، مثل ما عُنيَت الأمة الإسلامية في تاريخها الطويل، هذه العناية التي كان من آثارها هذه الثروة الطائلة من الكتب المؤلفة في مولده، وسيرته، وحياته، وشمائله، وفضائله، وخصوصياته، ومعجزاته، وأخلاقه، وآدابه، وأزواجه، وأولاده، وأجداده، وجداته، ونسبه - إلى أن قال: وإن ما يتعلق بالسيرة النبوية وسير آل بيت النبي لَيَكُونُ مكتبةً حافلةً قيِّمةً تعدو الألف عدًّا»^(١).

جاء بعد هؤلاء علماء كثيرون ألَّفُوا في السير، ما بين مُطَنَّبٍ ومتوسطٍ ومُوجِزٍ. فمنهم من اعتنى بذكر الأسانيد، ومنهم من حذفها خشية التطويل وهم الكثير، ومنهم من ألف فيها شعراً ونظماً.

وجديرٌ بالذكر أنه بالرغم من أن تدوين السيرة النبوية -نثرًا- قد بدأ في القرن الأول للهجرة، -كما سبق- فإن نظم السيرة جاء متأخرًا بعدة قرون، حيث نجد البدايات الأولى لمنظومات السيرة تظهر -أول ما تظهر- في القرن الخامس للهجرة، حيث نجد في أواسط هذا القرن:

القصيدَةُ الشَّقْرَاطِيسِيَّةُ أو «الدرة اليتيمة»، وهي لامية في السيرة والمديح النبوي، من نظم الإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زكريا يحيى بن علي المعروف بالشَّقْرَاطِيسِي (ت ٤٦٦هـ).

ولقد نشطت السيرة الشعرية بشكل أكبر -كما يذكر الدكتور محمد يسف- في عصور الحروب الصليبية، وتكالب العدو على ديار الإسلام بالشرق والمغرب.

وما اشتهر من قصائد السيرة النبوية، منظور فيه إلى أنه من السيرة النبوية

(١) السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة، محمد أبو شهبة، ١/ ٢٧، ٢٨.

الذي راج في عصر احتاجت فيه الأمة إلى التعبئة الوجدانية، لمواجهة الزحف الصليبي الشرس في المشرق والمغرب^(١).

والملاحظ أن ظهور هذا النوع من التأليف بالغرب الإسلامي يرجع إلى هذه الفترة نفسها، أي: القرن الخامس الهجري، مما يدل على مواكبة المغاربة لحركة التأليف في السيرة النبوية بكل أنماطها، بل وحيازتهم قصب السبق أحياناً في جوانب كثيرة.

وهكذا ظل تراثنا المغربي مع توالي القرون يزخر بمئات القصائد والمنظومات في السيرة النبوية، حيث وصلت - بالاستقراء كما سبق - إلى ما يناهز ثلاثاً وخمسين وثلاث مئة منظومة وقصيدة وأرجوزة^(٢).
أنواعها.

لقد اتخذ هذا اللون من التأليف في مجال السيرة النبوية عدة صور وأشكال، فمنهم من جعل الحديث عن السيرة في قصائد خاصة، ومنهم من عرض أجزاء منها في ثانيا مدائحهم النبوية، فاستوفوا السيرة بكل تفاصيلها، يأخذ كل منهم جانباً منها، وفق المعنى الذي يريد إبرازه في قصيدته، وكأنهم نشروا كتب السيرة في قصائدهم.

وهكذا اختلف الشعراء والناظمون في طريقة عرضهم للسيرة الشريفة، فمنهم من اقتطع منها مواقف محددة ذات دلالة، وأدمجها في قصيدته لتكمل المعاني وتؤكدها، وأظهر مشاعره نحو هذه المواقف، ومنهم من أخذ في نظم السيرة النبوية الكريمة نظماً موضوعياً، مبتدئاً من المولد، منتهياً بالوفاة، ماراً بأبرز الأحداث والمواقف في حياة رسول الله دون أن يشرح أو يعقب أو يستخلص العبرة والمثل، ومواطن العظمة والافتداء؛ وبذلك نجد في بعض الأحيان تداخلاً بين المنظومات التعليمية والمدائح النبوية^(٣).

(١) ينظر: المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها، د. محمد سيف، ١/ ١٩٢.

(٢) ينظر: مقدمة كتاب "منظومات السيرة النبوية في الغرب الإسلامي".

(٣) ينظر: المدائح النبوية حتى نهاية العصر المملوكي، محمود سالم محمد، ص: ٢١٣.

كما أننا نجد عند مؤلفي هذه المنظومات والقصائد السيرية من تقيّد بنظم (السيرة) لابن هشام، أمثال:

١. عبد العزيز بن أحمد المعروف بسعد الدريني، المتوفى في حدود سنة (٦٩٧هـ).

٢. وفتح الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن الشهيد، المتوفى سنة (٧٩٣هـ) في أكثر من عشرة آلاف بيت. ومنهم من لم يتقيد بذلك، أمثال:

١. الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (ت ٨٠٦هـ).

٢. وبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت ٨٨٥هـ).

المبحث الثاني : دور المنظومات السيرية وأثرها في تقريب السيرة النبوية

إن أغلب ما قد أنشأه العلماء من المنظومات التعليمية في مختلف الفنون هي في قالب الأراجيز، ويُسمّى ما يُنظم عليه (الأراجيز)، وواحدتها (أرجوزة)، وهي مأخوذة من الرَّجَز، وهو بحر معروف من بحور الشعر، ويسمى قائله راجزاً، وقد انتشرت الأراجيز في القرون المتأخرة التي راج فيها نظم العلوم والمعارف واختصارها.

يقول الأستاذ مصطفى صادق الرافعي -رحمه الله-: «وهم مُجمعون على استعمال هذا النمط من الرجز الذي يستقل فيه كل مصراعين بقافية، حتى لقبوه بحمار الشعر لسهولة الحمل عليه»^(١).

وسبق القول أن من أهداف تأليف الشعر التعليمي تقريب المادة العلمية للمتعلم بأسلوب سلس ميسور.

ولا تخرُج المنظومات السيرية سواء كانت مطولة أو مختصرة عن هذا الهدف أيضاً، وهو تقريب السيرة النبوية للمتعلم وغيره: تقريب المضامين، وتقريب الاستيعاب، وتقريب الحفظ، وتقريب الفهم.

(١) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ١٠٠/٣.

أولاً: تقريب المضامين واستيعابها.

لقد اعتمد الشعراء على الرجز في منظوماتهم التعليمية، فكان من أكثر البحور التي صاغوها علومهم، ومعارفهم، ولعل ذلك يعود إلى أنه من أقدر البحور الشعرية على حمل المادة التعليمية، لما فيه من «سعة عروضية تسمح باستيعاب كل ما يقال فيه، كما أنه بحر رشيق، سريع النغمات. والعلوم جافة تحتاج إلى قالب شعري فيه خفة ومرونة حتى يخف وطؤها على النفس، ويتقبلها العقل في شيء من الراحة وعدم الملل، وبحر الرجز بما فيه من جرس حلو، ونغمات متلاحقة يشيع الحياة والحركة في تلك الأراجيز التعليمية التي تحتوي على مادة علمية لا تستهوي الناس»^(١).

واعتبر الدكتور عبد الله بنصر العلوي في تحقيقه لـ(أرجوزة الفواكه الصيفية والخريفية) أن (بحر الرجز) الذي صيغت به أغلب المنظومات التعليمية يتميز من بين سائر بحور الشعر، بمجموعة من المميزات، منها:

١. أنه أسلس البحور وأيسرها للنظم.
 ٢. قابلية عظيمة في الاتساع والتطويل والشمول.
 ٣. قدرة فائقة على دقة التعبير في شتى العلوم والمعارف والفنون.
 ٤. بساطة إيقاعه جعلته أداة طيعة في التعبير.
 ٥. إمكانيات أجزائه المتعددة جعلته يتحمل سائر أصناف القول.
 ٦. حلاوة نغمة وخفة مزاجه في الترنم والإنشاد.
 ٧. يحقق للموضوع سيروية باعتباره وزنًا شعبيًا متداولًا في الأوزان العامة^(٢).
- ولا تخرج المنظومات السيرية عن مراعاة هذه الأغراض والاستفادة منها، حيث يحاول أصحابها ذكر كل شيء من السيرة؛ وجمع أشتماتها في حيز محدود

(١) فن الرجز في العصر العباسي، رجاء الجوهرى، ص: ٣٨٧.

(٢) انظر: أرجوزة الفواكه الصيفية والخريفية، أبو الحسن علي بن إبراهيم الأندلسي المراكشي، دراسة وتحقيق: د. عبدالله بنصر العلوي، المجمع الثقافي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص: ٧٣ - ٧٤.

من الألفاظ، والإحاطة بملامحها الأساسية دون تدخل منهم أو تعقيب، أو إظهار مشاعره نحوها، وبذلك تختلف عن قصائد المديح.

ورغم شيوع هذا الاتجاه في جميع العلوم حتى لا يكاد علمٌ يخلو منها، إلا أننا نجد ابن خلدون - كما سيأتي - يقف من ذلك موقف المنكر الحريص على التلميذ الذي قد يُلقَى عليه متن من هذه المتون التعليمية في بداية مسيرته العلمية، وما استوعب بعدُ شيئاً من مصطلحات هذا الفن ومبادئه الأولى.

ثانياً: تقريب الحفظ.

يرجع أرجحية النظم التعليمي على النثر التعليمي إلى أن الحصول على المفاهيم المنظومة وتذكرها وسهولة حفظها أسهل للإنسان بالنسبة إلى المفاهيم المنشورة؛ حيث الإيقاع والقافية في الكلام المنظوم يُعجبان فطرة الإنسان الطيبة؛ ولذلك التفت القدماء إلى أن الشعر بإيقاعه ألطف وأوقع في النفس وأخف على السمع وأسرع رسوخاً في الذاكرة بالنسبة إلى النثر، فاختاروه كقالب بدلاً من النثر لصيانة ثقافتهم وآدابهم وجعلوا منها خزانة لعلومهم ومعارفهم.

يقول الجاحظ: «فإن حفظ الشعر أهونٌ على النفس، وإذا حفظ كان أعلق وأثبت، وكان شاهداً، وإن احتيج إلى ضرب المثل كان مثلاً»^(١).

ويقول ابن خلدون في (مقدمته): «وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون بالتفسير والبيان، فاختصروها تقريباً للحفظ، كما فعله ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه،... فقصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين»^(٢).

وقد اعتبر الدكتور عبد الله بنصر العلوي أن من بين مميزات (بحر الرجز) أيضاً: أنه يستحث الذاكرة على التذكر واستحضار الاستشهاد بفكرة ما؛ كما يمكن اعتباره أحد الوسائل الخاصة بتقوية الذاكرة^(٣).

(١) الحيوان، للجاحظ، ٦/ ٢٨٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ٢/ ٣٤٤.

(٣) انظر: أرجوزة الفواكه الصيفية والخريفية، ص: ٧٤.

والمتمأمل لمنظومتنا هذه «الدرة الخطيرة في مهم السيرة» يجد أن الوقائع فيها مرتبة ترتيباً زمنياً، إضافة إلى شمولها لحياة الرسول ﷺ في مفاصلها الكبرى، مع توخي الإيجاز في النظم، مما يجعل إدراك الأحداث واستحضارها -عند حفظ المنظومة- أمراً سلساً ميسوراً.

ثالثاً: تقريب الفهم.

يُعتبر تقريب الفهم من خلال هذه المنظومات والأراجيز التعليمية من المسائل التي أثارت نقاشاً منذ بداياتها، حيث يرى ابن خلدون أن المتون والمنظومات التعليمية، التي يجتهد أصحابها في الاختصار، وجمع أكبر قدر ممكن من قضايا العلم في أقل العبارات، إذا اعتُمدت في أولى مراحل التعلم قد تكون عائقاً عن الفهم وجعله عسيراً؛ لأن ذلك يجعل المعاني تتزاحم على المبتدئ، ويصعب استخراج الفوائد المضمومة من بينها ثم يُطالب بحفظها، وما استوعب بعدُ أبعاد هذا المتن وأسراره، مما يزيد في صعوبة المسألة عند المتعلم.

يقول ابن خلدون: «إن كثيراً من المتأخرين ذهبوا إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها، ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم، يشتمل على حصر مسائله باختصار في الألفاظ، وصار ذلك مخلاً بالبلاغة، وعسراً على الفهم، ... فأركبهم صعباً يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكّنها»^(١).

من هنا يتضح -وهو الراجح في نظري- أن هذه المنظومات والمتون المختصرات وسيلة تعليمية تناسب مرحلة تالية، بعد الإحاطة بمقدمات العلم وفهم مصطلحاته، فلا يجوز إلغاؤها -كما يطالب بعض متقدي التراث بسوء نية أو بحسنها- من ناحية، كما لا يجوز وضعها في غير موضعها اللائق بها في مراحل طلب العلم، فهي كما قال ابن خلدون: «ملكة قاصرة عن الملكات

(١) مقدمة ابن خلدون، ٢/ ٣٤٤.

التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة»^(١)، وذلك إذا فرضت على المبتدئ في أول الطريق فألزم بحفظها سرداً من غير فهم لها، وهجم المعلم على تلميذه بها من غير مقدمات مطولة في تذليلها واستيعابها، فيكون أمام المبتدئ ألفاظ عويصة ومعانٍ متزاحمة من غير إحاطة بها؛ بخلاف ما إذا كان المختصر معروضا على الطالب بعد فهم مسائل العلم ومصطلحاته، وكانت الغاية من عرضه استذكار المسائل التي تم شرحها وإدراك معانيها لكيلا يفلت واحد منها، وتقريب النظير من النظير بالاستدلال على المسألة من النظم، وبهذا تكون المنظومة عاملاً فعّالاً يساهم في شحذ الذهن، ويكون وسيلة للإحاطة ودقة الفهم، وربط مسائل العلم بعضها ببعض. ومن هنا ينبغي أن نفرق بين كون المتن وارداً في مرحلة أو تالية، أو متقدمة.

وتعتبر منظومة «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ» من أهم المنظومات التي تحققت بها الأهداف السالفة، بل حتى في عصرنا هذا استطاعت أن تواكب دعوات المختصين التربويين الذين يدعون إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة والاستفادة بها في مجال التعليم، حيث نجد مقاطع صوتية ومرئية لهذه المنظومة منتشرة على الإنترنت، مسجلة بأصوات شجية لمجموعات من الأطفال من دول مختلفة، مما يشجع كثيراً من أطفالنا اليوم على حفظها وترديد إنشادها.

المبحث الثالث : عبد السلام بن الطَّيِّبِ القادري ومنظومته: «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيَرَةِ» ترجمة وتحقيق ترجمة عبد السلام بن الطَّيِّبِ القادري^(١).

ولادته ونشأته:

هو العلامة القدوة الهمام، عَلمُ الأعلام، ورئيس فوارس الأقاليم، أبو محمد عبد السلام بن الطيب بن أبي عبد الله محمد الملقب بالقادري -نسبة إلى عبد القادر الجيلاني- الحسني.

ولد بفاس وقت صلاة الجمعة، يوم عاشر رمضان سنة (١٠٥٨هـ).

وبها نشأ، في كنف أسرة عُرِفَتْ بالعلم والصلاح والاستقامة. توفي والده الطيب وهو لا يزال صغيراً، فتكلفت بتربيته أمه فاطمة بنت حمدون الشقوري التي اضطرت إلى مزاولة صناعة «الغزل» بعد أن نفذ المال الذي تركه زوجها؛ وتمكن صاحب الترجمة من حفظ القرآن على يد العلامة امحمد بن عبد القادر الفاسي الفهري (ت ١١١٦هـ)، بالمسجد المعلق في فاس.

شيوخه:

عُرف منذ صغره بتعطُّشه لطلب العلم، ولهفه عليه، والاهتبال به، وملازمة شيوخه، واقتفاء أثرهم، أمثال: أبي محمد عبد القادر بن علي بن الشيخ أبي المحاسن الفاسي (ت ١٠٩١هـ)، وأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت ١١٠٢هـ)، وأبي عبد الله محمد بن الحسن المجاصي (ت ١١٠٣هـ)، وقاسم

(١) تنظر ترجمة عبد السلام القادري في: "فهرسته" كلها، المقصد الأول ٣٣٠ / ٢، "المورد المهني" للفاسي: كله في ترجمته (مخ خ ع: ك ١٢٣٤)، "شرح مقصورة المناقب": للوزير ٢ / ٢٥٩، "فهرسة ابن عبد السلام بناني" ٤٩، "نشر المثاني" ٣ / ٨٦، "التقاط الدرر" ٢٧٥، "أزهار البستان": لابن عجينة: ١٠١ (مصورة خاصة)، "طبقات الحضيكي": ١ / ١٨٨، "الدرر البهية" ٢ / ١٩٢، "البواقيت الثمينة": ٢٠٣، "سلوة الأنفاس": ٢ / ٣٤٨، "فهرس الفهارس": ١ / ١٨٨، و ٢ / ٧٧٤ (طبعة دار الغرب)، "مؤرخو الشرفاء": ١٩٥، "الأعلام": للمراكشي ٨ / ٤٧٨ - دليل بنسودة ١ / ٩٦ و ٢ / ٣١٦، "المصادر": للمنوني: ١ / ١٦٤، "معجم المطبوعات المغربية"، "فهارس علماء المغرب" ٣ / ٧٣٩؛ الشيخ عبد السلام بن الطيب القادري، عبد الله المرابط الترغي، مقال بمجلة دعوة الحق، ع. ٣٣٤، ص. ٥١ - ٦١، سنة ١٩٩٨م؛ وع. ٣٣٥ - محرم - صفر ١٤١٩هـ = مايو - يونيو ١٩٩٨م.

بن قاسم الخصاصي (ت ١٠٨٣هـ) ومحمد بن أحمد بن يوسف الفاسي (ت ١٠٨٤هـ) والعربي الفشتالي (ت ١٠٩٢هـ) ومحمد الشاذلي بن أحمد الدلائي (ت ١١٠٣هـ)، وأحمد بن العربي الحاج (ت ١١٠٩هـ)، وأحمد بن عبد الله معن الأندلسي (ت ١١٢٠هـ) وغيرهم.

منزلته:

كان لما اتصف به مترجمنا - رحمه الله - من أخلاق طيبة، وفضائل كريمة، وزهد في الدنيا وإقبال على الآخرة، أثر كبير في نفوس علماء عصره، فأثنوا عليه الثناء العظيم، من ذلك قول محمد بن عبد القادر الفاسي: «فتى الإفادة، المشهود له بالإجادة، العلامة النحرير الأديب»^(١).

وقال عنه الحاج أحمد الجرندي: «الإمام القدوة الهمام، علم الأعلام، والمجلى بعلمه عن علم الأنعام، غيَّاب الظلام»^(٢).

وقد بين موقعه فيما سجَّله حفيده محمد بن الطيب القادري في ترجمته من أن «قدره وعلو شأنه أمر مُجمَع عليه بين صالحِي أهل زمانه»^(٣).

وقال عنه أيضا: «نسابة بيتنا، وديباجة حضرتنا»^(٤).

ووصفه محمد بن جعفر الكتاني بقوله: «شيخ المشايخ، وطود العلوم الراسخ، فخر السنة والملة، وإمام الأئمة الجليلة، شريف العلماء، وعالم الشرفاء، العلامة الدرّاسة النسابة الأنور، الزاهد الورع البركة الأبهري، ذو الأفعال الحسنة، والأخلاق المستحسنة، السَّريُّ الصالح، الساعي في المصالح، الحافظ الحجة، الموضح لمن بعده طريق الحجة»^(٥).

(١) نشر المثنائي، ١/ ٩٥.

(٢) نفسه، ١/ ٩٧.

(٣) التقاط الدرر، ص: ٢٧٦.

(٤) نفسه، ١/ ٨٦.

(٥) سلوة الأنفاس، ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤.

مكانته العلمية:

ولما حصَّل من العلوم ما حصَّل، وبرع في فنون منها، وصارت له في ذلك اليد الطولى، والباع الكبير، تصدَّر للتدريس والإقراء والمناظرة، في علم النحو والبيان والمنطق والحديث والأصليين والأنساب، فأقبل عليه الطلبة وأعيان العلماء للأخذ عنه، أمثال أبي عبد الله محمد بن أحمد المسناوي (ت ١١٣٦هـ)، وأبي العباس أحمد بن علي الوجاري (ت ١١٤١هـ)، وأبي عبد الله محمد بن عبد السلام بناني (ت ١١٦٣هـ)، وغيرهم.

ولذلك جمع من الأوصاف العلمية والخلقية ما أصبح به معروفا بين شيوخ عصره من العلماء، فكان «رحمه الله محصلا مدرسا محققا حافظا داركا مسخا مفضالا، واسع الخلق حسن السيرة، متين الدين، مقتصدا، مؤثرا على نفسه بنفسه وماله، ملكته في العلوم لا تجارى، خصوصا النحو والبيان والمنطق والحديث والأصليين»^(١).

بل اتسعت مداركه العلمية، وانتشر ذكره في الأقطار، ليصبح مقصد طلاب المعرفة والباحثين عن حلول القضايا الشائكة في العلم فترفع إليه الأسئلة العلمية من جهات مختلفة تنتظر منه موقفه وأحكامه وكلمة الحسم في ذلك، فكانت له «اليد الطولى في فنون، وخصوصا العربية، والبيان، والأصول، والمنطق، وعلم الكلام، والتصوف، والفقه، والسير، فقد كان يرجع إليه في مشكلاتها مع وجود غالب أشياخه، وإليه كان المرجع في «الأنساب» بحضرة فاس، وعليه الاعتماد فيما يقع الاختلاف فيه بين الناس»^(٢).

وقد حظي الشيخ عبد السلام القادري باهتمام تلامذته ومعاصريه وغيرهم من العلماء والمؤرخين، فكتبوا ترجمته، وعرفوا به في أعمالهم ومصنفاتهم؛ ولذلك أفردته بالترجمة غير واحد من الآخذين عنه، أو من المهتمين بعلمه.

(١) النقاط الدرر، ص: ٢٧٧.

(٢) الشيخ عبد السلام بن الطيب القادري، عبد الله المرابط الترغي، مقال بمجلة دعوة الحق، ع. ٣٣٤، ص. ٥١-٦١، سنة ١٩٩٨م.

تأليفه:

تميز نشاط الشيخ عبد السلام القادري العلمي بممارسة التأليف وكتابة المصنفات والتقاييد، وقد تنوعت أعماله هذه لتشمل المؤلفات الكاملة والرسائل الصغيرة والأنظمة المختلفة والتقاييد والأجوبة المتنوعة، وقد عدَّ بعضهم تأليفه، فبلغ بها نحو مئتي تأليف.

غير أن اللائحة التي احتفظ بها كل من حفيده محمد بن الطيب القادري، وصاحب «المورد الهني»، لم تتجاوز أربعين تأليفا. منها في السيرة:

- الدرة الخطيرة في مهم السيرة.
- نظم مختصر ابن فارس في السيرة ^(١).
- شرح الصدر بأهل بدر ^(٢).
- نيل القربات بأهل العقبات ^(٣).
- عقد اللآل ووسيلة السؤال بما له ﷺ من الآل ^(٤).

وفاته:

مرض الإمام عبد السلام القادري بعد عودته من سوس بنحو اثني عشر يوما، ثم تُوفي رحمه الله صباح يوم الجمعة ثالث عشر ربيع الأول عام عشرة ومئة وألف (ت ١١١٠ هـ)، ودُفن خارج باب الفتوح قرب قُبَّة سيدي أحمد اليميني (ت ١٠٩٤ هـ) بفاس وعمره خمسون سنة.

(١) نُشر بمجلة إسهامات للبحوث والدراسات، المجلد ٦، (العدد ٢)، الجزائر: جامعة غرداية، ص: ٨٥ - ١٠٠، تحقيق ودراسة: عبدالرحمن بن عراج.

(٢) يوجد مخطوطا بالخزانة العامة، تحت رقم: د ٢٦٢٣ / ٦، وتوجد نسخة أخرى تحت رقم: د ٢٨٣٩ / ١٢.

(٣) نظم فيه الصحابة - رضي الله عنهم - الذين حضروا بيعة العقبة، يوجد مخطوطا بالخزانة العامة تحت رقم: ق ١٠٣٩، وتوجد نسخة أخرى تحت رقم ٢٨٣٩ / ١١.

(٤) يوجد مخطوطا بالخزانة العامة، تحت رقم: د ٢٠٠٧ ضمن مجموع.

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ قُرْبَاهُ^(١)

[نَسَبُهُ]

إِنَّ نَبِيَّنَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
وَجَدُّهُ شَيْبَةُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَلَدُ هَاشِمٍ هَمَامٌ انْتُخِبَ
أُمُّهُ^(٢) أَمِنَةُ بِنْتُ وَهَبٍ يَجْمَعُهُمَا مَعُ^(٣) أَبِيهِ ابْنُ كَعْبٍ^(٤)
وَلَمْ تَلِدْ هِيَ وَلَا أَبُوهُ سِوَاهُ عَزَّ قَدْرُهُ النَّزِيهَ

[مَوْلَدُهُ]

مَوْلَدُهُ بِبَطْنِ مَكَّةَ الرَّفِيعِ فِي سَنَةِ الْفِيلِ بِأَوَّلِ رَبِيعٍ^(٥)
حَلِيمَةٍ^(٦) عَامِيْنٍ أَرْضَعَتْهُ وَبَعْدَ ذَا لِإِلَامٍ أَرْجَعَتْهُ

وَكَانَ قَبْلَ وَضْعِهِ مَوْتُ أَبِيهِ أَوْ بَعْدَ وَضْعِهِ بِأَشْهُرٍ تَلِيهِ
وَمَوْتُ أُمِّهِ أَتَى وَهُوَ ابْنٌ سِتَّةِ أَغْوَامٍ وَنَعَمَ السَّنُ
كَفَلَهُ جَدُّهُ^(٧) ثُمَّ تَرَكَهُ ابْنُ ثَمَانَ حَفَّهْنَ الْبَرْكَهَ
ثُمَّ أَبُوطَالِبٍ الْعَمُّ الشَّقِيقُ مِنْ بَعْدِهِ وَكَانَ أَنْفَعَ شَقِيقُ^(٨)

(١) في (ج) في الشطر الثاني من البيت: "عَلَى رَسُولِهِ وَمُصْطَفَاهُ".

(٢) أُمُّهُ: لَا يُشْبِعُ الضَّمِيرُ؛ لضرورة الوزن.

(٣) مَعُ: تُسَكِّنُ الْعَيْنُ؛ لضرورة الوزن.

(٤) الشطر الثاني من البيت في (ج) "وَيَنْتَهِي نَسَبُهُ لِكَعْبٍ"، وفي (ب): "الْمُلْتَقَى فِي مَرَّةٍ بَنِ كَعْبٍ".

(٥) جاءت التفعيلة الأخيرة في هذا البيت على وزن (مُتَعَلَّانْ)، ونادراً ما يأتي هذا الوزن في ضروب الأراجيز.

(٦) حليلة: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٧) جدُّهُ: لَا يُشْبِعُ الضَّمِيرُ؛ لضرورة الوزن.

(٨) جاءت التفعيلة الأخيرة في هذا البيت أيضاً على وزن (مُتَعَلَّانْ).

[زَوَاجُهُ]

ثُمَّ تَزَوَّجَ حَدِيجَةَ وَلَهُ
وَلَمْ يَكُنْ زَوْجَ غَيْرِهَا إِلَى

[مَبْعَثُهُ]

مَبْعَثُهُ لِيَخْلُقَ قَدْ كَانَ لَدَى
وَإِذْ رَّبَّهُ لَهُ فِي الْهَجْرَةِ
هَاجِرٍ مِنْ مَكَّةَ لِمَدِينَةٍ

[غَزَوَاتُهُ]

وَعَزَازَاتُهُ إِلَى الْأَعَادِي

[مَوْتُهُ]

وَمَوْتُهُ فِي أَوَّلِ الْحَادِي عَشَرَ

[زَوَاجَاتُهُ]

أَزْوَاجُهُ الَّتِي بِهِنَّ دَخَلَ
سَوْدَةُ عَائِشَةَ^(٣) الْمُكَرَّمَةَ
وَبِنْتُ جَحْشٍ زَيْنَبُ^(٤) جُوَيْرِيَةَ
صَفِيَّةَ^(٥) مَيْمُونَةَ الْوَفِيَّةَ

(١) في (ب): "وَقَتٌ" بدل "بَعْدٌ".

(٢) في (ج) "مَا هَاجَرَ" بدل "هَاجَرَتِهِ"، وهو أنسب للوزن، إذ لن يكون معه ضرورة شعرية، لأنه يجب عدم إشباع الضمير في (هَاجَرَتِهِ) لضرورة الوزن، ولو أشبع لاختل وزن البيت.

(٣) عائشة: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٤) زينب: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٥) وَرَمَلَةَ: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٦) صفية: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

[أَوْلَادُهُ]

أَوْلَادُهُ قَاسِمٌ الْكَرِيمُ وَعَابِدُ اللَّهِ وَإِبْرَاهِيمُ
وَزَيْنَبٌ^(١) فَاطِمَةُ الزَّكِيَّةُ وَأُمُّ كُلْثُومٍ كَذَا رُقِيَّتُهُ
فِي الصَّغَرِ الْبُنُونَ مِنْهُمْ مَاتُوا وَزُوِّجَتْ جَمِيعًا الْبَنَاتُ

[أَعْمَامُهُ]

أَعْمَامُهُ الْحَارِثُ وَالْمَقْوَمُ حِجْلُ ضِرَارٍ وَالزُّبَيْرُ قُتْمُ
وَأَبُو طَالِبٍ إِلَيْهِمْ وَلَهُبِ حَمْرَةٌ وَالْعَبَّاسُ عَلِيُّ الرُّتَبِ

[عَمَّاتُهُ]

عَمَّاتُهُ أُمُّ حَكِيمٍ بَرَّةٌ أُمِّيُّمٌ أَرْوَى عَاتِكُ صَفِيَّةُ
فَالسَّيِّدُ الْعَبَّاسُ ثُمَّ حَمْرَةٌ نَالَا بِدِينِ اللَّهِ كُلَّ عِزَّةٍ
وَأَسْلَمَتْ صَفِيَّةُ^(٢) وَيُرْوَى أَنْ أَسْلَمَتْ^(٣) عَاتِكَةُ^(٤) وَأَرْوَى
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ^(٥) وَآلِهِ قُرْبَاهُ^(٦)

انتهت بحمد الله وحسن عونه.

(١) وزينب: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٢) صفية: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٣) أَنْ أَسْلَمَتْ: فُتِحَتِ النونُ وَوُصِلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ؛ لضرورة الوزن.

(٤) عاتكة: صُرف الاسم؛ لضرورة الوزن.

(٥) النبي: لَا تُشَدَّدُ الْيَاءُ؛ لضرورة الوزن.

(٦) الشطر الثاني من البيت في (ب): "عَلَى حَبِيبِهِ وَمُصْطَفَاهُ".

نتائج البحث:

أسجل في خاتمة هذه الورقة البحثية أهم الخلاصات والنتائج التي توصلت إليها، وهي كالتالي:

- خدمة المغاربة للسيرة النبوية المشرفة بجميع أشكالها، واهتمامهم البالغ بها عبر توالي القرون نابعٌ من حبهم وتعلقهم برسول الله ﷺ وآله.
- يستهدف تدريس المتون والمنظومات التعليمية عدة كفايات ومَلَكات يتم تحقيقها في نفسية المتعلم.
- يبقى جانب النظم في السيرة النبوية؛ من الجوانب التي لم تحظ بما تستحقه من بحث ودراسة.
- قام علماء المغرب الأقصى بخدمة سيرة رسول الله ﷺ في كل جوانبها وفي شتى مجالاتها.
- يعتبر الشيخ محمد بن عبد السلام القادري الحسني (ت ١١١٠ هـ) ممن لهم مكانة كبيرة وكعبٌ عالٍ في مختلف العلوم، وخاصة في هذا اللون من التصنيف، وهو نظم السيرة النبوية.
- يقصد بالمنظومات السيرية: تلك القصائد والمتون التي يكون موضوعها متعلقًا حصراً بأبواب السيرة النبوية، والتي سيقَت أساساً لغرض تعليمي، مع الحرص على مراعاة السياق الزماني في عرض مادتها التاريخية واستيفائها بقدر ما تُسَعف به قيود النظم والوزن والقافية؛ وهي تندرج ضمن أنماط السيرة الشعرية.
- تتفق كل من السيرة المنظومة والسيرة الشعرية مع مصنفات السيرة النثرية من حيث المادة والموضوع، وتختلف عنها في النهج والصياغة والأسلوب.
- ترجع البدايات الأولى لظهور منظومات السيرة النبوية بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس للهجرة، مما يدل على مواكبة المغاربة لحركة التأليف في السيرة النبوية بكل أنماطها.

- من أبرز أهداف وضع المنظومات السيرية سواء كانت مطولة أو مختصرة: تقريب السيرة النبوية للمتعلم: تقريب المضامين، وتقريب الاستيعاب، وتقريب الحفظ، وتقريب الفهم.
- تعتبر منظومة «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ فِي مُهِمِّ السَّيْرَةِ» من أبرز المنظومات التي تحققت فيها الأهداف السالفة، بل حتى في عصرنا هذا استطاعت أن تواكب عصر إدماج التكنولوجيا الحديثة في مجال التعليم، حيث انتشرت مقاطع صوتية ومرئية لهذه المنظومة على الإنترنت، بأصوات شجية لمجموعات من الأطفال، ومن المنشدين.
- حظيت منظومة «الدُّرَّةُ الْخَطِيرَةُ» بعناية خاصة من قِبَل العلماء المغاربة إقرأء، ومُدارسةً، وشرحاً، من زمن تصنيفها إلى اليوم.

وختامًا:

لا أدعي أنني أحطت بهذا الموضوع علمًا، وتناولتُ جميع ما ينبغي تناوله فيه، لكن يمكن القول، بأنني قد حاولتُ فتح شهية الباحثين من أجل التعريف بدور المنظومات السيرية وأثرها في تقريب السيرة النبوية؛ وكذا التعريف بعلم بارز من أعلام الأمة المغربية ونموذج من جهوده في خدمة السيرة النبوية العطرة. والله أسأل التوفيق والسداد، فيما يفوه به اللسان أو يخطه البنان، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على سيدنا محمد بدءًا وختامًا. والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

المصادر والمراجع:

- اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، د. محمد مصطفى هدارة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م.
- الأدب العربي في الأندلس، د. عبد العزيز عتيق، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- المصنفات المغربية في السيرة النبوية ومصنفوها، د. محمد يسف، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- أرجوزة الفواكه الصيفية والخريفية، أبو الحسن علي بن إبراهيم الأندلسي المراكشي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بنصر العلوي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي.
- التطور والتجديد في الشعر الأموي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٩٥٩م.
- التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر، لمحمد بن الطيب القادري، تحقيق: هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- حول الشعر التعليمي، صالح آدم بيلو، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الحيوان، لأبي عمرو بن الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- دراسات في الشعر العربي المعاصر، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة، محمد أبو شهبة، دار القلم، دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.
- فن الرجز في العصر العباسي، رجاء الجوهري، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- مجلة العلوم الإنسانية، العدد: ١٤، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.
- مجلة دعوة الحق، ع. ٣٣٤، سنة ١٩٩٨م.
- مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مج ٥، ٢٤،
جوان ٢٠٢٠م.
- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع: ٨٧.
- المدائح النبوية حتى نهاية العصر المملوكي، محمود سالم محمد، دار الفكر، دمشق،
الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مقدمة ابن خلدون، ت: الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط ١، ٢٠٠٤م.
- من حديث الشعر والنثر، طه حسين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- منظومات السيرة النبوية في الغرب الإسلامي، لمصطفى بن مبارك عكلي، من
منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء،
الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، لمحمد بن الطيب القادري، تحقيق:
محمد حجي، وأحمد التوفيق، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق
محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، السيد أحمد الهاشمي، منشورات مؤسسة
المعارف، بيروت.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عادل أنور حضر، دار المعرفة،
ط ١، ٢٠٠٧م.



شرح الحديث

باب يعنى بمباحث فقه السنة وشروح كتب الحديث، والتعليقات والحواشي
على المتن.



شذرات من حاشية أبي عمران موسى
بن سعادة (ت بعد ٥٢٢هـ)
على صحيح البخاري



عبدالحى مغاري الصنهاجي
بلال ابرهيمات



<https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.3>

ملخص البحث

يهدف البحث إلى إمادة اللثام عن نسخة الحافظ أبي عمران موسى بن سعادة من صحيح الإمام البخاري، وحاشيته عليها، وذلك بالترجمة لأبي عمران بن سعادة، والتعريف بنسخته من الجامع الصحيح؛ بوصفها، وبيان قيمتها العلمية، ومميزاتها، ثم استقراء تعليقاته عليها، وتبويبها، مع إيراد أمثلة لكل باب.

واقترضت طبيعة البحث اعتماد المنهج الوصفي في المبحث الأول، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي في المبحث الثاني.

ومن أهم نتائج البحث:

أن أبا عمران بن سعادة كان حافظاً عارفاً بما روى ونقل، وضبطه لنسخته من صحيح البخاري، وتعليقاته الكثيرة عليها تظهر تمكنه من الرواية، وسعة اطلاعه.

وأن نسخه من أصح نسخ الجامع الصحيح؛ لاتصال سندها، وتكرار السماع فيها على الحافظ أبي علي الصدي في عشرات المرات، وبذلك تبوأَت النسخة السعدية مكانة رفيعة عند العلماء عامة، وعند أهل الحديث خاصة، حتى صارت عمدة عند المغاربة في الرواية والنسخ.

الكلمات المفتاحية:

شذرات - حاشية - ابن سعادة - صحيح - البخاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد؛

فنظرا للمكانة العلية، والدرجة السنية لسنة النبي ﷺ، اهتم بها علماء الإسلام غاية الاهتمام؛ فرحلوا لمختلف الأمصار لسماعها، وأمعنوا في التثبت من عدالة وضبط رواتها، واتصال أسانيدها، وسلامة متونها؛ لتمييز صحيحها من سقيمها، فحفظ الله بجهودهم سنة نبيه ﷺ، وصانها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وتشغيب المشككين والطاعنين.

ومن هؤلاء الأئمة الأفاضل، والجهابذة النقاد: أمير المؤمنين في الحديث: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مُصَنِّفُ الجامع الصحيح؛ الذي يُعَدُّ أصح دواوين السنة النبوية وأشهرها.

وقد عني علماء الأمة بكتابه أكثر من عنايتهم بكتاب آخر، بعد كتاب الله تعالى؛ فرحلوا لسماعه، وعكفوا على روايته ونسخه، وقيدوا مُهمَله، وميزوا مُشْكَله، وشرحوا غريبه، واستنبطوا فقهه، وعرفوا برجاله، ووصلوا مُعلقاته^(١).

ومن جملة العلماء المعنيين بصحيح البخاري: الحافظ أبو عمران موسى بن سعادة (ت بعد ٥٢٢هـ): صاحب النسخة المشهورة من صحيح البخاري.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إهمال الباحثين لنسخة أبي عمران بن سعادة من صحيح البخاري، فرغم قيمتها العلمية ومكانة صاحبها؛ فإنها غير معروفة إلا

(١) لمعرفة جهود العلماء في خدمة صحيح البخاري يُنظر: إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام عرار، ولمعرفة جهود علماء الغرب الإسلامي خاصة يُنظر: الفيض الجاري فيما صنفه المغاربة حول صحيح البخاري، لمحمد عبدالكريم رحمان.

عند النَّزْرِ اليسير من الباحثين، والدليل على ذلك ندرة الدراسات عنها، وأنها لم تُحَقَّقْ إلى الآن، بخلاف النسخة اليونانية التي تناولها الباحثون بالدراسة والتحقيق.

أهمية البحث:

تُعَدُّ النسخة السعدية من الأصول الحديثية المشهورة بالسند المتصل، والضبط المتقن، وهي الآن أهم نسخة موجودة^(١) لصحيح البخاري، ومن أقدمها^(٢)، وقد طرَّزها الحافظ أبو عمران بن سعادة بتعليقات علمية؛ زادت من قيمتها، إلا أن هذه النسخة ظلت حبيسة الخزانات^(٣)، ولم تخرج إلى عالم المطبوعات، فكان هذا البحث دليلاً إرشادياً للتعريف بها وبمميزاتها، ودراسة لتعليقات صاحبها عليها، لعل الله تعالى يُقَيِّضَ لها من يخدمها بالدراسة والتحقيق، ثم بالطبع والنشر.

أهداف البحث:

يروم البحث تحقيق الأهداف التالية:

١. تذكير الوسط العلمي بوحدة من أهم النسخ لصحيح البخاري.
٢. تقريب النظر للنسخة السعدية.
٣. الكشف عن التعليقات العلمية لأبي عمران موسى بن سعادة على نسخته من الجامع الصحيح.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي في المبحث الأول؛ من خلال التعريف بأبي

(١) أي: يعرف مكانها، وهناك نسخ أخرى في غاية الضبط والإتقان؛ كنسخة أبي ذر الهروي، ونسخة أبي علي الصديقي، ونسخة القاضي عياض، لكنها مفقودة.

(٢) انتهى من نسخها سنة (٤٩٢هـ)؛ فهي بذلك أقدم من النسختين المُتَقَنَّتَيْنِ: نسخة رضي الدين الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، ونسخة شرف الدين اليونيني (ت ٧٠١هـ).

(٣) حُبِّسَتِ النسخة السعدية على خزانة القرويين، ثم استعارها السلطان محمد بن عبد الرحمن (ت ١٢٩٠هـ)، وبقيت في خزائنه ومن تبعه من السلاطين، إلى أن استقرت في الخزانة العامة بالرباط.

عمران، ونسخته، والمنهجين: الاستقرائي والتحليلي في المبحث الثاني؛ وذلك باستخراج تعليقات ابن سعادة، ثم تبويبها، وإيراد أمثلة تحت كل باب.

الدراسات السابقة:

- التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة، لعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، وأصله مقدمة وضعت على التصوير الشمسي للمجلد الثاني من النسخة السعدانية، الذي أعده المستشرق ليفي بروفينسال (ت ١٩٥٥م).
- صحيح الإمام البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله، لمحمد المنوني (ت ١٤٢٠هـ).
- مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ليوسف الكتاني (ت ١٤٣٧هـ).
- نسخة البخاري الأصلية ورواياته العلية؛ قراءة في النسخة المرادية، لصالح فتحي هلال.

وقد تحدثت الدراسات الثلاثة الأخيرة عن النسخة السعدانية في بعض مباحثها، مفيدة من كتاب التنويه والإشادة.

الإضافة العلمية للبحث:

اكتفت الدراسات السابقة بالتعريف بالنسخة السعدانية، وصاحبها، ولم تتعرض للتعليقات العلمية لابن سعادة على صحيح البخاري، وسنميط اللثام في بحثنا هذا عن هذه التعليقات.

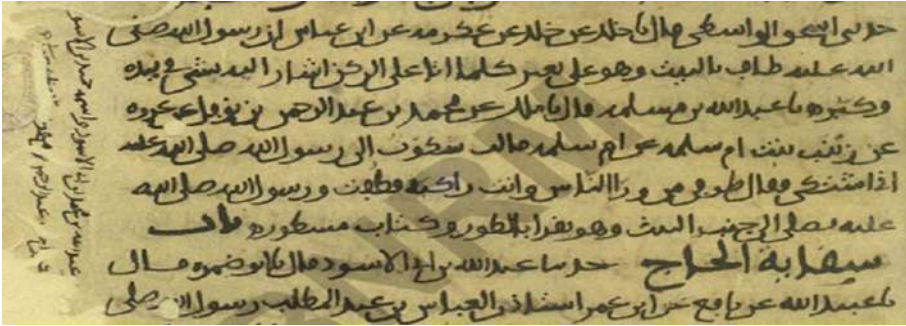
خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفق الخطة الآتية:
المقدمة: وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج المعتمد، وخطة البحث، ونماذج من صور المخطوطات.

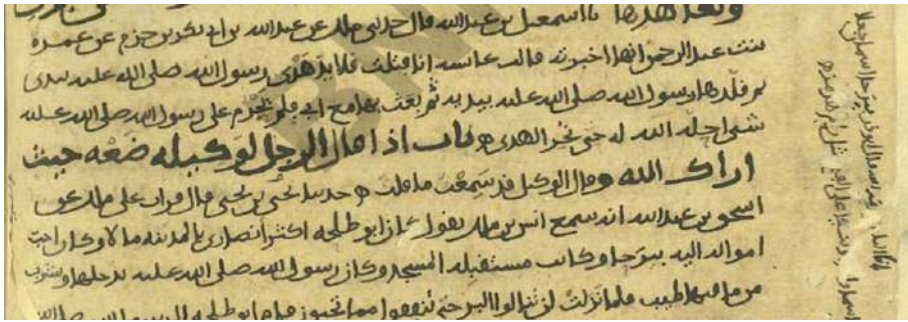
المبحث الأول: التعريف بالنسخة وصاحبها، ويحوي مطلبين؛
المطلب الأول: ترجمة أبي عمران بن سعادة؛ بذكر اسمه ومولده، وشيوخه،
وتلاميذه، ومكانته العلمية، وعنايته بصحيح البخاري، ووفاته.
المطلب الثاني: التعريف بالنسخة السعدية؛ بوصفها، وبيان سندها، وقيمتها
العلمية، ومميزاتها.

المبحث الثاني: تعليقات ابن سعادة على الجامع الصحيح، ويضم مطلبين؛
المطلب الأول: التعليقات المرتبطة بالسند.
المطلب الثاني: التعليقات المرتبطة بالمتن.
خاتمة: نتائج البحث.
ثبت المصادر والمراجع.

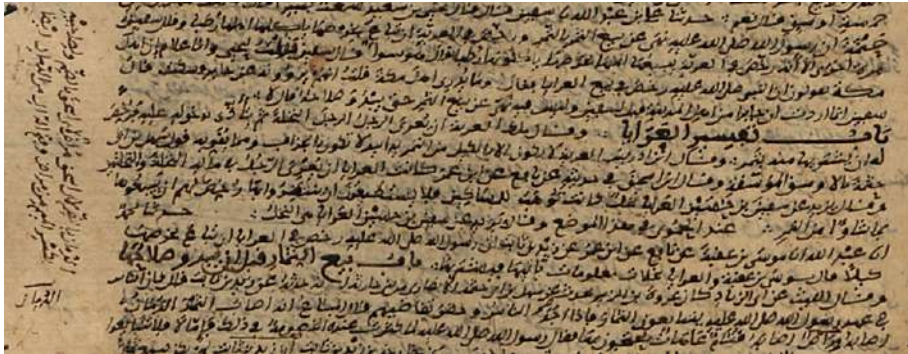
نماذج من صور المخطوطات:



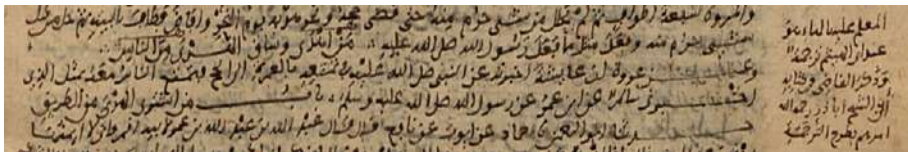
الصفحة ٢٧ من المجلد الثاني من النسخة السعدية



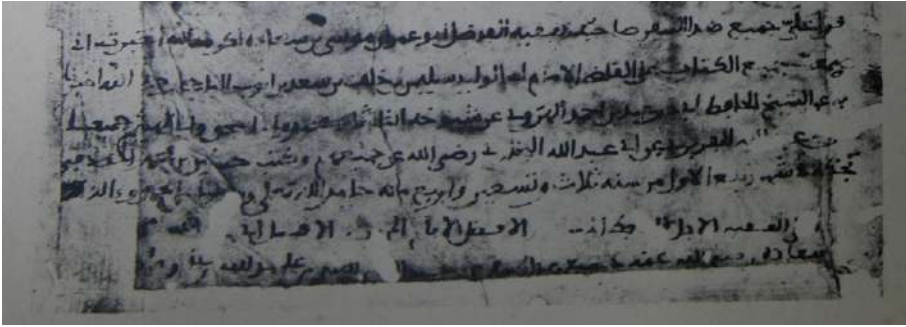
الصفحة ١٥٨ من المجلد الثاني من النسخة السعادية



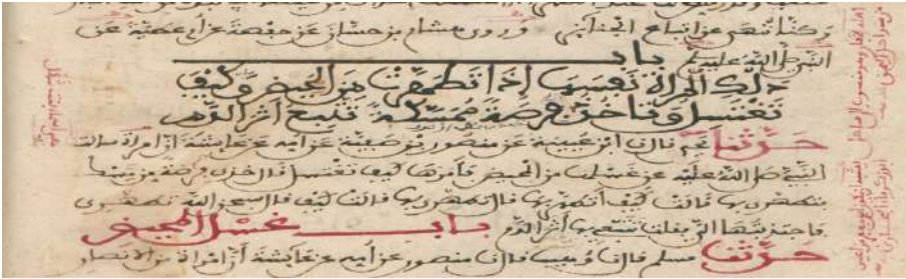
الورقة ٧٦ من النسخة المرادية



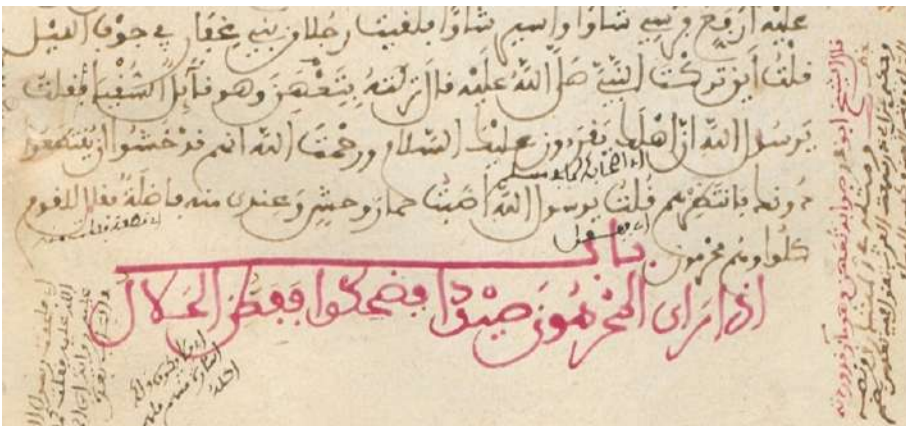
الورقة ٦٣ من النسخة المرادية



قيد أبي علي الصدي في يصرح فيه بقراءة أبي عمران عليه سنة ٤٩٣ هـ بدائية من
مصورة بروفينسال



الصفحة ٧٤ من المجلد الأول من النسخة الشيخة



الصفحة ٦٨ من المجلد الثاني من النسخة الشيخة

المبحث الأول: أبو عمران بن سعادة ونسخته من الجامع الصحيح.

المطلب الأول: التعريف بأبي عمران بن سعادة.

أولاً: اسمه ومولده:

هو^(١) أبو عمران موسى بن سعادة، مولى سعيد بن نصر، مولى الناصر عبد الرحمن بن محمد، من أهل بَلَنْسِيَّة، وخرج منها عندما تملّكها الروم بعد الثمانين وأربع مئة إلى دانيّة، ثم استوطن مُرْسِيَّة. أما مولده؛ فلم نقف على من ذكر عنه شيئاً.

ثانياً: شيوخه:

أبو علي الصَّدْفِيّ (ت ٥١٤هـ)^(٢): وسمع منه عامة مروياته، ولازم مجلسه قديماً وحديثاً، وكان صهره، والقائم بمؤنه، والمتولي لأشغاله دونه، سَعَة يَسَار، وكرم إصهار، ويتفرّغ بذلك للإمتاع بما رواه، وتفرّد بحسن الأحذوثة فيما كفاه^(٣).

أبو محمد بن مُفَوِّز الشَّاطِئِيّ (ت ٤٧٥هـ)^(٤): قرأ عليه الموطأ^(٥).

(١) لم تسعف المصادر بترجمة مفصلة له، وتُنظر ترجمته المختصرة في: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر الضَّبِّي (٦٠٦/٢)، والتكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار (٤٠٦/٢) - (٤٠٧)، والمعجم في أصحاب القاضي الصدي، لابن الأبار (ص: ١٩٣-١٩٤)، وكل من جاء بعد ابن الأبار اعتمد عليه؛ كالمقري في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٢٢١).

(٢) يُنظر ترجمته في: الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض (ص ١٢٩-١٣٨)، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لابن بشكوال (١/ ٢٠٥-٢٠٧)، وبغية الملتمس، للضببي (١/ ٣٣١).

(٣) يُنظر: المعجم في أصحاب الصدي (ص ١٩٣).

(٤) ينظر ترجمته في: الصلة، ابن بشكوال (١/ ٣٧١)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (١٠/ ٢٣٣، ٣٧٨).

(٥) معجم أصحاب الصدي، لابن الأبار (ص ١٩٤).

أبو الحسن بن شُفَّيع (ت ٥١٤هـ)^(١): قرأ عليه الموطأ أيضاً^(٢).
أبو بكر الطُّرُوشِي (ت ٥٢٠هـ)^(٣): سمع منه السنن^(٤).

ثالثاً: تلامذته:

صُنَّت المصادر بذكر تلامذة أبي عمران صَنَانَتَهَا بذكر مولده، ولا نعرف منهم إلا واحداً، وهو:

أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة (ت ٥٦٥هـ)^(٥): حَدَّثَ عَنْ عمه أبي عمران بن سعادة بصحيح البخاري، وأدب الكتاب لابن قُتَيْبَةَ، وبالفصح لِثُعْلَبِ^(٦).

قال المَقْرِي (ت ١٠٤١هـ): «وجمع فهرسة حافلة»^(٧)، ولعله ترجم فيها لعمه أبي عمران.

رابعاً: مكانته العلمية:

قال الضَّبِّي (ت ٥٩٩هـ): «فقيه، فاضل، محدث، أكثر الرواية عن أبي علي الصديقي، وكان عارفاً بما روى ونقل»^(٨).

وقال ابن الأَبَّار (ت ٦٥٨هـ): «وكان أحد الأفاضل الصُّلحاء، والأجواد السُّمَّحاء، يَوْمُ بالناس في صلاة الفريضة، ويتولى القيام بمُؤَن صهره أبي علي،

(١) ينظر ترجمته في: بغية الملتمس، للضببي (٢/٥٠٢)، والصلة، لابن بشكوال (١/٤٧٠)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (١١/٢٢٣).

(٢) معجم أصحاب الصديقي، لابن الأَبَّار (ص ١٩٤).

(٣) ينظر ترجمته في: الغنية، للقاضي عياض (ص ٦٢-٦٤)، وبغية الملتمس، للضببي (١/١٧٥-١٧٩)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩/٤٩٠).

(٤) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأَبَّار (٢/٤٠٦).

(٥) ينظر ترجمته في: بغية الملتمس، للضببي (١/١٨٣-١٨٥)، ومعجم أصحاب الصديقي، لابن الأَبَّار (ص ١٨١-١٨٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٠/٥٠٨).

(٦) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأَبَّار (٢/٤٠٧).

(٧) نفح الطيب، للمقري (٢/١٥٩).

(٨) بغية الملتمس، للضببي (٢/٦٠٦).

وما يحتاج إليه في دقيق الأشياء وجليها، وإليه أوصى عند توجُّهه إلى غزوة كُنْدَةَ التي فُقد فيها سنة أربع عشرة وخمسين مئة، وكانت له مشاركة في علم اللغة والأدب»^(١).

خامساً: عنايته بصحيح البخاري:

عُني ابن سعادة بصحيح البخاري روايةً، ونسخاً، وتعليقاً؛ فقد كتب صحيح البخاري بخطه، وكرَّر السماع فيه على أبي عليٍّ الصديقي نحو ستين مرة^(٢)، وطَرَّز نسخه بحواشٍ أسهمت في خدمة سند الجامع الصحيح ومنتنه.

قال ابن الأَبَّار: «عني بالرواية، وانتسخ صحيحي البخاري ومسلم بخطه، وسمعهما على صهره أبي علي، وكنا أصليين لا يكاد يوجد في الصَّحَّة مثلهما»^(٣).

وقال يوسف الكَتَّانِي: «وقد روى عن الصديقي صحيح الإمام البخاري، وكتب بخطه من أصله الشهير نسخه المعروفة من الصحيح، والتي اشتهرت بالنسخة السعدادية؛ حيث قابلها وعارضها، وتكرر فيها السماع على أبي عليٍّ الصديقي نحو ستين مرة، وكانت لأبي عمران عناية كبيرة بالرواية، وانتساخ الأمهات، كما كانت له مشاركة في اللغة والأدب»^(٤).

سادساً: وفاته:

قال ابن الأَبَّار: «ولم أقف على تاريخ وفاته»^(٥)، وقال أيضاً: «ولم أقف لأبي عمران بعد هذا التاريخ -أي: (٥٢٢هـ) - على خبر، وأحسبه توفي بعقبه، رحمه الله»^(٦).

(١) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأَبَّار (٢/٤٠٧).

(٢) يُنظر: معجم أصحاب الصديقي، لابن الأَبَّار (ص ١٩٤).

(٣) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأَبَّار (٢/٤٠٧).

(٤) مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ليوسف الكَتَّانِي (١/٧٣).

(٥) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأَبَّار (٢/٤٠٧).

(٦) المعجم في أصحاب القاضي الصديقي، لابن الأَبَّار (ص ١٩٤).

وقال يوسف الكتّاني: «ولا نعرف شيئاً عن تاريخ ولادته بالضبط، كما لا نعرف تفصيل بداية أمره ونشأته»، إلى أن قال: «كذلك لا نعرف سنة وفاته»^(١).

المطلب الثاني: التعريف بالنسخة السعادية:

أولاً: وصف النسخة وسندها:

النسخة السعادية هي النسخة الصحيحة المتصلة السند، والأصل المضبوط المتقن، كتبها الحافظ أبو عمران موسى بن سعادة الأندلسي؛ من نسخة شيخه وصهره أبي علي الصّدفي، ورواها عنه، عن أبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، عن أبي ذرّ الهروي (ت ٤٣٤ هـ)^(٢)، عن شيوخه الثلاثة: أبي إسحاق المُستملي (ت ٣٧٦ هـ)^(٣)، وأبي محمد الحموي السرخسي (ت ٣٨١ هـ)^(٤)، وأبي الهيثم الكشميهني (ت ٣٨٩ هـ)^(٥)، عن أبي عبد الله القريري (ت ٣٢٠ هـ)^(٦)، عن أبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦ هـ).

(١) مدرسة الإمام البخاري، ليوسف الكتّاني (١/٧٢-٧٣).

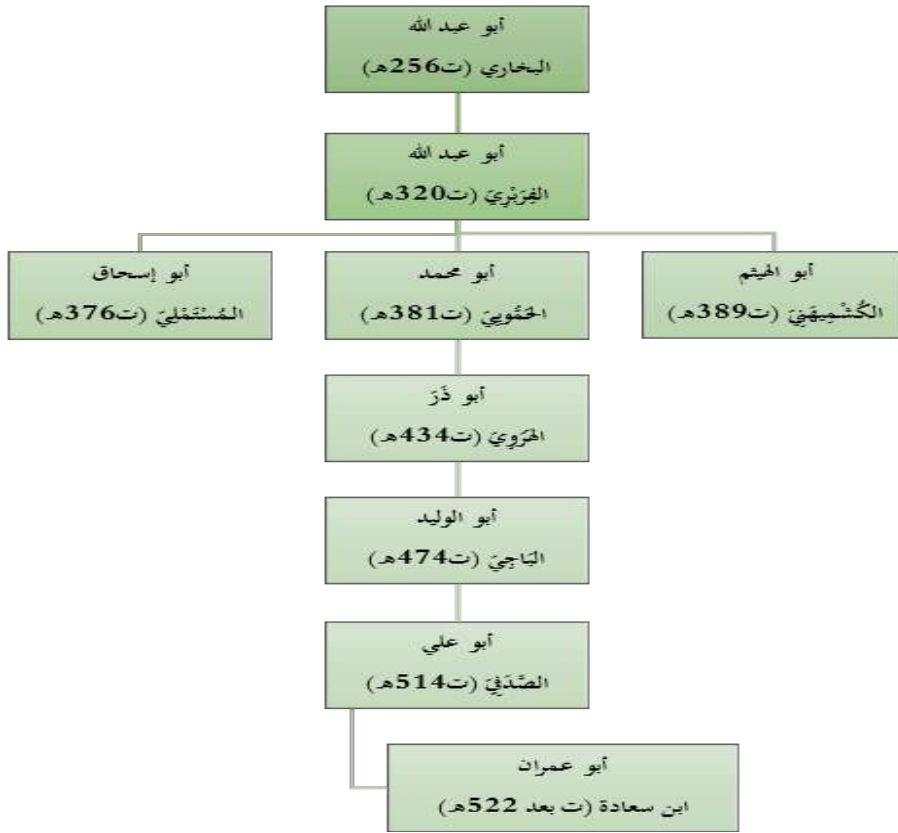
(٢) ينظر ترجمته في: إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رُشيد السبتي (ص ٣٩-٤٥)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/٥٥٤-٥٦٢).

(٣) يُنظر ترجمته في: إفادة النصيح، لابن رشيد (ص ٢٥-٢٨)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/٤٩٢).

(٤) يُنظر ترجمته في: إفادة النصيح، لابن رشيد (ص ٢٩-٣٥)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/٤٩٣-٤٩٢).

(٥) يُنظر ترجمته في: إفادة النصيح، لابن رشيد (ص ٣٦-٣٨)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/٤٩١-٤٩٢).

(٦) يُنظر ترجمته في: إفادة النصيح، لابن رشيد (ص ١٠-١٥)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/١٠-١٣).



وجعلها في خمسة أسفار، وانتهى من كتابتها وتعليقها أواخر ذي القعدة عام (٤٩٢هـ) ^(١).

فهو فرع من أصل الحافظ الصديقي - المسمى بالنسخة الصدفية -؛ إذ إن كل رواية اتصلت بالصديقي هي رواية ابن سعادة عينها، وهي عمدة النسخ المنتسخة بفاس، وكل أقطار المغرب، بل إفريقيا؛ لصحتها، واتصال سندها، ولما خُصَّت به من المزايا والخصائص ^(٢).

(١) فقد المجلد الأول في القرن الثالث عشر الهجري، وفقد المجلد الثالث في القرن الرابع عشر هجري بعد أن استعاره المستشرق الفرنسي ليفي بروفينسال، وذهب به إلى فرنسا لتصويره، فتوفي قبل أن يعيده.

(٢) مدرسة الإمام البخاري، للكتاني (١/ ٧٤) بتصرف.

ولم يكديتم أبو عمران نسخته بالكتابة حتى قام بمقابلتها وتصحيحها، وقراءتها وسماعها على شيخه الصدفي؛ الذي أثبت بخطه على أول السفر الثاني من الرواية السعدية تصحيح سماع أبي عمران لسائر الرواية عنه، وقد تم ذلك بتاريخ ربيع الأول عام (٤٩٣هـ)، ثم تكررت القراءة والسماع على شيخه في نفس الرواية السعدية حتى بلغت ستين مرة كما حكى ذلك الفقيه أبو محمد عاشر بن محمد؛ قال: «سمعهما - أي: الصحيحين - على أبي علي نحو ستين مرة»^(١).

ثانيًا: مكانتها عند أهل العلم:

قال ابن الأبار: «عُني بالرواية وانتسخ صحيح البخاري ومسلم بخطه، وسمعهما على صهره أبي علي، وكنا أصليين لا يكاد يوجد في الصّحة مثلهما»^(٢). وقال محمد العربي الفاسي الفهري (ت ١٠٥٢هـ): «وهذا الأصل أجل الأصول الموجودة بالمغرب»^(٣).

وقال عبد القادر بن علي الفاسي (ت ١٠٩١هـ): «رواية ابن سعادة هي أفضل من الروايات التي عند ابن حجر، وإن ابن حجر لم يعثر عليها»^(٤)، وهي المعتمدة عندنا بالمغرب، وهي سلسلة بالمالكية»^(٥).

(١) مدرسة الإمام البخاري، للكتاني (١/٧٤-٧٥) بتصرف.

(٢) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار (٢/٤٠٦).

(٣) مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن، لمحمد العربي الفاسي (ص ١١٧).

(٤) تعقبه إدريس بن محمد العراقي (ت ١١٨٣هـ) بقوله: «هذا باعتبار ما ظهر له، وإلا فرواية عياض عن الصدفي أفضل من رواية ابن سعادة عن الصدفي، ولا يمكن أن نجزم بأن ابن حجر لم يقف عليها، كما لا نجزم بأن ابن حجر وقف عليها، أو على أحدهما، فالأمر محتمل، ولا ينبغي لنا أن نأخذ بالاحتمال»؛ ينظر: فهرسة القادري (ص ٤٧)، وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (٢/١٠٣٢).

(٥) المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية، لمحمد الصغير بن عبد الرحمن الفاسي (١/١٤٤).

وقال أحمد بن عبد العزيز الهلالي (ت ١١٧٥هـ): «نسخة ابن سعادة هي المعتمدة عند الفاسيين، ومنها أخذ جُلُّ النسخ التي كتبها الفاسيون»^(١).

وقال محمد بن عبد السلام الناصري (ت ١٢٣٩هـ): «ورواية أبي عمران موسى بن سعادة أولى وأوثق وأضبط، منها إجماع المغاربة في أمصار المغرب عليها»، وذكر أنه عثر على نسخة الصدفي وفي أولها بخط السخاوي: «هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه الفتح، واعتمد عليه؛ لأنه طيف بها مشارق الأرض ومغاربها، والحرمين، ومصر، والشام، والعراق، والمغرب، فكان الأولى بالاعتماد لرواية تلميذه ابن سعادة»^(٢).

ثالثاً: مميزات النسخة السعادية:

إن النسخة السعادية كتبت على أسس متينة من العناية الشاملة، والدقة التامة، حتى صارت أصلاً معتمداً عند العلماء، ومن مميزات هذه النسخة الجليلة:

- صحة أصولها؛ إذ نُسخَت من النسخة الصدفية، المشهورة بالصحة والضبط.
- اعتنى بها صاحبها الحافظ أبو عمران موسى بن سعادة؛ فدقق في كتابتها ونسخها، وقابلها بأصل شيخه عشرات المرات، ولا ريب أن هذا النوع من التعاهد يزيد النسخة جودة وقيمة.
- اختصاص الإمام موسى بن سعادة بشيخه أبي علي الصدفي؛ حيث لازمه نحواً من أربع وعشرين سنة، وأخذ عنه وسمع منه، وهذا يورث الثبوت والتمكّن من الرواية.
- احتلّت النسخة السعادية مكانة رفيعة عند العلماء عامة، وعند أهل الحديث خاصة، وصارت عمدة المغاربة في الرواية، وأصلهم في النسخ.

(١) المرجع نفسه (ص ٧٤) بتصرف.

من النسخ التي انتسخت منها: النسخة الشيعية، إذ هي نسخة طبق الأصل من نسخة ابن سعادة، وأُثبتت فيها تعليقاته، وهي التي تُحيل عليها في الأمثلة.

(٢) المزاي فيما أُحدث من البدع بأم الزوايا، للناصري (ص ٩٠).

• ورغم المكانة التي حظيت بها نسخة ابن سعادة فإنها لم تنل حظها من العناية اللازمة؛ دراسة وتحقيقًا.

المبحث الثاني: تعليقات ابن سعادة على صحيح البخاري:

المطلب الأول: التعليقات المرتبطة بالسند

أولاً: تقييد مهممل الأسماء:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «حدثنا أحمد»^(١): «هو أحمد بن حفص بن عبد الله بن أسد، أبو علي بن أبي عمرو السُّلَوِّي»^(٢).

وقوله عند قول البخاري: «حدثنا عبد الله بن أبي الأسود»^(٣): «هو عبد الله بن محمد بن أبي الأسود، واسمه: حُمَيْد بن الأسود أبو بكر؛ ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي الحافظ البصري»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «حدثني عبد الكريم»^(٥): «هو الجَزَرِي»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «عن عائشة، قالت: سمعت سعداً»^(٧): «هي بنت سعد»^(٨).

(١) كتاب الحج، باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتَّى الْحَرَامَ قَيْمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْبَ ذَلِكُمْ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٩٩]، ح: (١٥٩٣).

(٢) السعدية (ج ٢، ص ٢٠)، والمرادية (ق ٦٠)، وهي نسخة مقروءة على أبي عبد الله بن سعادة، وأثبتت فيها أغلب تعليقات أبي عمران بن سعادة، والشيخة (ج ٢، ص ٢٠).

(٣) كتاب الحج، باب سقاية الحاج، ح: (١٦٣٤).

(٤) السعدية (ج ٢، ص ٢٧)، والمرادية (ق ٦١)، والشيخة (ج ٢، ص ٢٨).

(٥) كتاب الحج، باب لا يُعطى الجزاء من الهدى شيئاً: (١٧١٦).

(٦) السعدية (ج ٢، ص ٤٤)، والمرادية (ق ٦٧)، وفيها: «قال أبو ذر: هو الجزري»، والشيخة (ج ٢، ص ٤٦).

(٧) كتاب فضائل المدينة، باب إثم من كاد أهل المدينة، ح: (١٨٧٧).

(٨) السعدية (ج ٢، ص ٧٥)، والمرادية (ق ٦٧)، والشيخة (ج ٢، ص ٨٠).

وقوله عند قول البخاري: «حدثنا محمد بن يوسف»^(١): «محمد بن يوسف
الْفَرْيَابِيُّ، نَزَلَ قَيْسَارِيَّةَ بِالشَّامِ، وَعِدَادُهُ فِي الشَّامِيِّينَ»^(٢).

ثانيًا: بيان المبهم:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «وإنه تَلَا حَى فلان وفلان»^(٣): «الرجلان: كَعْبُ بن
مالك، وعبد الله بن أبي حَذَرْد»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «كَأَنَّ هذا شيء كانت فلانة تجده»^(٥): «هي رَمْلَةٌ
أُم حَبِيبَةَ بنت أبي سفيان»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «عن عائشة: أن امرأة سألت النبي ﷺ»^(٧): «هي
أسماء بنت شَكَل»^(٨).

وقوله عند قول البخاري: «فبعث رسول الله ﷺ رجلا»^(٩): «هو أُسَيْدُ بن
حُضَيْر»^(١٠).

-
- (١) أبواب الاعتكاف، باب غُسل المعتكف، ح: (٢٠٣٠).
(٢) المرادية (ق ٧٧)، والشيخة (ج ٢، ص ١١١)، والتعليق غير ظاهر في النسخة السعدية؛ سواء في
مصورة المكتبة الوطنية، أو مصورة ليفي بروفينسال.
(٣) كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ح: (٤٩).
(٤) المرادية (ق ١٣)، والشيخة (ج ١، ص ١٧)، والتعليق في المجلد الأول من السعدية؛ وهو مفقود.
(٥) كتاب الحيض، باب اعتكاف المستحاضة، ح: (٣٠٩).
(٦) الشيخة (ج ١، ص ٧٤)، وليس التعليق في المرادية.
(٧) كتاب الحيض، باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة
ممسكة فتتبع أثر الدم، ح: (٣١٤).
(٨) المرادية (ق ٢٠)، والشيخة (ج ١، ص ٧٤).
(٩) كتاب التيمم، باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا، ح: (٣٣٦).
(١٠) الشيخة (ج ١، ص ٨٠)، وليس التعليق في المرادية.

وقوله عند قول البخاري: «وَبَعَثَ عَيْنًا لَهُ مِنْ خَزَاعَةَ»^(١): «قيل: إن عينه هذا: بُسْر بن سفيان؛ قاله الدَّارِقُطْنِيُّ»^(٢).

ثالثاً: ضبط الأسماء والكنى والأنساب:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «نا حَبَّان بن موسى»^(٣): «قال أبو ذَرٍّ: حَبَّان بن موسى - بكسر الحاء -: مَرْوَزِيٌّ، وَحَبَّان بن هلال - بفتح الحاء -: بصري»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «عن محمد، عن قيس بن عباد»^(٥): «قَيْس بن عباد، وربيعة بن عباد بكسر العين، وسائر الناس عباد بفتح العين وتشديد الباء»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «وأنا بنت خُفَّاف بن إِيْمَاء»^(٧): «ذكر الفقيه أبو علي الحافظ رحمته الله ^(٨) أنه روى عن شيوخه الأندلسيين: «إِيْمَاء» بكسر الألف الأولى، وعن شيوخه البغداديين: «خُفَّاف بن أِيْمَاء» على وزن: أسماء»^(٩).

(١) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: (٤١٧٨-٤١٧٩).

(٢) المرادية (ق ١٤٨)، والشيخة (ج ٣، ص ٢٤٣)، وكلام الدارقطني في سؤالات السلمي للدارقطني (ص ١٣٨).

(٣) كتاب الأذان، باب يسلم حين يسلم الإمام، ح: (٨٣٨).

(٤) المرادية (ق ٣٦)، والشيخة (ج ١، ص ١٨٤).

(٥) كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام رحمته الله، ح: (٣٨١٣).

(٦) المرادية: (ق ١٣٣)، والشيخة (ج ٣، ص ١٤٤)، وكان فيها: «وربيعة بن عباد بكسر العين»، ثم جعل على «بكسر»: بضم العين، وليس فيها قوله: «بفتح العين وتشديد الباء».

(٧) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: (٤١٦٠-٤١٦١).

(٨) في النسخة المرادية: رحمه الله.

(٩) المرادية (ق ١٤٧)، والشيخة (ج ٣، ص ٢٤٠).

رابعاً: تصويب التصحيح الواقع في السند:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «حدثنا عبد العلاء بن حمّاد»^(١): «صوابه: «عبد الأعلى»، وكذا في نُسخ قُوبلت بكتاب أبي ذر»^(٢).

وقوله عند قول البخاري: «فابتاعه منه نُعَيْم بن النَّحَّام»^(٣): «الصواب: نُعَيْم النَّحَّام»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ»^(٥): «قال الباجي: قال الشيخ أبو ذر: هكذا وجدته في سائر النسخ المسموعة عن القُرْبَرِيِّ: «مجاهد، عن ابن عمر»، ولا أدري أهكذا حدّث به البخاري، أو غلط فيه القُرْبَرِيُّ؛ لأنني رأيت في سائر الروايات عن ابن كثير، وغيره: «عن مجاهد، عن ابن عباس»، وهو الصواب والله أعلم، حدثنا أبو القاسم موسى بن عيسى السَّرَّاج لفظاً، قال: نا عثمان بن أحمد بن سليمان الخَصِيب سنة ثنتي عشرة وثلاث مئة، قال: نا حنبل بن إسحاق بن حنبل الشَّيْبَانِي، قال: نا محمد بن كَثِير، قال: نا إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ...»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «وموسى بن إسماعيل التُّوْخِي»^(٧): «صوابه: التَّبُوذَكِّي»^(٨).

(١) كتاب الأذان، باب صلاة الليل، ح: (٧٣١).

(٢) المرادية (ق ٣٣)، والشيخة (ج ١، ص ١٦١).

(٣) كتاب الإشخاص والخصومات، باب من رد أمر السفیه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام، ح: (٢٤١٥).

(٤) السعادية (ج ٢، ص ١٧٨)، والمرادية (ق ٨٤)، والشيخة (ج ٢، ص ١٩٦).

(٥) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مِرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [سورة مريم: ١٥]، ح: (٣٤٣٨).

(٦) المرادية (ق ١٢٢)، والشيخة (ج ٣، ص ٦٥).

(٧) كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: لو كنْتُ متخذاً خليلاً، ح: (٣٦٥٦).

(٨) المرادية (ق ١٢٨)، والشيخة (ج ٣، ص ١١٠).

وقوله عند قول البخاري: «عن عبد الله بن عمرو»^(١): «قال أبو ذر: صوابه: ابن عمر»^(٢).

خامساً: ذكر طريق آخر للحديث:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «إنه أصاب الثمر الدَّمان، أصابه مَرَضٌ»^(٣): «قال الشيخ^(٤): أنه^(٥) الباجي رحمه الله، أنه أبو محمد بن الوليد، عن عيسى بن حنيف، أنا^(٦) محمد بن بكر بن داسة، نا^(٧) أبو داود، نا أحمد بن صالح، نا عُبَيْسَةَ بن خالد، حدثني يونس، سألت أبا الدرداء، فذكره»^(٨).

وقوله عند قول البخاري: «ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار»^(٩): «قال الفقيه^(١٠): أنه الباجي رحمه الله، قال: أنا أبو ذر، أنه علي بن وصيف القَطَّان بالبصرة، قال: نا محمد بن غَسَّان بن جبلة العنكي، قال: نا عمر بن الخطاب^(١١)، قال: نا عبدالله بن صالح بهذا الحديث عن الليث»^(١٢).

(١) كتاب المغازي، باب غزوة الطائف، ح: (٤٣٢٥).

(٢) المرادية (ق ١٥٣)، والشيخة (ج ٣، ص ٢٧٦)، وفيها: «صوابه عمر» فقط دون قوله: «قال أبو ذر».

(٣) كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ح: (٢١٩٣).

(٤) أي: الحافظ أبو علي الصدي.

(٥) «أنه» اختصار: «أخبرناه».

(٦) «أنا» اختصار: «أخبرنا».

(٧) «نا» اختصار: «حدثنا».

(٨) السعادية (ج ٢، ص ١٣٣)، والمرادية (ق ٧٦)، والشيخة (ج ٢، ص ١٤٥).

(٩) كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها، ح: (٢٢٩١).

(١٠) أي: الحافظ أبو علي الصدي.

(١١) هو عمر بن الخطاب السَّدُوسِيّ؛ يُنظر: تعليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (٢١٤/٣)، فقد نقل فيه كلام أبي ذر، وأزال الإبهام عن عمر بن الخطاب المذكور.

(١٢) السعادية (ج ٢، ص ١٥١)، والمرادية (ق ٨٤)، والشيخة (ج ٢، ص ١٦٦).

وقوله عند قول البخاري: «اقضوا كما كنتم تقضون»^(١): «أخبرنا الفقيه الحافظ أبو علي بشير بن أبي الجهم، قال: أنا الباغي رحمه الله، قال: ناه أبو ذر، قال: أنا ابن حباب، قال: نا عبد الله بن محمد، قال: نا علي بن الجعد بالحديث»^(٢).

وقوله عند قول البخاري: «رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر»^(٣): «أنا الفقيه الحافظ أبو علي بشير بن أبي الجهم، قال: أنا الباغي رحمه الله، قال: أنا أبو ذر، قال: أنا أبو الحسن علي بن عمر الحضرمي السكري، قال: نا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، قال: نا يحيى بن معين بهذا الحديث»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «جاء بلال إلى النبي ﷺ يتمّر برّني»^(٥): «أنا الفقيه أبو علي، أنا الباغي رحمه الله، قال الشيخ أبو ذر: أنا أبو إسحاق المستملي، قال: نا محمد بن عقیل، قال: أنا أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب، قال: نا عثمان بن الهيثم بالحديث كله»^(٦).

سادساً: بيان اتصال الأحاديث وانقطاعها واختلاف الرواة في زيادة رجل في الإسناد:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «وقال محمد بن بكر»^(٧): «هذا مقطوع؛ لم يسمع

(١) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب أبي الحسين القرشي الهاشمي بشير بن أبي الجهم، ح: (٣٧٠٧).

(٢) المرادية (ق ١٣١)، والشيخة (ج ٣، ص ١٢٦)، والتعليق في المجلد الثالث من النسخة السعدية، وهو مفقود.

(٣) كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي بكر الصديق بشير بن أبي الجهم، ح: (٣٨٥٧).

(٤) في المرادية (ق ١٣٥): أنا.

(٥) المرادية (ق ١٣٥)، والشيخة (ج ٣، ص ١٥٤).

(٦) كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردود، ح: (٢٣١٢).

(٧) السعدية (ج ٢، ص ١٥٧)، والمرادية (ق ٨١)، والشيخة (ج ٢، ص ١٧٣).

(٨) كتاب الحج، باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين، ح: (١٦٠٨).

البخاري من محمد بن بكر، وإنما أخرج في المغازي عن أبي قدامة ويحيى بن موسى، عن ابن جُرَيْج^(١).

وقوله عند قول البخاري: «قال: أنا مالك، عن نافع»^(٢): «هكذا روى هذا الحديث مالك، وأيوب، وعبيد الله عن نافع، لم يذكر واحد منهم أن عبد الله بن عمر قال: سمعت النبي ﷺ، وانفرد ابن جُرَيْج به، وتابعه عليه محمد بن إسحاق، أخرجه مسلم عنهما»^(٣).

وقوله عند قول البخاري: «قالت حفصة: قال رسول الله ﷺ»^(٤): «رواه سفيان عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، لم يذكر حفصة، أخرجه مسلم عن زُهَيْر، وابن أبي عمر، عنه»^(٥).

وقوله عند قول البخاري: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَّةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا»^(٦): «روى هذا الحديث جماعة عن سعيد؛ منهم: عبيد الله بن عمر، واختلف عنه، فقال يحيى الأُمَوِيُّ، ومحمد بن عُبَيْد: عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ، كقول لَيْث، وخالفهما مُعْتَمِر، وأبو أسامة، وابن نُمَيْر، وابن المبارك، وعَبْدَةُ بن سليمان، وعُقْبَةُ بن خالد؛ رَوَوْه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هُرَيْرَةَ، ورواه أيوب بن موسى وإسماعيل بن أُمَيَّة، وأَسَامَةُ بن زيد وغيرهم؛ عن سعيد، عن أبي هُرَيْرَةَ»^(٧).

وقوله عند قول البخاري: «إن الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم قبل عمر»^(٨): «حديث نافع هذا مرسل، ولم أر لشجاع في الكتاب غيره»^(٩).

(١) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ٢٣)، والمرادية (ق ٦٠)، والشيخة (ج ٢، ص ٢٣).

(٢) باب جزاء الصيد ونحوه، باب ما يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ، ح: (١٨٢٦).

(٣) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ٦٥)، والمرادية (ق ٦٦)، والشيخة (ج ٢، ص ٧٠).

(٤) باب جزاء الصيد ونحوه، باب ما يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ، ح: (١٨٢٨).

(٥) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ٦٦)، والمرادية (ق ٦٦)، والشيخة (ج ٢، ص ٧٠).

(٦) كتاب البيوع، باب بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي، ح: (٢١٥٢).

(٧) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ١٢٧)، والمرادية (ق ٧٥)، والشيخة (ج ٢، ص ١٣٨).

(٨) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: (٤١٨٦).

(٩) المرادية (ق ١٤٨)، والشيخة ج ٣، ص ٢٤٥.

المطلب الثاني: التعليقات المرتبطة بالمتن

أولاً: ضبط الألفاظ الواردة في المتن:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «يُكْفَرُ اللهُ عَنْهُ كُلُّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا»^(١): «خَفَّفَ زَلَفَهَا»^(٢).

وقوله عند قول البخاري: «تَرَكَتُهُ يَتَعَهَّنُ»^(٣): «قال الشيخ أبو ذَرٍّ: صوابه: «تُعَهَّنُ»، وهو ماء، وقد وردت»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «بلغ بِرَكَ الغِمَاد»^(٥): «الصواب: بِرَك»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «وكان أحب أمواله إليه بَيْرَحَا»^(٧): «أنا الباجي رحمه الله، قال أبو ذَرٍّ: «بَيْرَحَا»: اسمان جُعلا اسما واحدا، وبُنِيا على الفتح؛ مثل: «رَامَهُرْمَز»»^(٨).

وقوله عند قول البخاري: «ونحن ننقل التراب على أَكْبَادِنَا»^(٩): «قال أبو ذَرٍّ: هكذا رويته: «أكبادنا» بالباء»^(١٠).

-
- (١) كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، ح: (٤١).
(٢) الشَّيْخَةُ (ج ١، ص ١٥)، وفي هامش النسخة المرادية (ق ١٢) يوجد أثر شريط لاصق يغطي ما كُتِبَ في الحاشية.
(٣) باب جزاء الصيد ونحوه، باب إذا صَادَ الحلال فأهدى للمحرم الصيدَ أَكَلَهُ، ح: (١٨٢١).
(٤) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ٦٤)، والمرادية (ق ٦٥)، هنا وقع تكرار ترقيم الورقة، والصواب: ٦٦، والشَّيْخَةُ (ج ٢، ص ٦٨).
(٥) كتاب الكفالة، باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده، ح: (٢٢٩٧).
(٦) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ١٥٢)، والمرادية (ق ٨٠)، والشَّيْخَةُ (ج ٢، ص ١٦٧).
(٧) كتاب الوكالة، باب: إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت، ح: (٢٣١٨).
(٨) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ١٥٨)، والمرادية (ق ٨١)، والشَّيْخَةُ (ج ٢، ص ١٧٤).
(٩) كتاب المغازي، غزوة الخندق، وهي الأحزاب، ح: (٤٠٩٨).
(١٠) المرادية (ق ١٤٥)، والشَّيْخَةُ (ج ٣، ص ٢٢٢)، وفيها: «قال أبو ذَرٍّ: هكذا رويته: بالباء».

ثانيًا: تصويب ما ورد مُصحَّفًا في المتن:

من أمثلة ذلك:

- قوله عند قول البخاري: «فَتَجَلَّلُوهُ بالسيف»^(١): «صوابه: فَتَخَلَّلُوهُ»^(٢).
 وقوله عند قول البخاري: «وَقَدْ اثْنَى طَرَفَيْهَا»^(٣): «صوابه: طَرَفَاها»^(٤).
 وقوله عند قول البخاري: «كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا»^(٥):
 «صوابه: اسْتَأْجَرَهُ»^(٦).
 وقوله عند قول البخاري: «مَقْطَعَةُ الْبُذُورِ»^(٧): «صوابه: الْبُطُور»^(٨).
 وقوله عند قول البخاري: «فَكَرِهَ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَعِظُوا»^(٩): «وقع:
 «امْتَعِظُوا» بالطاء، والصواب: بالضاد»^(١٠).

ثالثًا: بيان اختلاف الروايات:

من أمثلة ذلك:

- قوله عند قول البخاري: «بَابُ لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ وَلِيَأْتِيَهَا بِالسَّكِينَةِ
 وَالْوَقَارِ، وَقَالَ: بَابُ مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا»^(١١): «الترجمة لِلْحَمْوَِي وَحده إلى قوله:

-
- (١) كتاب الوكالة، باب إذا وكل المسلم حربيًا في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز، ح: (٢٣٠١).
 (٢) السعدية (ج ٢، ص ١٥٤)، والمرادية (ق ٨٠)، والشيخة (ج ٢، ص ١٦٩).
 (٣) كتاب المغازي، باب، ح: (٣٩٩٨).
 (٤) المرادية (ق ١٤١)، والشيخة (ج ٣، ص ٢١٤).
 (٥) كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية، ح: (٣٨٤٥).
 (٦) المرادية (ق ١٣٤)، والشيخة (ج ٣، ص ١٥١).
 (٧) كتاب المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، ح: (٤٠٧٢).
 (٨) المرادية (ق ١٤٣)، والشيخة (ج ٣، ص ٢١٤).
 (٩) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: (٤١٨٠-٤١٨١).
 (١٠) المرادية (ق ١٤٨)، والشيخة (ج ٣، ص ٢٤٤).
 (١١) كتاب الأذان.

«والوقار، وقال»، ولأبي إسحاق وأبي الهيثم: «باب» فقط، ومن قوله: «ما أدركتم فصلوا»؛ للجميع^(١).

وقوله عند قول البخاري في ترجمة: «من أهدي وساق الهدي من الناس»^(٢): «هذه الترجمة عند أبي الهيثم، وفي نسخة أبي الوليد من الحديث»، وقال أيضًا: «كان في كتاب القاضي رحمه الله: أمرنا الشيخ أن نضرب على هذه الترجمة»^(٣).

وقوله عند قول البخاري: «حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث بهذا»^(٤): «يعني بقوله: «حدثني الليث»: الحديث الذي بعده عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هُرْمُز، ويجب أن يكون بعد الحديث»^(٥).

وقوله عند قول البخاري في ترجمة: «لا يشتري حاضر لبَادٍ بالسُمسرة»^(٦): «وقع عند «ح»: «باب لا يشتري يبيع»، «يشتري»: للجميع، و«يبيع» انفرد به الحموي»^(٧).

وقوله عند قول البخاري: «إنه أصاب الثَّمرَ الدَّمان، أصابه مُراض»^(٨): «الدَّمان: بالضم لأبي إسحاق، «مُراض»: لأبي إسحاق بالضم، ولصاحبيه بكسر الميم من «مِراض»، وفتح الدال من «الدَّمان» أيضًا»^(٩).

(١) المرادية (ق ٣٠)، والشيخة (ج ١، ص ١٤١).

(٢) كتاب الحج.

(٣) السعدية (ج ٢، ص ٤٠)، والتعليق الثاني غير ظاهر فيها، والمرادية (ق ٦٣)، وفيها: «المعلم عليه بالهاء - أي: من أهدي وساق الهدي من الناس - عند أبي الهيثم ترجمة، وذكر القاضي - أي: أبو الوليد الباجي - في كتابه أن الشيخ أبا ذر رضي الله عنه أمرهم بطرح الترجمة»، والشيخة (ج ٢، ص ٤١).

(٤) كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة الجمعة: ١٠]، ح: (٢٠٤٨).

(٥) السعدية (ج ٢، ص ١١٢)، والمرادية (ق ٧٣)، والشيخة (ج ٢، ص ١٢٠).

(٦) كتاب البيوع.

(٧) السعدية (ج ٢، ص ١٢٨)، والشيخة (ج ٢، ص ١٣٩)، وليس التعليق في النسخة المرادية.

(٨) كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ح: (٢١٩٣).

(٩) السعدية (ج ٢، ص ١٣٣)، والمرادية (ق ٧٦)، والشيخة (ج ٢، ص ١٤٤).

رابعاً: الإشارة إلى السقط الواقع في إحدى الروايات:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بَسَيْفَيْهِمَا»^(١): «ليس هذا الحديث عند أبي إسحاق»^(٢).

وقوله عند قول البخاري: «حدثنا العلاء بن عبد الجبار»^(٣): «ليس عند أبي الهيثم حديث العلاء»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «قم فأذن بالناس»^(٥): «ليست الباء عند أبي إسحاق من «بالناس»»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «ولكل آتٍ أتى عليهن»^(٧): «سقط «آتٍ» من كتاب أبي إسحاق»^(٨).

وقوله عند قول البخاري: «كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ»^(٩): «ليس عند أبي إسحاق هذا الحديث»^(١٠).

خامساً: شرح الغريب:

من أمثلة ذلك:

- (١) كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، ح: (٣١).
- (٢) المرادية (ق ١٤)، والشيخة (ج ١، ص ١٣).
- (٣) كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ح: (٩٩).
- (٤) المرادية (ق ١٦)، وفيها: «حديث العلاء ليس عند أبي الهيثم»، والشيخة (ج ١، ص ٣١).
- (٥) كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، ح: (٥٩٥).
- (٦) الشيخة (ج ١، ص ١٣٣)، وفي المرادية (ق ٢٩): الناس وفوقها: "سـ" اختصار أبي إسحاق المستملي.
- (٧) باب جزاء الصيد ونحوه، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، ح: (١٨٤٥).
- (٨) السعدية (ج ٢، ص ٦٩)، والشيخة (ج ٢، ص ٧٥)، وليس التعليق في النسخة المرادية.
- (٩) كتاب الكفالة، باب الدين، ح: (٢٢٩٨).
- (١٠) السعدية (ج ٢، ص ١٥٤)، والمرادية (ق ٨٠)، والشيخة (ج ٢، ص ١٦٨).

قوله عند قول البخاري: «إذا قال: مَتَّرس، فقد أَمَّنه»^(١): «قال أبو ذر: «مَتَّرس»: لا تخف بلسان العجم»^(٢).

وقوله عند قول البخاري: «نا عبد الله الدَّاناج»^(٣): «هو العالم بالفارسية»^(٤).

وقوله عند قول البخاري: «وخشيت أن تأكلهم الضَّبُع»^(٥): «الضَّبُع هنا: السَّنة»^(٦).

وقوله عند قول البخاري: «كأنه حَمِيت»^(٧): «الحَمِيتُ: زِقُّ السَّمْنِ»^(٨).

وقوله عند قول البخاري: «نَزَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»^(٩): «نَزَرْتُ: مُخَفَّفٌ، نَزَرًا: ألححت عليه؛ قاله أبو الحسن أحمد بن إبراهيم الحَمَوِي»^(١٠).

سادسًا: التعريف بالمواضع والبلدان:

من أمثلة ذلك:

قوله عند قول البخاري: «من كُسِتِ أَظْفَارُ»^(١١): «أصله: «ظَفَّار»؛ وهو منسوب إلى ساحل من سواحل اليمن»^(١٢).

(١) كتاب الجزية، باب إِذَا قَالُوا صَبَأْنَا وَلَمْ يُحْسِنُوا أَسْلَمْنَا.

(٢) السَّعَادِيَّة (ج ٢، ص ٣٥١)، والمرادية (ق ١١٢)، والشيخة (ج ٢، ص ٣٧٦).

(٣) كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر، ح: (٣٢٠٠).

(٤) المرادية (ق ١١٣)، والشيخة (ج ٣، ص ٥).

(٥) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: (٤١٦٠-٤١٦١).

(٦) المرادية (ق ١٤٧)، والشيخة (ج ٣، ص ٢٤٠)، والمراد بها السنة المُجْدِبَة، وهي في الأصل الحيوان المعروف، والعرب تكني به عن سنة الجَدْب؛ يُنْظَر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير [ضبع] (٦/ ٢٤٢٠).

(٧) كتاب المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، ح: (٤٠٧٢).

(٨) المرادية (ق ١٤٣)، والشيخة (ج ٣، ص ٢١٣)، قال القاضي عياض: «هو زِقُّ السَّمْنِ خاصة، فشبه به الرجل السمين الدسم» مشارق الأنوار (١/ ٤١٠).

(٩) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: (٤١٧٧).

(١٠) المرادية (ق ١٤٨)، والشيخة (ج ٣، ص ٢٤٣).

(١١) كتاب الحيض، باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض، ح: (٣١٣).

(١٢) الشيخة (ج ١، ص ٧٤)، وليس التعليق في المرادية (ق ٢٠).

وقوله عند قول البخاري: «كلما مرَّت بالحَجُّونِ»^(١): «موضع بمكة»^(٢).
 وقوله عند قول البخاري: «فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارَ»^(٣): «هو موضع قرب المدينة»^(٤).

(١) أبواب العمرة، باب متى يحل المعتمر، ح: (١٧٩٦).

(٢) التعليق غير ظاهر في السعدية (ج ٢، ص ٥٨)، ويظهر أغلبه في مصورة المستشرق ليفي بروفينسال (ص ٥٥)، والشيخة (ج ٢، ص ٦٢)، وليس التعليق في النسخة المرادية.

(٣) كتاب الجهاد والسير، باب الطعام عند القدوم، ح: (٣٠٨٩).

(٤) السعدية (ج ٢، ص ٣٢٣)، والمرادية (ق ١٠٩)، والشيخة (ج ٢، ص ٣٥٣).

خاتمة:

هذا ما تيسر إعداده، وهو جهد المقل، فما كان من توفيق فمن الله المنان، وما كان من تقصير فمن أنفسنا، والحمد لله رب العالمين، وفيما يلي أهم نتائج البحث:

١. النسخة السعدية أصل حديثي مغربي، يعتبر من أهم نسخ صحيح البخاري.
٢. سند النسخة السعدية من أقوى الأسانيد وأصحها.
٣. اتسمت النسخة السعدية بالدقة والضبط.
٤. النسخة السعادة عمدة المغاربة في رواية صحيح البخاري ونسخه.
٥. تعليقات ابن سعادة على الجامع الصحيح الكثيرة والمتنوعة دليل على تمكنه وسعة اطلاعه.
٦. إسهام تعليقات ابن سعادة في خدمة صحيح البخاري متناً وسنداً؛ بتقييد المهمل، وبيان المبهم، وتصويب التصحيف، وشرح الغريب، وغيرها.

ثبت المصادر والمراجع

المخطوطة:

صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مخطوطة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط، المغرب، رقم الحفظ: (د/ ١٣٣٢)، نسخت سنة ٤٩٢هـ، ناسخها: أبو عمران بن سعادة، وهي التي نعني بقولنا: «السعدية».

صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مخطوطة محفوظة بمكتبة علّال الفاسي بالرباط، المغرب، رقم الحفظ: (ع/ ٢٦٨)، المجلد الثاني فقط، صوره ليفي بروفينسال (Lévi-Provençal) عن النسخة السعدية.

صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مخطوطة محفوظة بمكتبة مراد ملاً، إسطنبول، تركيا، رقم الحفظ: (٥٧٧)، نسخت سنة ٥٥٠هـ، ناسخها: أبو عبد الله المرادي (ت ٥٦٤هـ)، وقرأها على أبي عبد الله بن سعادة، وأثبتت فيها أغلب تعليقات أبي عمران بن سعادة، وهي التي نعني بقولنا: «المرادية».

صحيح البخاري، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مخطوطة محفوظة بمكتبة يحيى بن سليمان الفاطمي بالرباط، المغرب، وتوجد نسخة منها مصورة على الميكرو فيلم بالخزانة العامة بالرباط، رقم الحفظ: (٧٣٦)، وهي التي نعني بقولنا: «الشيخة».

المطبوعة:

إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، محمد عصام عرار، دار الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، ابن رُشيد السبتي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر.

بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أبو جعفر الضبّي (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة؛ دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي: بيروت، عمان، دار عمار، ط ١، ١٤٠٥هـ.

التكملة لكتاب الصلة، ابن الأثير القضاعي (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط ١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

سؤالات السلمي للدارقطني، أبو عبدالرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبدالله الحميد، وخالد بن عبدالرحمن الجريسي، ط ١، ١٤٢٧هـ.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

صحيح الإمام البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله، محمد المنوني (ت ١٤٢٠هـ)، مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٣، المجلد ٤٩، جمادى الآخرة، ١٣٩٤هـ.

صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبدالله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعتناء: محمد زهير الناصر (طبعة مصورة عن الطبعة السلطانية)، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، أبو القاسم ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١٠م.

الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

فهرسة القادري: إتحاف أهل الدراية بما لي من الأسانيد والرواية، محمد بن قاسم القادري (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء؛ دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢ م.

الفيض الجاري فيما صنفه المغاربة حول صحيح البخاري، محمد عبد الكريم رحمان، دار ركاز للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢١ م.

مدرسة الإمام البخاري في المغرب، يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت.

مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن، محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري (ت ١٠٥٢ هـ)، تحقيق: محمد حمزة بن علي الكتاني، منشورات رابطة أبي المحاسن ابن الجد.

المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا (الزاوية الناصرية)، محمد بن عبد السلام الناصري (ت ١٢٣٩ هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

مشارك الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، تحقيق: اللجنة العلمية بدار الكمال المتحدة، دار الكمال المتحدة، دمشق، ط ١، ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

المعجم في أصحاب القاضي الصدي، ابن الأثير القضاعي (ت ٦٥٨ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة؛ دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م.

المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية، أبو عبد الله محمد الصغير بن عبد الرحمن الفاسي، تحقيق: محمد الصقلي الحسني، دار أبي رقرق، الرباط، ٢٠٠٥ م.

نسخة البخاري الأصلية ورواياته العلية؛ قراءة في النسخة المرادية (نسخة مراد ملا بإسطنبول)، صلاح فتحي هلال، جمعية دار البر، دبي، ط ١، ١٤٤٣ هـ = ٢٠٢١ م.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.



دراسات منهجية

باب يعنى بدراسة مناهج الأئمة والمحدثين في مصنّفاتهم و مؤلفاتهم الحديثية.



حواشي الحافظ ابن الصلاح على الجمع بين الصحيحين للحافظ للحميدي رَحِمَهُمُ اللَّهُ



د. محمد بن عبد الرحمن العريني

أستاذ الحديث المساعد بكلية الحديث الشريف
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



<https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.4>

ملخص البحث

تناول هذا البحث التعريف بحواشي الحافظ ابن الصلاح - رحمه الله - على كتاب الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي وعرض جهوده ومنهجه في ضبط نصه، وروايته، والتعليق عليه.

وهدف البحث إلى إثبات نسبة هذه الحواشي للحافظ ابن الصلاح، وعرض منهجه وموارده فيها.

واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي في تتبع منهج الحافظ ابن الصلاح في العناية بهذا الكتاب، والخلوص منه إلى ما تم إثباته إجمالاً مما يتعلق بموضوع البحث.

وخلص منه إلى أبرز نتائج البحث، ومنها: تعدد صور عناية الحافظ ابن الصلاح - رحمه الله - بالجمع بين الصحيحين (روايته وضبط نصه والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق ومنهجه فيها، وموارده فيها وثبوت نسبة هذه الحواشي للمؤلف)، كما تيسر الوقوف على تاريخ كتابة هذه الحواشي.

وأوصى الباحث بجمع كلام الحميدي في بيان منهج صاحبي الصحيحين، وجمع استدراكاته في كتابه على من سبقه من العلماء، وعلى جمع الأحاديث التي فاتته وهي على شرطه، وأوصى أيضاً بجمع وإبراز جهود العلماء الآخرين في العناية بكتاب الجمع بين الصحيحين.

الكلمات المفتاحية:

ابن الصلاح - الصحيحان - البخاري - مسلم - التعليقات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة، والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد،

فإن العناية بمصنفات السنة النبوية من أولى ما صرفت فيه الجهود والأوقات، وهي من الأعمال الصالحة التي يتقرب بها إلى الله لمن خلصت نيته، ويزداد الموضوع أهمية ومكانة إذا كان في الصحيحين أو ما دار في فلكهما. وقد يسر الله لي اقتناء نسخة مطبوعة من كتاب الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي - رحمه الله - بتحقيق دار الكمال المتحدة^(١)، وشرعت في قراءته، وكنت رأيتُ حفاوة العلماء بهذا الكتاب واعتمادهم عليه وثناءهم على الإمام الحميدي، وأنه أفنى عمره في تحرير هذا الكتاب وحسن تصنيفه؛ حتى خرج بهذه الحلة الجميلة، والدوحة ذات الثمار القريية الياغة، فوجدتُ الوصف قد وافق الحقيقة.

وزاد الكتاب جمالاً، العناية الفائقة المبذولة من الدار في تحقيقه والتعليق عليه مع جودة طباعته، جزاهم الله خيراً.

ومما أعجبني في عملهم؛ اعتمادهم على نُسخ نفيسة، منها قطع منقولة من نسخة الحافظ ابن الصلاح وتُشكّل نسخة تامة، وذكروا أن ابن الصلاح حشّى عليها بِنُكْتٍ متنوعة، أثبتوها في حواشي تحقيقهم.

وذكروا طَرَفًا من شأنها في المقدمة.

فرغبتُ دراسة هذه الحواشي والتعريف بها، وبيان منهج المؤلف وموارده، وتحرير ذلك في هذا البحث الموجز.

(١) بإشراف وتمويل من عطاءات العلم التابعة لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. مكانة كتاب الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي عند العلماء.
٢. مكانة الحافظ ابن الصلاح العلمية ومنزلته العالية عند العلماء.
٣. نفاسة هذه الحاشية من أوجه متعددة، وكثرة فوائدها ودرورها.
٤. الرغبة المتأكدة في تعريف طلاب العلم بهذه الدرة النفيسة وقيمتها.

مشكلة البحث وأسئلته:

كتابة الحواشي جادة مسلوكة عند العلماء، وتكتنف القارئ لها بعض المشكلات:

كمسألة إثبات نسبتها لأصحابها أو نفيها، وتقدير مدى قيمتها وإضافتها ومنزلتها العلمية.

ومن تلك الحواشي: حواشي الحافظ ابن الصلاح على كتاب الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي، والذي حظيت باهتمام خاص تستدعي إثبات نسبتها للحافظ ابن الصلاح ودراسة منهجه فيها.

وبناءً عليه؛ فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي: ما منهج الحافظ ابن الصلاح في حواشيه على كتاب الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي في ضبط النص وروايته والتعليق عليه؟ وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما أدلة ثبوت نسبة الحواشي للحافظ ابن الصلاح؟
٢. ما تاريخ تأليفها، وما موضعها بين مؤلفات الحافظ ابن الصلاح؟
٣. ما منهج الحافظ ابن الصلاح في الحواشي؟
٤. ما موارد المؤلف في هذه الحواشي؟

أهداف البحث:

يروم هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

١. إثبات نسبة الحواشي إلى ابن الصلاح.

٢. التحقيق في تاريخ تأليف ابن الصلاح للحواشي وموضعها بين مؤلفاته.
٣. بيان منهج ابن الصلاح في الحواشي.
٤. الوقوف على موارد ابن الصلاح في هذه الحواشي.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستوعبة للموضوع سوى ما ذكر في مقدمة تحقيق الكتاب الصادر عن دار الكمال المتحدة، مع أنهم اجتهدوا في تبسيط حواشي المؤلف فليتهم وظفوها في إثراء وصف منهج المؤلف وفي بيان موارده وما يقارب ذلك.

منهج البحث:

اجتهدت في جمع مادة البحث باستقراء حواشي الحافظ ابن الصلاح تامة من المطبوع، ونظراً لكثرة تعليقاته وحواشيه^(١)، وتقارب منهجه فيها؛ اقتصر على المجلد الأول ويبدأ من (أول الكتاب إلى نهاية مسانيد المقدمين بعد العشرة)، وهذا المقدار يقارب ربع الكتاب، ويعطي صورة واضحة لواقع الحواشي، وأضفت إليه بعض الحواشي من باقي الكتاب عند الحاجة. وقد اجتهدت في تحرير البحث واختصاره ليتناسب مع طبيعة اشتراطات المجالات العلمية في عدد الكلمات في الأبحاث المحكمة.

خطة البحث:

بنيت البحث على مقدمة وتمهيد، ومبحث تحته سبعة مطالب، وخاتمة؛ وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة: وأشرت فيها إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأسئلته، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهجي في جمع مادة البحث وتحقيقها، ثم مسرد لعناصر البحث، وهي:

(١) جاوزت (١٠٠٠) حاشية وتعليق، منها (٤٢٦) حاشية في الجزء الأول فقط.

التمهيد: التعريف بالحافظ ابن الصلاح، وتحتة: خمسة عناصر:

العنصر الأول: اسمه ونشأته العلمية.

العنصر الثاني: ثناء العلماء عليه.

العنصر الثالث: مشايخه، وتلاميذه.

العنصر الرابع: مؤلفاته.

العنصر الخامس: وفاته.

المبحث الأول: عناية الحافظ ابن الصلاح بكتاب الجمع بين الصحيحين، وتحتة أربعة مطالب:

المطلب الأول: العناية برواية الجمع بين الصحيحين ونسخه.

المطلب الثاني: إثبات نسبة الحواشي للمؤلف.

المطلب الثالث: تاريخ تأليف الكتاب.

المطلب الرابع: بيان منهج الحافظ ابن الصلاح في حواشيه،

وتحتة سبعة فروع:

الفرع الأول: منهجه في ضبط نص الكتاب.

الفرع الثاني: منهجه في تفسير الآيات.

الفرع الثالث: منهجه في بيان الغريب، والإعراب.

الفرع الرابع: عنايته بالتعليق على مختلف الحديث ومشكله.

الفرع الخامس: عنايته بالتعريف بالبلدان.

الفرع السادس: عناية بالرواة والتعريف بهم ونسبتهم وضبط نطقهم.

الفرع السابع: استدراكاته واستشكالاته على الحافظ الحميدي.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج، والتوصيات.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

وأسأل المولى الكريم أن يمدني بعونه وتسديده، وأن يجعله خالصاً لوجهه

الكريم، وأن ينفع به.

التمهيد: التعريف بالحافظ ابن الصلاح

وتحتة: خمسة عناصر

العنصر الأول: اسمه ونسبه ونشأته العلمية

هو الإمام، الحافظ، الفقيه، الأصولي: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري الأصل، الشافعي المذهب، المعروف بابن الصلاح، اشتهر بنسبته إلى لقب والده: صلاح الدين عبد الرحمن^(١).

ولد سنة (٥٧٧هـ)^(٢)، ونشأ في بيت علم وصلاح؛ إذ كان والده من العلماء المعروفين، وعليه بدأ طلب العلم، ثم رحل بتوجيهه إلى بلدان متعددة كخراسان ونيسابور وما جاورهما والعراق والشام وغيرها^(٣).

ومهر في عدة علوم كالفقه وأصوله، والحديث وعلومه، والتراجم، والفتوى، وقد درّس في عدة مدارس من أشهرها دار الحديث الأشرفية بدمشق، وقد عرف بالزهد والورع والعبادة^(٤).

العنصر الثاني: ثناء العلماء عليه

تتابع ثناء العلماء على الحافظ ابن الصلاح، وسأنتخب منها هذه النقول:
فقد نقل الذهبي عن أبي حفص عمر ابن الحاجب (ت ٦٣٠هـ) أنه قال
عن ابن الصلاح: "إمام ورع، وافر العقل، حسن السميت، متبحر في الأصول والفروع، بالغ في الطلب حتى صار يضرب به المثل، وأجهد نفسه في الطاعة والعبادة"^(٥).

(١) وفیات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١١٣/ ٢).

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١١٣/ ٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠).

(٤) المصدر السابق (٢٣/ ١٤٢).

(٥) المصدر السابق نفسه (٢٣/ ١٤٢).

وقال ابن خلكان: "كان ابن الصلاح أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة^(١)".

وذكر الذهبي اشتغاله بالتدريس في عدة مدارس وأنه كان "ذا جلاله عجيبة، ووقار وهيبة، وفصاحة، وعلم نافع، وكان متين الديانة، سلفي الجملة، صحيح النحلة، كافاً عن الخوض في مزلات الأقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته، حسن البزة، وافر الحرمة، معظماً عند السلطان" كما ذكر أنه "أفتى، وجمع وألف، وتخرج به الأصحاب، وكان من كبار الأئمة، وكان مع تبحره في الفقه مجوّداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفناً في الحديث متصوناً، مكيّاً على العلم، عديم النظير في زمانه"^(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: "كان إماماً، بارعاً، حجة، متبحراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب، أصوله وفروعه، له يد طولى في العربية والحديث والتفسير، مع عبادة، وتهجد، وورع، ونسك، وتعب، وملازمة للخير، على طريقة السلف في الاعتقاد، يكره طرائق الفلاسفة ويغض منها، ولا يُمكّن من قراءتها بالبلد، والملوك تطيعه في ذلك، وله فتاوى سديدة، وآراء رشيدة"^(٣).

العنصر الثالث: مشايخه، وتلاميذه

طلب الحافظ ابن الصلاح العلم على علماء عصره، في بلدان كثيرة، ومن مشايخه:

١. أبو حفص عمر بن محمد بن معمر المعروف بابن طبرزد (ت ٦٠٧ هـ)^(٤).

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٢).

(٣) طبقات الشافعيين (ص ٨٥٧).

(٤) تاريخ الإسلام (١٣/ ١٦٧).

٢. أبو المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد السمعاني (توفي بعد ٦١٨هـ)^(١).

٣. أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة، المشهور بالموفق (ت ٦٢٠هـ)^(٢).
وتقدم أن ابن الصلاح جلس للتدريس في عدة مدارس، من أشهرها دار الحديث الأشرفية بدمشق، وقد درّس فيها ثلاث عشرة سنة، وكثر الآخذون عنه، ومن أشهرهم:

١. شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)^(٣).

٢. كمال الدين سلال بن الحسن بن عمر بن سعيد الإربلي (ت ٦٧٠هـ)^(٤).
٣. شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)^(٥).

العنصر الرابع: مؤلفاته

ترك الحافظ ابن الصلاح مؤلفات عديدة احتفى بها العلماء، ومن أشهر مصنفاته المطبوعة في علم الحديث:

١. أنوار اللمعة في الجمع بين الصحاح السبعة^(٦).
٢. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط^(٧).
٣. معرفة أنواع علوم الحديث، وهي المعروفة بمقدمة ابن الصلاح^(٨).

(١) ابن صاحب كتاب الأنساب، وقد اعتنى به والده كثيرا. ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص ٣٥٨)، سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٠٧).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣ / ٢٨١ تحقيق العثيمين).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ١٦٥).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ١٤٩).

(٥) تاريخ الإسلام (١٥ / ٤٤٤)، الوافي بالوفيات (٧ / ٢٠١).

(٦) طبع بتحقيق سيد كسروي حسن في دار الكتب العلمية.

(٧) طبع بتحقيق موفق عبد القادر في دار الغرب الإسلامي.

(٨) طبع بتحقيق نور الدين عتر في دار الفكر المعاصر، بيروت.

٤. وصل البلاغات الأربعة في الموطأ التي لم يجدها مسندة أبو عمر بن عبد البر في الموطأ^(١).

٥. حواشيه على كتاب الجمع بين الصحيحين، وهي التي سأعرف بها في هذا البحث.

العنصر الخامس: وفاته

ذكر الذهبي^(٢) أنه توفي في سحر يوم الأربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وست مئة، وأنه اجتمع للصلاة عليه بجامع دمشق خلق كثير من الأعيان والعامة، وكان على جنازته هيئة وخشوع، رحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الأول: عناية الحافظ ابن الصلاح بكتاب الجمع بين الصحيحين

وتحت أربعة مطالب:

المطلب الأول: العناية برواية الجمع بين الصحيحين ونسخه^(٣)

يمكن إبراز عناية الحافظ ابن الصلاح في رواية كتاب الجمع بين الصحيحين وفي عنايته بنسخه من خلال الأمور الآتية:

١. قام والد الحافظ ابن الصلاح الشيخ أبو القاسم صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري^(٤) بكتابة نسخة من كتاب الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي عن نسخة نُسخت من أصل الحافظ الحميدي^(٥)، ثم آلت هذه النسخة لابنه الحافظ ابن الصلاح، فقرأها على أبي الثناء محمود

(١) طبع بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، في دار المطبوعات الإسلامية، حلب.

(٢) تاريخ الإسلام (١٤ / ٤٥٧)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٥٠).

(٣) مهذبة من دراسة المحقق للنسخ الخطية، طبعة دار الكمال (١ / ٣٦-٨١)، ومن كلامه في حواشي الكتاب عامة.

(٤) ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (١٣ / ٥٤٤)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ١٧٥).

(٥) الجمع بين الصحيحين (٤ / ٤٣٥).

بن منصور المقرئ^(١)، عن شيخه مجد الدين أبي عبد الله الحسين بن نصر بن محمد بن خميس الموصلي^(٢)، عن مؤلفه الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي.

٢. قابل الحافظ ابن الصلاح نسخته أيضًا على نسخة تلميذ الحميدي الحافظ سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري^(٣)، الذي قابل نسخته أيضًا على نسخة تلميذ آخر للحميدي هو المحدث أبو الفضل محمد بن ناصر السلمي^(٤). ومن مميزات أبي الفضل السلمي وقوفه على أصول الحافظ الحميدي ومُسَوِّداته لهذا الكتاب، وقد أفاد منها في مواضع عدة، نقلها ابن الصلاح في حواشي نسخته^(٥).

٣. كان ابن الصلاح دقيق الملاحظة في ضبط النص والإشارة لفروق النسخ في تحرير نص الحميدي، وكذلك مقارنة ما أثبتته الحميدي بما ورد في أصلي الكتاب صحيح البخاري وصحيح مسلم^(٦).

٤. طرَّز ابن الصلاح نسخته بدُرَرٍ متنوعة من المقول والمنقول كتابة ورسمًا فيما يتعلق بضبط نص الكتاب تدل على إمامته في علم الحديث في التنظير وفي التطبيق، وأشار المحقق إلى غالبها في حواشي الكتاب. وقد وقف محقق الكتاب على نسخ عتيقة منها ثلاث قطع منقولة عن نسخة ابن الصلاح وتشكّل بذاتها نسخة تامة للكتاب.

(١) ترجم له ابن المستوفي في تاريخ إربل (١ / ١٢٦)، وابن الفوطي في مجمع الآداب في معجم الألقاب (٢ / ٥٠٣).

(٢) ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (١٢ / ٤٥).

(٣) ترجم له ابن نقطة في التقييد (ص ٢٩٣)، والذهبي في تاريخ الإسلام (١١ / ٧٨٢)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٧ / ٩٠).

(٤) نقل الذهبي عن السمعاني أنه قال: "حافظ، دِين، ثقة، مُتَقِن، ثَبِت، لغوي، عارف بالمتون والأسانيد"، وتوفي في شعبان سنة خمسين وخمسة مئة ببغداد". ينظر: الأنساب للسمعاني (٧ / ٣٢٤)، إنباه الرواة للقفطي (٣ / ٢٢٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (١١ / ٩٩١).

(٥) ستأتي الإشارة في المطلب الأول من المبحث الرابع بإذن الله تعالى.

(٦) ينظر الجمع بين الصحيحين (١ / ٢٢٢)، (٣ / ٧٥٣)، وستأتي الإشارة في المطلب الأول من المبحث الرابع بإذن الله تعالى.

المطلب الثاني : إثبات نسبة الحواشي للمؤلف

اعتنيتُ بمطالعة تراجم العلماء للحافظ ابن الصلاح وفي سردهم لمؤلفاته، ولم أقف على من أشار إلى حواشيه على كتاب الجمع بين الصحيحين.

وقد وقفتُ على أمور عدة تُرجِّح نسبة هذه الحواشي للمؤلف وهي:

١- ما وُجد على غاشية النسخة الخطية من أسانيد برواية الكتاب عن ابن الصلاح بسنده إلى الحافظ الحميدي، وعلى هذه النسخ وهي قطع ثلاث حواش وقع التصريح بنسبتها لابن الصلاح، وقد درس المحقق هذه الأسانيد، وجزم بنسبتها للحافظ ابن الصلاح.

٢- ما وقفتُ عليه من نقل للعلماء عن ابن الصلاح عند شرحهم لنفس الحديث الذي أورد ابن الصلاح الفائدة تحته، ثم وقفتُ عليها في الحاشية، وهذا من أقوى الأدلة على إثبات نسبتها لابن الصلاح، ومنها على سبيل المثال:

أ - حديث عمر "حملتُ على فرسٍ في سبيل الله، فأضاعه الذي كان عنده..."

قال الحميدي: حمل على فرس في سبيل الله، أي: وقفه على المجاهدين. وتعقبه ابن الصلاح بقوله: وليس هذا بصواب، إنما تصدَّق به على بعض المجاهدين من غير أن يَقِفَهُ، وفي الحديث ما يدل على هذا ^(١).

وقد نقل جماعةُ كلام الحميدي وتعقَّب ابن الصلاح عليه، منهم: الزركشي ^(٢)، والكفيري ^(٣)، والكرماني ^(٤)، وسبط ابن العجمي ^(٥).

(١) الجمع بين الصحيحين، حديث رقم (٣٨) (١/ ١٥٧).

(٢) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٢/ ٥٧٨).

(٣) التلويح إلى معرفة ما في الجامع الصحيح للكفيري (٨٣١هـ)، ينظر: النسخة الإلكترونية للكتاب ضمن موسوعة صحيح البخاري، شرح حديث رقم (٢٦٣٦).

(٤) مجمع البحرين وجواهر البحرين للكرماني (٨٣٣هـ)، ينظر: النسخة الإلكترونية للكتاب ضمن موسوعة صحيح البخاري، شرح حديث رقم (٢٦٣٦).

(٥) مصابيح الجامع الصحيح لأبي ذر سبط ابن العجمي (٨٨٤هـ)، ينظر: النسخة الإلكترونية للكتاب ضمن موسوعة صحيح البخاري، شرح حديث رقم (٢٦٣٦).

ب- عند قول جرير: "... فحزرت من الحجر ستة أذرع أو نحوها".
أشار ابن حجر في شرحه إلى أن ابن الصلاح ذكر اختلاف الروايات في عدد الأذرع التي من الكعبة مما يلي الحجر^(١)، وأنه حكم عليها بالاضطراب، ثم ذكر ابن حجر وجه الجمع بين هذه الروايات^(٢).
ج- في حديث زيد بن ثابت ؓ "... أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق..".
قال ابن الصلاح^(٣): يغازي أهل الشام: أي يغزو معهم، وإرمينية: بكسر أولها وتخفيف الياء الأخيرة.

ونقل ابن حجر هذا الضبط عن ابن الصلاح وغيره^(٤).
٣- توافق ما ذكره المؤلف من أقوال مع ما ذكره في كتبه الأخرى، من ذلك لما ذكر ضبط نطق اسم (عبدة السلماني) قال: "الصحيح في السلماني هذا إسكان اللام منه، وغلب على أصحاب الحديث فتحها، وهو منسوب إلى قبيلة تسمى: سلمان"^(٥).

٤- طبيعة التعليقات على هذا الكتاب مقارنة لطريقة ابن الصلاح في تعليقاته على الكتب التي اعتنى بنسخها وإقراءها، ومنها على سبيل المثال: معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه للحاكم^(٦)، وكتابا البيهقي: السنن الكبير^(٧) والمدخل

(١) الجمع بين الصحيحين (٤ / ٥٦)، وقارنه بما ذكره في شرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٧٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٣ / ٤٤٧).

(٣) الجمع بين الصحيحين (١ / ١٢٢).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٩ / ١٧).

(٥) الجمع بين الصحيحين (١ / ١٢٣)، وقارنه بما ذكره في حواشيه على المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق عوامة (٢ / ٥٥٦).

(٦) وقد اعتمدت نسخة للكتاب عليها تعليقاته في طبعة دار المعارف بتحقيق د. أحمد بن فارس السليم.

(٧) وقد اعتمدت نسخة للكتاب عليها تعليقاته في طبعة دار هجر بإشراف د. عبد الله التركي.

إليه^(١)، وكتاب الاستدراك على الاستيعاب لأبي إسحاق الطليطلي^(٢)، وغيرها، وقد أثبت محققو هذه الكتب بعض تعليقاته في حواشي تحقيقاتهم.

٥- ومن الأمارات ظهور خبرة المؤلف بكتاب الجمع بين الصحيحين، فقد تكلم عنه في مقدمته في علوم الحديث كلام العارف الخبير^(٣)، وأشار إلى أنه -أي كتاب الجمع- يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين، فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ، لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين".

ووافقه على وجود هذا المعنى جماعة منهم الحافظ العراقي، والبلقيني وغيرهم.

وتعقبه الحافظ ابن حجر^(٤)، وما ذكره ابن الصلاح له وجه؛ فالحميدي وإن أشار إلى مورد الزيادة في كثير من المواضع إلا أنه أيضاً عزى ألفاظاً للصحيحين أو أحدهما وهي ليست فيهما، ولم ينبه على ذلك ولم يعزها

(١) وقد اعتمدت نسخة للكتاب عليها تعليقاته في طبعة دار اليسر بتحقيق محمد عوامة.

(٢) وقد اعتمدت نسخة للكتاب عليها تعليقاته في طبعة وزارة الأوقاف المغربية بتحقيق د. حنان الحداد.

(٣) أشار إلى كتاب الجمع بين الصحيحين ومنهج المؤلف في عدة مواضع. ينظر: الصفحات التالية: (٢٦، ٢٧، ٦٧)، والمعنى المذكور في (ص ٢١).

(٤) قال: "وكان شيخنا -يعني الحافظ العراقي- قلّد في هذا غيره، وإلا فلو راجع كتاب الجمع بين الصحيحين لرأى في خطبته ما دل على ذكره لاصطلاحه في هذه الزيادات وغيرها. ولو تأمل المواضع الزائدة لرأى معزوة إلى من زادها من أصحاب المستخرجات.. ثم قال: ثم -إنه فيما تتبعته من كتابه- إذا ذكر الزيادة في المتن يعزوها لمن زادها من أصحاب المستخرجات وغيرها، فإن عزاه لمن استخرج أقرّها وإن عزاه لمن لم يستخرج تعقبها غالباً، لكنه تارة يسوق الحديث من الكتابين أو من أحدهما ثم يقول مثلاً: زاد فيه فلان كذا. وهذا لا إشكال فيه، وتارة يسوق الحديث والزيادة جميعاً في نسق واحد ثم يقول في عقبه مثلاً: اقتصر منه البخاري على كذا، وزاد فيه الإسماعيلي كذا، وهذا يُشكل على الناظر غير المميّز؛ لأنه إذا نقل منه حديثاً برّمته وأغفل كلامه بعده وقع في المحذور الذي حذّر منه ابن الصلاح؛ لأنه حينئذ يعزو على أحد الصحيحين ما ليس فيه، فهذا الحامل لابن الصلاح على الاستثناء المذكور. حيث قال عن الحميدي... ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٠٠ - ٣١١).

إلى من زادها^(١)، وإن كان يتصور أن بعض ذلك راجع لاختلاف النسخ التي وقف عليها الحميدي والنسخ التي عندنا، فإنه وإن كان ذلك ممكناً في بعضها فإنه لا يمكن سحب ذلك لكامل هذه الزيادات، خصوصاً وقد صرح ابن حجر في بعض المواضع - الغفل عن التنبيه - بإخراج الإسماعيلي لهذه الزيادات في مستخرجه^(٢)، فتبين أن ما ذكره ابن الصلاح متجه، ومن المعلوم أن كتاب (علوم الحديث) متأخر عن تعليقاته على الجمع بين الصحيحين، فهذه من ثمرة تأمله له^(٣)، وهذا مما يقوي كون هذه الحواشي له.

المطلب الثالث : تاريخ تأليف الكتاب

ورد في خاتمة النسخة الخطية للكتاب المحفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٣٤٣٢) الإشارة إلى قراءة الكتاب على الحافظ ابن الصلاح في ستة وعشرين مجلساً، كان أولها في رجب عام ٦٢٨هـ وآخرها في التاسع والعشرين من ذي الحجة من العام نفسه^(٤)، فهو من كتبه المتقدمة.

المطلب الرابع : بيان منهج الحافظ ابن الصلاح في حواشيه

وتحتة سبعة فروع:

(١) قد تتبعْتُ الزيادات التي أوردها الحميدي على متون الصحيحين أو أحدهما ولم ينبه على مورد الزيادة في المجلد الأول فقط فبلغت أكثر من أربعين موضعاً، منها على سبيل المثال: والرقم للصفحة في ط. دار الكمال (١١٤، ١١٥، ١١٨، ١٢٣ موضعين، ١٣٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ١٧٩ موضعين، ١٨٠، ١٨١، ١٨٨، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٦، ٣١٣، ٣٧٢، ٣٧٤، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٨٠، ٦١٤، ٦٢٤، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٤٣، ٧٠٨، ٧٢٥، ٧٤٠، ٧٤٢)، ومما أعان على تتبعها تمييز محقق الكتاب لها بالحمرة.

(٢) ينظر ما نقله المحقق عن ابن حجر في حواشي الأحاديث (٦١، ١٦٧).

(٣) ابتداءً الحافظ ابن الصلاح في تصنيف مقدمته وإملائها في دار الحديث الأشرفية بدمشق في السابع من رمضان عام ٦٣٠هـ، وانتهى منها في آخر شهر الله المحرم عام ٦٣٤هـ. كما وجد ذلك بغاشية بعض النسخ الخطية. ينظر: مقدمة تحقيق نور الدين عتر للكتاب (ص ١٧)، وسيأتي أن قراءة الجمع كانت في الفترة من رجب إلى ٢٩ ذي الحجة عام ٦٢٨هـ.

(٤) ينظر وصف هذه النسخة مع نماذج مصورة منها في مقدمة تحقيق الكتاب ط. دار الكمال (١/ ٣٦-٤٧).

الفرع الأول: منهجه في ضبط نص الكتاب.

اعتنى ابن الصلاح بضبط نص الكتاب، ويمكن إبراز منهجه من خلال المسائل الآتية:

المسألة الأولى: ضبطه من خلال الرجوع للنسخ الخطية للكتاب.

تقدم ذكر طرف من الأصول الخطية التي وقف عليها الحافظ ابن الصلاح لكتاب الجمع بين الصحيحين^(١)، وقد استفاد من هذه النسخ التي وقف عليها استفادة بالغة في ضبط نص الكتاب وسلك طرقاً متنوعة، ومن ذلك:

أ. إثبات نص الكتاب مع الإشارة لوروده في نسخة أخرى للكتاب بلفظ آخر.

ومن الأمثلة على ذلك: في حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه مرفوعاً: "حَتَّى رَأَيْتُ وَجَهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُدْهَنَةٌ..".

مُدْهَنَةٌ في نسخة ابن الصلاح (مذهبة)، وأشار أنها نسخة: (سع)، وفي هامشها (ص: مدهنة). ثم عرّف بمعنى مذهب^(٢)، وقال: .. الذي "ضبطه الحميدي: (مدهنة) بالبدال المهملة والنون، وضبطه أبو الفضل ناصر: (مذهبة) بالذال المنقوطة والباء الموحدة، وهذا وإن كان خلافاً منه على الحميدي في كتابه فهو الصحيح في رواية الحديث، هذا وبه قطع القاضي عياض قال: وصحّف بعض الرواة فقال: (مدهنة)، والله أعلم".

ب. التنصيص على أنه كذلك في نسخة المؤلف، وربما أشار إلى أنه أثبتها في المسودة وحذفها في المبيضة، وإذا وقع خلاف بين النسخ الخطية يجتهد في بيان الصواب ويوجه القول الآخر:

ومثال الأول: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مَضَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ

(١) في المبحث الأول: العناية برواية الجمع بين الصحيحين ونسخه.

(٢) حديث رقم (٥٠٨) (١/ ٤٢٤-٤٢٥) وينظر: حديث رقم (٥٤٩) (١/ ٤٥٣).

الشَّمْسُ حَسَنًا". قال ابن الصلاح: (رواية الأكثر (حسنًا) بفتح أحرف الكلمة كلها والتنوين، وذكر ابن الجوزي أنه بخط المؤلف الحميدي هكذا، قال والذي قرأناه على مشايخنا: (حسناء) على وزن فعلاء؛ أي: حسنة، قال ابن الصلاح: وهذا غير مَرَضِي، والأول هو الصحيح؛ أي: طلوعًا حسنًا^(١) .

وفي حديث "تُعَرَّضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عَوْدُ عَوْدٍ". قال ابن الصلاح: قد روي عَوْدًا عَوْدًا بفتح العين والنصب، وهي رواية الحميدي لكن من غير نصب، كذا وقع عنه في هذا الأصل وأصل سعد الخير عنه، ورُوي "عَوْدًا" بضم العين، وذكر سعد الخير في حاشية أصله: أنه كذلك وقع في النسخ قال: وهو خطأ؛ والصواب بفتحها، كذا ذكره شيخنا الحميدي^(٢) .

وفي قصة زيارة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب لأُم أيمن ؓ بعد وفاة النبي ﷺ فبكت ثم قالت: "... إِنِّي لَا أَبْكِي أَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ أَبْكِي أَنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ مِنَ السَّمَاءِ".

قولها: (.. إِنِّي لَا أَبْكِي أَنِّي لَا أَعْلَمُ) قال ابن الصلاح: هكذا وقع في أصلنا وغيره، من غير نفى، ووقع في أصل سعد الخير الذي يرويهِ عن المصنف (أني لا أعلم) وعلمي النفي وهو أصح، والذي في أصلنا جائز بتقدير حذف والله أعلم^(٣) .

ومثال الثاني: حديث عبد الرحمن بن عوف "كَاتَبْتُ أُمِّيَّةَ بِنَ خَلْفٍ كِتَابًا أَنْ يَحْفَظَنِي فِي صَاغِيَّتِي بِمَكَّةَ، وَأَحْفَظُهُ فِي صَاغِيَّتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ قَالَ: لَا أَعْرِفُ الرَّحْمَنَ، كَاتِبِنِي بِاسْمِكَ الَّذِي كَانَ لَكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَاتَبْتُهُ عَبْدَ عَمْرٍو، فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ بَدَرٍ خَرَجْتُ لِأُخْرِزَهُ..." .

ذكرت الرحمن قال ابن الصلاح: "ذكر ابن ناصر بخطه أن في مسودة المصنف: فلما بلغ اسم الرحمن قال: لا أعرفه".

(١) حديث رقم (٥٣٧) (١/ ٤٤٣).

(٢) حديث (٤١٨) (١/ ٣٧٨).

(٣) حديث (١٨) (١/ ١٣٢)، ومن الأمثلة أيضًا: حديث (٦٣٧) (١/ ٥١٠)، وحديث (٢٨٦١) (٣/ ٥٤٨)، وحديث (٢٨٩٥) (٣/ ٥٨٥).

لأحرزه: قال ابن الصلاح: "ذكر ابن ناصر أن في المسودة: "لأحرزه حين نام الناس" قال: فكأن الحميدي لم يذكر هذه الزيادة في المبيضة^(١)".

وأيضاً قول سعد بن أبي وقاص: "أصلي صلاتي العشي فأركد في الأوليين وأخف في الآخرين، قال: ذلك الظن بك يا أبا إسحاق!".

وأخف قال ابن الصلاح: (في سع: بخط ابن ناصر: بخط الحميدي في مسودته: وأحذف) وهي رواية شعبة الآتية^(٢).

وربما استدرك ابن الصلاح على المؤلف تصرفه باللفظ بما يوهم القارئ^(٣)، وربما صوّب وهمًا للمؤلف وأشار أن بعض النساخ تصرف بالنص وجاء به على الصواب^(٤).

المسألة الثانية: ضبطه من خلال عرض نص المؤلف على أصوله وموارده:

يُنبّه ابن الصلاح إلى الفروق بين نص المؤلف وما وقف عليه في موارده، وربما استعان بها في الترجيح بين النسخ الخطية^(٥)، أو في الاستشكال^(٦) أو الاستدراك على المؤلف^(٧).

فتجد أن ابن الصلاح يقارن بين ما أثبته الحميدي وما ورد في أصلي الكتاب صحيح البخاري وصحيح مسلم، ومن أمثلة ذلك:

- (١) حديث رقم (١٦٢) (١ / ٢٤١).
- (٢) حديث رقم (١٨٣) (١ / ٢٥٤).
- (٣) حديث (٥٥٦) (١ / ٤٥٧).
- (٤) حديث (٥٨٦) (١ / ٤٧٣)، حديث (٣٦٧) (١ / ٣٥٤) صحّفه أحد الرواة.
- (٥) ينظر حديث (٥٣٩) (١ / ٤٤٤).
- (٦) فمثلاً استشكل ورود اسم في أثناء الحديث مصحّفاً في رواية الحميدي وهو على الصواب في الأصول.
- ينظر حديث رقم (٨) (١ / ١٢٣)، والأمثلة كثيرة، ينظر: حديث (٩١) (١ / ١٩٧)، حديث (١٩٦) و (١٩٧) (١ / ٢٦٢).
- (٧) ينظر: (٥٠٠ / ١) استدرك على المؤلف عدم عزوه للبخاري، (٥٠١ / ١)، وصحح كنية راو اعتماداً على ما ذكره عبد الغني بن سعيد الأزدي، وحديث (٦٤٧) (١ / ٥٢٦) صوّب فيه اسم راو بناءً على ما في مصادر الفن. وينظر: مشارق الأنوار (١ / ١٧٢)، كشف المشكل (٢ / ٦٢)، حديث (٦٨٢) (١ / ٥٤٦) صوّب اسم راو؛ لأنه كذلك في البخاري.

حديث عبد الله بن زيد بن عاصم - رضي الله عنه - في وصف وضوء النبي ﷺ: يُعَلَّقُ عليه ابن الصلاح بقوله: "ترك الحميدي من هذا الحديث أشياء مفيدة، وهي ثابتة في "الصحيحين" أو أحدهما"^(١).

وفي مسند أبي بكر الصديق عن أنس عن زيد بن ثابت في خبر جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان ﷺ، قال: "... حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصة، وأرسل إلى كلِّ أفقٍ بمصحفٍ ممَّا نسخوا، وأمر بما سوى ذلك من القرآن في كلِّ صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يُحرق..."

قال ابن الصلاح: "و(يحرق) رُوي بالحاء المهملة وهو أثبت، وروى بالخاء المعجمة، والإحراق بالنار إذا كان للصيانة لا للاستهانة فلا بأس به"^(٢).

المسألة الثالثة: الاستعانة في ضبط النص بكلام العلماء السابقين على الكتاب.

وتقدم ذكر مثال لها فيما نقله عن ابن ناصر السلمي وابن الجوزي أو القاضي عياض، وربما استعان بكلام المؤلف في كتابه الآخر تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم كما في حديث دخول عمر بن الخطاب ﷺ على النبي ﷺ لما آلى من نسائه شهراً وشاع الخبر أنه طلقهن قال عمر: "... فدخلتُ فسلمتُ على رسول الله ﷺ فإذا هو متكئ على رُمالٍ حصير قد أُرِّر في جنبه..."

قال ابن الصلاح: "ذكر المصنف الضم والكسر معاً في (رمال) في غريب الجمع في مسند أبي موسى"^(٣).

(١) حديث رقم (٧٨٤) (١/ ٦٣٠).

(٢) الجمع بين الصحيحين (١/ ١٢٣)، قال ابن حجر: "في رواية الأكثر أن يخرق بالخاء المعجمة وللمروزي بالمهملة، ورواه الأصيلي بالوجهين، والمعجمة أثبت، وفي رواية الإسماعيلي: (أن تمحى أو تحرق)، ثم ذكر روايات ورد فيها التحريق، وفي المحو وقال: "وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع"، ثم وجّه من روى غير التحريق. فتح الباري (٩/ ٢٠-٢١).

(٣) حديث رقم (٢٧) (١/ ١٤٦)، وينظر "تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم" (ص ٨٠)، وينظر أيضًا حديث (٧٤٠) (١/ ٥٩٦) = كشف المشكل (٢/ ١٥٤).

ومن منهج ابن الصلاح أنه يُعنى بتحرير الصواب في اللفظ روايةً، ثم إن ترتّب على ذلك إشكالٌ في المعنى أو في الإعراب اجتهد في توجيهه ^(١).

المسألة الرابعة: عنايته بضبط ما يشكل نطقه كتابةً وشكلاً:

يعتني الحافظ ابن الصلاح بضبط ما يشكل نطقه، فربما ضبطه بذكر إعرابه كما في حديث: "... ومن دعا رجلاً بالكفر، أو قال: عدوّ الله - وليس كذلك - إلّا حارّ عليه" قال: الأجودُ في قوله: "عدوّ الله" النصبُ، وتقديره: يا عدوّ الله ^(٢). وربما ضبطه ضبط قلم، وربما ضبطه كتابةً إن خشي اللبس في ذلك ^(٣)، ومن أمثلته مما لم يتقدم ذكره:

حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً: "فإن رسول الله ﷺ نهى عن لبوس الحرير..". فقد ضبط ابن الصلاح (لبوس) بفتح اللام وضمّها ^(٤).

وربما ضبط النطق كتابةً وبيّن ما يجوز من الأوجه وأثر ذلك في المعنى، كما في حديث: "ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة. قالوا: وإياك يا رسول الله؟! قال: وإيائي، ولكن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير".

قال: قوله ﷺ: "فأسلم" بضم الميم رواية بعضهم، ويروى عن ابن عيينة

(١) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٤٦٥) (١/ ٤٠٣)، حديث (٦٩٦) (١/ ٥٥٥)، حديث (٧٣١) (١/ ٥٩٠).

(٢) حديث (٣٦٦) (١/ ٣٥٣)، وانظر: المقدمة (١/ ١٠١)، وحديث (١٨٨) (١/ ٢٥٨)، وحديث (٧٠١) (١/ ٥٦١).

(٣) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٣٧) (١/ ١٥٦) حديث رقم (٥٩) (١/ ١٧٨)، حديث رقم (٩٩) (١/ ٢٠٠)، حديث رقم (١٦٠) (١/ ٢٣٩)، حديث (٢٤٨) (١/ ٢٩١)، وينظر حديث (٩٥٥) (١/ ٧٥١) = كشف المشكل (٢/ ٣٠١).

(٤) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٣٧) (١/ ١٥٦)، وحديث رقم (١٠٦) (١/ ٢٠٨)، حديث رقم (١٣٤) (١/ ٢٢٤)، حديث رقم (١٤٥) (١/ ٢٢٩) وحديث (١٦٨) (١/ ٢٤٤)، وحديث (٣١٩) (١/ ٣٢١).

أنه إخباره، وقال: الشيطان لا يسلم إنكاراً منه لرواية من رواه بفتح الميم، ولمن فتح أن يقول: معنى أسلم انقاد ولم يعاند، فسلم منه ﷺ^(١).

وربما استخدم الرسم لتقريب المعنى المذكور في الحديث، كما في حديث: "خطَّ رسول الله ﷺ خطاً مربعاً وخطَّ خطاً في الوسط خارجاً منه، وخطَّ خطاً صغاراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط، فقال: هذا الإنسان، وهذا أجله محيط به - أو قد أحاط به - وهذا الذي هو خارج أمله، وهذه الخطط الصغار الأعراض، فإن أخطأه هذا نهشَه هذا، وإن أخطأه هذا نهشَه هذا"، فرسم ابن الصلاح صورة تقريبية لذلك^(٢).

ومع هذا الجهد الكبير الذي قام به الحافظ ابن الصلاح في ضبط النص وتحريره، فقد أشار المحقق في حواشيه إلى بعض المواضع التي خالف فيها ما أثبتته ابن الصلاح لورودها في نسخ أخرى^(٣)، أو مراعاة للسياق^(٤)، أو لتصحيفها أو سقوطها عند ابن الصلاح ونحو ذلك^(٥)، لكنها ليست كثيرة بالنظر إلى مجموع حواشيه على الكتاب.

الفرع الثاني: منهجه في تفسير الآيات.

يُفسِّر المؤلف ما يحتاج إلى تفسير من الآيات التي ترد في كلام المؤلف أو في الأحاديث، والذي ظهر لي أن من موارده في هذا (تفسير الثعلبي)، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٣٣٣) (١/ ٣٢٦)، حديث (٣٩٩) (١/ ٣٦٩)، وحديث (٦٣٤) (١/ ٥٠٧)، وحديث (٦٩٦) (١/ ٥٥٥).

(٢) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٣٠٦) (١/ ٣١٥).

(٣) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (١٠) (١/ ١٢٦)، حديث (٢٦) (١/ ١٣٩)، حديث (٧٥) (١/ ١٧٥)، حديث (١٢٨) (١/ ٢٢٠).

(٤) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٣٢) (١/ ١٥١).

(٥) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٩) (١/ ١٢٣)، حديث (٣١) (١/ ١٥٠)، حديث (٣٦) (١/ ١٥٣)، حديث (٤٤) (١/ ١٦١)، حديث (٤٤) (١/ ١٦٢)، حديث (١٣٥) (١/ ٢٢٥)، حديث (٤٩٨) (١/ ٤٢٠).

أ. قال الحميدي في مقدمته: **أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْمَنْزَلُ عَلَى نَبِيِّهِ الْمُرْسَلِ ﷺ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾** [البقرة: ٢١٣]

ففسر ابن الصلاح ^(١): أمة واحدة: على ملة واحدة ^(٢).

وفسّر فبعث الله النبيين: جملة مئة وأربع وعشرون ألفاً، والرسل ثلاث مئة وعشر، والمذكور في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون نبياً ^(٣).

ب. وفي موضع آخر: وفي رواية عن ثابتٍ عنه: "أَنَّ عَمَرَ قَرَأَ: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] قال: فما الأبُّ؟ ثمَّ قال: ما كُلفنا، أو قال: ما أُمِرْنَا بهذا".

ففسّر ابن الصلاح ^(٤) الأبَّ، قال: هو الحشيش وما يأكله الدوابُّ ولا يأكله الناس، قاله الحسن وغيره وكأنَّه لم يكن مستعملاً في لغة عمر رضي الله عنه، ومستعملٌ على اشتراك فحفي عليه، فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَيْضًا ^(٥).

الفرع الثالث: منهجه في بيان الغريب والإعراب.

اعتنى المؤلف ببيان غريب الحديث بصورة موجزة، وكان ينتخب مادته في الأعم الأغلب من كتاب (تفسير غريب ما في الصحيحين) للحميدي، وربما زاد تفسير بعض الغريب من عنده كما في تفسير: "... ولا تيس إلا أن يشاء المصدق"، قال: "المصدق: بتخفيف الصاد هو الذي يأخذ الصدقة، وبتشديد

(١) حاشيته على الجمع بين الصحيحين (١ / ٩٩).

(٢) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥ / ٣٦٥).

(٣) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥ / ٣٧٠).

(٤) حاشيته على الجمع بين الصحيحين (١ / ١٧٩).

(٥) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٠ / ١٣٣)، وينظر حديث (٨٤) (١ / ١٩٤) = تفسير الثعلبي (١٣ / ١٤١)، حديث (٢٦٦) (١ / ٣٠٠) = تفسير الثعلبي (١٤ / ٤٦٦).

الصاد: الذي يُعطي الصدقة، وهو بالتشديد ههنا، والاستثناء راجع إلى الأخير فحسب^(١)."

وربما ترك تفسير بعض الغريب الذي ذكر الحميدي في كتابه لظهور المعنى، وربما تعقبه عند الحاجة، كما في حديث: "كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس، ويقولون: أشرق ثبير". قال: قول أهل الجاهلية "أشرق ثبير"، أي: ادخل أيها الجبل في الشروق، أي في نور الشمس؛ لأنهم كانوا لا يفيضون هنالك إلا بعد ظهور الشمس على الجبال، يقال: شرقت الشمس إذا طلعت، وأشرقت إذا أضاءت على وجه الأرض. ثم قال: "وفسر الحميدي في "غريب الجمع" قوله: "كيما نغير": أي ندفع للنحر، يقال: أغار يغير إغارة؛ إذا أسرع ودفع في عدوه. ولا مدخل له هنا! "^(٢)".

ونادراً ما يصرح بموارده^(٣)، ومن موارده التي لم يُصرِّح بها ابن الأثير في كتابيه: النهاية في غريب الحديث والأثر وجامع الأصول^(٤)، ومنهجه هذا في الكلمات المفردة.

أما الجمل المركبة فيعمد في الغالب إلى كتاب الإفصاح لابن هيرة^(٥)،

(١) حديث رقم (١٠) (١٢٦/١).

(٢) ينظر حديث رقم (٧٢) (١٨٦/١)، وحديث (٩٩) (٢٠٠/١)، وحديث (٣٣٠) (٣٢٥/١)، وحديث (٥٥٢) (٤٥٤/١).

(٣) فمثلاً صرح بغريب الحديث لأبي عبيد. ينظر حديث (١٣٣) (٢٢٣/١) = غريب الحديث (١/٣١٥) ط. الهندية، وصرح بنقله عن الماوردي. حديث (٢٢١) (٢٧٣/١).

(٤) ينظر حديث (٥٦) (١٧٢/١) = النهاية (٣/٢٨٦)، وحديث (١٤٩) (٢٣١/١) = النهاية (٥/١٦٩) وجامع الأصول (١٠/٨٠).

(٥) حديث (٣٠٠) (٣١٣/١) = الإفصاح (٢/٨٩).

أو مشارق الأنوار للقاضي عياض^(١)، أو شرح مشكل الصحيحين لابن الجوزي^(٢) وربما مزج بين كلام أكثر من مصدر^(٣).

وأما ما يتعلق بالإعراب؛ فإنه يتعرض للإعراب عند الحاجة، وقد يذكر الخلاف ويرجح بين الأقوال^(٤).

الفرع الرابع: عنايته بالتعليق على مختلف الحديث ومشكله.

يعتني المؤلف بالتعليق على مختلف الحديث ومشكله، ويستمد ذلك من كتاب (تفسير غريب الصحيحين) للحميدي^(٥)، ويضيف إليه من إنشائه ومن مشارق الأنوار للقاضي عياض ومن الإفصاح لابن هبيرة^(٦)، ومن شرح مشكل الصحيحين لابن الجوزي^(٧).

ومن الأمثلة: ما ورد في حديث علي بن أبي طالب عليه السلام قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال: وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ... إلى أن قال: والخير كله في يديك، والشر ليس إليك ...". قال ابن الصلاح: "قيل: معناه: والشر لا يُتَقَرَّبُ به إليك، وقيل: معناه: لا

(١) حديث (٦٧) (١٨٣ / ١) حديث رقم (٦٥٦) (١ / ٥٣١) = مشارق الأنوار (١ / ٤٧).

(٢) حديث (٦٤) (١٨٢ / ١) = كشف المشكل (١ / ١٢١)، حديث (٦٩) (١ / ١٨٥) = كشف المشكل (١ / ١٢٥)، حديث (٢٦٦) (١ / ٣٠٠) = كشف المشكل (١ / ٢٩٦)، حديث (٦٩٦) (١ / ١) (١ / ٥٥٥) = كشف المشكل (١ / ٣٧٧).

(٣) ينظر: حديث رقم (٦٤) (١ / ١٨٢) مزج بين كلامي الحميدي في الغريب (ص ٤٨) وابن الجوزي في كشف المشكل (١ / ١٢١)، حديث (٥٦٢) (١ / ٤٥٩) مزج بين كلامي ابن الجوزي في كشف المشكل (١ / ٤٨٠)، والقاضي عياض في المشارق (١ / ٢٣٦).

(٤) ينظر: حديث (٧٠) (١ / ١٨٦)، حديث (٧٩) (١ / ١٨٨)، حديث (٢٤٥) (١ / ٢٩٠)، حديث (٢٦٧) (١ / ٣٠١)، حديث (٣٩٩) (١ / ٣٧٠).

(٥) الجمع بين الصحيحين حديث (١٣١) (١ / ٢٢٢) = تفسير غريب ما في الصحيحين (ص ٥٥)، حديث (٦٧٩) (١ / ٥٤٣) = تفسير غريب ما في الصحيحين (ص ١٠٣)، وحديث (٨٨٩) (١ / ٦٩٨) = تفسير غريب ما في الصحيحين (ص ١٣٢)، وحديث (٣٢٠) (٤ / ١٠٩) = تفسير غريب ما في الصحيحين (ص ٥١٥).

(٦) حديث (٣٣٣) (١ / ٣٢٦) = مشارق الأنوار (٢ / ٢١٨)، حديث (٥٥٢) (١ / ٤٥٤) = مشارق الأنوار (٢ / ٢١٢)، حديث (٦٧٩) (١ / ٥٤٣) = مشارق الأنوار (١ / ٢٦).

(٧) حديث (٣٣٣) (١ / ٣٢٦) = كشف المشكل (١ / ٣٣٦).

يضاف إليه على الخصوص، فيقال مثلاً: يا خالق الخنزير ويا رب الشر ونحو هذا، وقلتُ أنا: معناه: والشر ليس شرًّا بالنسبة إليك فإن خلقه للشر كمال منه ولحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوق، وهذا إن شاء الله أحسن وأقوى، والله أعلم^(١).

الفرع الخامس: عنايته بالتعريف بالبلدان

إذا مرَّ في النص ذكر بلد أو موضع عرّف بها ابن الصلاح على وجه الاختصار، والذي يظهر لي أن ما يذكره يورده من إنشائه ولا يعتمد فيه على كتاب معين، ومن البلدان والمواضع التي عرّف بها: (السنح)^(٢)، قرية السقيا^(٣)، سرغ والأجناد^(٤)، لابتي المدينة^(٥)، عمان^(٦)، العقبة^(٧)، وربما عرّف الحميدي بموضع فذكر تعريفه وتعقبه عند الحاجة كما في تعريف (البطحاء والأبطح) نقل كلام الحميدي: الأبطح والبطحا والبطحاء: كل مكان متسع من الأرض. ثم قال: ليس كما قال، والمنقول: كل سيل فيه دقاق الحصا، قاله الخليل، وقال ابن دريد: هو الرمل المنبسط على وجه الأرض، وقال أبو زيد:

(١) الجمع بين الصحيحين حديث (١٤٧) (٢٣٠ / ١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤ / ٢٦٦) و (١٧ / ٩٤)، وشفاء العليل لابن القيم (٢ / ٥٢ - ٨١). ومن الأمثلة: حديث (١٧٦) (١ / ٢٤٩) = مشارق الأنوار (١ / ١٣٠)، حديث (٢٣٢) (١ / ٢٨٤).

(٢) حديث (١٤) (١ / ١٢٩) قال: مكان بعالية المدينة.

(٣) حديث (٦٤) (١ / ١٨٢) قال: قرية بين مكة والمدينة.

(٤) حديث (١٦٠) (١ / ٢٣٨) قال: سرغ - بإسكان الراء - قرية بوادي تبوك، وفي أطراف الشام فما قبل. والأجناد ها هنا عبارة عن مدن الشام الخمس، وهي دمشق وحمص وقنسرين والأردن وفلسطين، فاعلم. والله أعلم.

(٥) حديث (١٩٧) (١ / ٢٦٢) اللابة: الحرّة، وهي أرض ذات حجارة سود.

(٦) حديث (٣٨١) (١ / ٣٦١) قال: رواه بعضهم هكذا: (عَمَّان) بفتح العين وتشديد الميم، والصحيح أنها في هذا الحديث: (عُمَّان) بضم العين وتخفيف الميم، وذلك أنها بالضم والتخفيف عُمَّان التي عند البحرين، وبالفتح والتشديد عَمَّان البلقاء بالشام، وحال الحوض يقتضي الأول دون الثاني؛ لتقارب ما بين أيلة وعَمَّان التي بالشام.

(٧) حديث (٤١٣) (١ / ٣٧٧) قال: العقبة ها هنا هي العقبة التي بطريق تبوك، وقف فيها جماعة من المنافقين قاصدين اغتيال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هو أثر المسيل ضيقًا كان أو واسعًا. ثم قال: وهو ها هنا مكان كذلك بين مكة ومنى^(١).

الفرع السادس: عنايته بالرواة والتعريف بهم ونسبتهم وضبط نطقهم.

اعتنى الحافظ ابن الصلاح في عدة مواضع بالرواة والأعلام^(٢)، وتنوعت عنايته بضبط نطقهم كتابة^(٣)، أو في ذكر نسبته^(٤)، أو تعيين مهمل^(٥)، أو تصحيح وهم وقع للمؤلف^(٦) أو لبعض الرواة^(٧)، وكل ذلك بإيجاز.

ومن موارده التي نص عليها الحافظ الدارقطني^(٨)، وعبد الغني بن سعيد الأزدي^(٩)، وأبو علي الغساني^(١٠)، وغالب هذه المواد مذكورة في كتابي: (مشارك الأنوار وكشف المشكل من حديث الصحيحين).

(١) حديث (٥١١) (٤٢٧/١).

(٢) مقدمة (١٠٣/١)، حديث (٢٢٣) (٢٧٤/١)، حديث (٥٣٩) (٤٤٤/١).

(٣) حديث (٣٧) (١٥٦/١)، وحديث (٩٦) (١٩٨/١)، حديث (١٠٦) (٢٠٨/١)، حديث (١٢٣) (٢١٨/١)، حديث (١٦٨) (٢٤٤/١)، حديث (٦٧٤) (٥٤٠/١)، حديث (٦٨٢) (٥٤٦/١).

(٤) حديث (٥٢) (١٦٩/١)، حديث (١٢٠) (٢١٥/١)، حديث (١٢٣) (٢١٨/١)، حديث (٦٤٧) (٥٢٠/١)، حديث (٧٥٨) (٦٠٦/١).

(٥) حديث (٩٣) (١٩٧/١)، حديث (١٢٥) (٢١٩/١)، حديث (٦٨٧) (٥٤٨/١).

(٦) حديث (٣٥٤) (٣٣٦/١)، حديث (٦٢٣) (٥٠١/١)، حديث (٦٤٧) (٥٢٦/١)، حديث (٦٧٥) (٥٤٢/١).

(٧) حديث (١٣٢) (٢٢٢/١)، حديث (٧٣١) (٥٩٠/١).

(٨) حديث (١١) (١٢٨/١) في ضبط كنية أبي سروعة نقل عن الحميدي قال: "وجدت بخط الدارقطني بكسر السين". وانظر حديث (٦٤٧) (٥٢٦/١).

(٩) حديث (٦٢٣) (٥٠١/١) كما في قول أبي قلابة: "صلى بنا صلاة شيخنا هذا أبي بريد"، قال ابن الصلاح: الصحيح: أنه أبو يزيد بالزاي؛ ذكره عبد الغني.

(١٠) حديث (٦٤٧) (٥٤٠/١) كما في التعريف بأبي الأشعث الصنعاني قال الحميدي: "من صنعاء دمشق واسمه شراحيل بن آده"، قال ابن الصلاح: المحفوظ أنه (آده) كما ضبطه صاحب "تقييد المهمل" على وزن آية بالمد والتخفيف، ووقع في أصله وأصل سعد الخير: آده بالقصر والتشديد، وكان ذلك من الحميدي رحمه الله.

الفرع السابع: استدراكاته واستشكالاته على الحافظ الحميدي، وتحتة مسائلتان:

المسألة الأولى: استدراكاته على الحافظ الحميدي:

ويمكن إرجاع استدراكاته على الحميدي إلى نوعين:

النوع الأول: شرط أدخل به: ومثال ذلك لما ذكر المؤلف في مقدمته طريقته في ترتيب المسانيد، فقال: "وجمعنا حديث كل صاحب مذكور فيهما على حدة، ورتبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة، ثم بالمقدمين بعد العشرة، ثم بالمكثرين، ثم بالمقلين، ثم بالنساء،...".

علق عليه ابن الصلاح بقوله: "قد تعجب منه ﷺ فيما أخبر به من هذا الترتيب مع كونه ذكر في المقدمين جماعة من المققلين ليسوا من المقدمين كعبدالله بن يزيد الخطمي وسليمان بن صرد ومجاشع ومجالد ابني مسعود في أشباه لهم وجعل في المققلين.. جماعة من المقدمين كبلال وسلمان الفارسي وغيرهما، ولعله بدأ.. فرجع عن هذا ونسي أن يغير في الخطبة والله أعلم^(١)".

النوع الثاني: وهم أو غلط وقع فيه: ومن الأمثلة عليه:

ففي قصة عمر بن الخطاب ﷺ مع أويس القرني... "قال له عمر: أين تريد؟ قال: الكوفة، قال: ألا أكتب لك إلى عاملها؟ قال: أكون في غبراء الناس أحب إلي...".

غبراء الناس: قال الحميدي "الغابر: الباقي وهو المتأخر عن تقدمه وقد يكون الغابر الماضي، والغُبراء البقايا، وإنما أراد أويس الخمول والكون مع المتأخرين المغمورين لا مع من تقدّم واشتهر، وفي بعض الروايات (خُمارِ الناس) أي: في زحمتهم ودهماتهم بحيث يخفى ويستتر.

وتعقبه ابن الصلاح بقوله: "ذهب الحميدي إلى أنه من الغابر الباقي المتأخر، وأراد به الخمول والكون مع المتأخرين، وإذا كان مأخوذاً من هذا

فهو غُيِّرَ الناس، وقد روي كذلك أيضاً، وأما غُيِّرَ الناس بالمد والفتح كما رواه وأثبتنا هو ليس من ذلك، وإنما غُيِّرَ الناس عبارة عن فقرائهم ومَن لا يُعرف^(١).

المسألة الثانية: استشكالاته على النص الذي أثبته الحميدي.

امتاز الحافظ ابن الصلاح بدقة الملاحظة، وقد استشكل على المؤلف في مواضع كثيرة^(٢)، وتنوع منهجه فيها: فربما استشكل ولم يذكر وجه الاستشكال، وهذا هو الغالب على استشكالاته، وقد اجتهد المحقق - جزاه الله خيراً - في بيان وجه الاستشكال، فربما أيده^(٣)، وربما التمس جواباً له من كلام العلماء^(٤). وربما ذكر الاستشكال وبين وجهه^(٥)، وربما لم يتضح له وجه الاستشكال^(٦).

وبتأمل استشكالات ابن الصلاح رحمه الله وجدتها تعود إلى الأمور الآتية:

١. لوجود معنى مُشكِل ذكره المؤلف في كتابه ومن أمثلة ذلك:

لما ذكر النصوص الدالة على وصف صدق النبي ﷺ بأن ما جاء به وحي، قال الحميدي: "وسائر النصوص في هذا المعنى"، فعلى رفع كلمة سائر يكون المعنى مشكلاً، وأجاب عنه المحقق بقوله: "ويزول الإشكال بعطفها

(١) الجمع بين الصحيحين حديث رقم (٩٩) (٢٠٠/١)، وينظر حديث (١٤٥) (٢٢٩/١)، وحديث (٣٥٤) (٣٣٦/١)، وحديث (٥٥٢) (٤٥٤/١)، وحديث (٦٢٣) (٥٠١/١)، وحديث (٦٤٧) (٥٢٦/١)، وحديث (٦٨٢) (٥٤٦/١).

(٢) بلغ عددها أكثر من (١١٠) استشكالات في كامل الكتاب.

(٣) الجمع بين الصحيحين حديث (٦) (١١٩/١)، وحديث (٩) (١٢٢/١)، حديث (٥٢٢) (٤٣٧/١)، حديث (٥٩٠) (٤٧٥/١).

(٤) حديث (٤٨٢) (٤١١/١) = المشارق (٣٨١/١)، حديث (٥٨٥) (٤٧٢/١) وحديث (٢٨١٥) (٤٩٩/٣) = شرح الأشموني على الألفية (١٨٠/١)، حديث (٦٩٣) (٥٥٣/١) = شرح النووي على مسلم (٦٩/٦)، حديث (٦٠٤) (٤٨٤/١) = شرح ابن عقيل (٢٣٩/٣)، حديث (٢٨٦٨) (٥٥٧/٣) = المشارق (٣٧٤/١).

(٥) حديث (٦) (١١٩/١)، حديث (٩) (١٢٢/١)، حديث (٣٦) (١٥٤/١).

(٦) حديث (٩٣٤) (٧٢٧/١).

على ما قبلها كما أثبتناه، أي: زاد ذلك تأكيداً بقوله.. وسائر النصوص التي في هذا المعنى^(١).

٢. مخالفة نص المؤلف ما في الأصول: وأمثله كثيرة جداً^(٢).

٣. أو لمغايرة النص المثبت أساليب العرب في كلامهم^(٣)، أو الإعراب^(٤)، أو الصرف^(٥).

وممن احتفى باستشكالاته وأجاب عنها في مواضع كثيرة وإن لم يصرح بذلك الحافظ النووي^(٦)، والحافظ ابن حجر^(٧)، ومن المصادر التي رأيت المحقق يستند عليها في حل الإشكال (المشارك) للقاضي عياض^(٨)، وما ذكرته هنا إنما هو أمثلة ولفتُ نظرُ إليها، وهي نافعة تستحق العناية والتأمل.

(١) ذكرها المحقق في الإصدار الإلكتروني (١/ ٩٩)، وليست في المطبوع، وينظر حديث (١٠٠) (١/ ٢٠٢)، حديث (٢٤٥) (١/ ٢٩٠)، حديث (٧٥٩) (١/ ٦٠٧).

(٢) حديث (٦) (١/ ١١٩)، حديث (٩) (١/ ١٢٢)، حديث (٣٦) (١/ ١٥٤)، حديث (٩٠) (١/ ١٩٦)، حديث (٩١) (١/ ١٩٧)، حديث (١٩٦) (١/ ٢٦٢)، حديث (٩٣٤) (١/ ٧٢٧).

(٣) حديث (١٠٠) (١/ ٢٠٢)، حديث (١٧٦) (١/ ٢٤٩)، حديث (٤٦٥) (١/ ٤٠٣)، حديث (٤٦٦) (١/ ٤٠٥)، حديث (٦١١) (١/ ٤٨٩)، حديث (٧٣١) (١/ ٥٩٠) صححها رواية واستشكلها لغة، حديث (٦٤٩) (١/ ٥٢٧)، حديث (٩٠٢) (١/ ٧١٠)، حديث (٩٢٤) (١/ ٧٢٣).

(٤) حديث (١١٧) (١/ ٢١٣)، حديث (١٣٠) (١/ ٢٢١)، حديث (٢٤٥) (١/ ٢٩٠)، حديث (٥٩١) (١/ ٤٧٦)، حديث (٦٠٤) (١/ ٤٨٤)، حديث (٦٢٥) (١/ ٥٠٣)، حديث (٦٣٨) (١/ ٥١٢).

(٥) حديث (٥٢٤) (١/ ٤٣٩).

(٦) حديث (٦١١) (١/ ٤٨٩) = شرح النووي على مسلم (١٥/ ٣٥)، حديث (٦٩٣) (١/ ٥٥٣) = شرح النووي على مسلم (٦/ ٦٩)، حديث (٩٠٢) (١/ ٧١٠) = شرح النووي على مسلم (٥/ ٣٥).

(٧) حديث (١٠٦) (١/ ٢٠٧)، حديث (١١٧) (١/ ٢١٣)، حديث (٣٢٠١) (٤/ ١١٠).

(٨) حديث (٢٤٥) (١/ ٢٩٠) = المشارق (٢/ ٣٥٦)، حديث (٤٨٢) (١/ ٤١١) = المشارق (١/ ٣٨١)، حديث (٢٨١٥) (٣/ ٤٩٨) = المشارق (٢/ ١٣٦).

الخاتمة

وتتضمن جملة من النتائج والتوصيات.

أما النتائج: فقد وصلت بهذا البحث إلى النتائج الآتية:

١. ترجح ثبوت نسبة هذه التعليقات للحافظ ابن الصلاح.
 ٢. الوقوف على تاريخ تعليق هذه الحواشي.
 ٣. تعدد أوجه عناية الحافظ ابن الصلاح بهذا الكتاب، ومن أبرزها (ضبط للنص - الاستدراك أو الاستشكال على المؤلف عند الحاجة - التعليق على ما يحتاج إلى تعليق بإيجاز).
 ٤. أبرز موارد المؤلف في تعليقاته، وهي: (النسخ الخطية المتقنة للكتاب: تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي، ومشارك الأنوار للقاضي عياض، والإفصاح لابن هبيرة، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي).
- وأما التوصيات فألخصها بما يلي:

- ١ - جمع استدراكات الحميدي على من سبقه من العلماء في كتابه (الجمع بين الصحيحين)، فمثلاً بلغت استدراكات الحميدي على أبي مسعود الدمشقي في أطرافه (١٣٣) استدراكاً.
- ٢ - جمع الأحاديث التي فاتت الحميدي وهي على شرطه، وهي عشرة أحاديث، وقد أشار إليها المحقق في حواشي الكتاب.
- ٣ - جمع كلام الحميدي في بيان منهج صاحبي الصحيحين.
- ٤ - جمع وإبراز جهود العلماء الآخرين في العناية بكتاب الجمع بين الصحيحين.

والله الموفق.

ثبت المصادر والمراجع

ابن الأمين، أبو إسحاق إبراهيم الطليطلي (٤٨٩-٥٤٤هـ). الاستدراك على الاستيعاب: رواية أبي القاسم بن بشكوال مع زياداته، (ت ٥٧٨هـ). دراسة وتحقيق: حنان الحداد. (ط ١، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ). كشف المشكل من حديث الصحيحين. المحقق: علي حسين البواب. (الرياض، دار الوطن).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (ت ٦٤٣هـ). شرح مشكل الوسيط. تحقيق: د. عبد المنعم خليفة أحمد بلال. (ط ١، المملكة العربية السعودية، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين. معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. (سوريا، دالا الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

ابن الفوطي الشيباني، كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد (ت ٧٢٣هـ). "مجمع الآداب في معجم الألقاب".

ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك الإربلي (ت ٦٣٧هـ). "تاريخ إربل. تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار. (العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ). النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. (ط ١، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. فتح الباري بشرح البخاري. رقم كتبه وأوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب. (ط ١ السلفية، مصر، المكتبة السلفية، ١٣٨٠ - ١٣٩٠هـ).

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت ٦٨١ هـ). "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" تحقيق: إحسان عباس. (بيروت، دار صادر).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ). الذيل على طبقات الحنابلة. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (ط ١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٥ م).

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد تقي الدين (ت ٨٥١ هـ). طبقات الشافعية. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. (ط ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ).

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ). طبقات الشافعيين. تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، و د. محمد زينهم محمد عزب. (مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م).

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩ هـ). التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. تحقيق: كمال يوسف الحوت. (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م).

ابن هُبَيْرَة، يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (ت ٥٦٠ هـ). الإفصاح عن معاني الصحاح. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. (بيروت، درا الوطن، ١٤١٧ هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ). المدخل إلى علم السنن. اعتنى به وخرَّجَ نقولَه: محمد عوامة. (ط ١، القاهرة، دار اليسر للنشر والتوزيع؛ دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٧ م).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. السنن الكبير. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. (ط ١، القاهرة، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م).

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، د. زيد مهارش، د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين، أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين. (ط ١، جدة - المملكة العربية السعودية، دار التفسير، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م).

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث. المحقق: أحمد بن فارس السلولي. (ط ٢، بيروت، مكتبة المعارف).

الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله (ت ٤٨٨هـ). تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم. تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبدالعزيز. (ط ١، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).

الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله (ت ٤٨٨هـ). الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم. (ط ١، دار الكمال المتحدة، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). تذكرة الحفاظ. وضع حواشيه: زكريا عميرات. (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف. (ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. تقديم: بشار عواد معروف. (ط ٣، بيروت ودمشق، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح.

السبتي، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ). مشارق الأنوار على صحاح الآثار. (المكتبة العتيقة ودار التراث).

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ). طبقات الشافعية الكبرى. المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو (ط ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ).

السمعاني. أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت ٥٦٢هـ). الأنساب. (ط ١)، حيدر آباد الدكن - الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط ١)، القاهرة، دار الفكر العربي؛ بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٢م).

تحقيق: محمد الكاظم. (ط ١)، إيران، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤١٦هـ).

تحقيق: يحيى بن محمد علي الحكمي. (مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).



المنظومات الحديثية

باب يعنى بالنظم الشعري لِمُهمّات علوم الحديث والمسائل الاصطلاحية.



لَوَاحِظُ الْعُيُونِ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي الْمُتُونِ
(نَظْمُ فُصُولِ مُهِمَّةٍ فِي عِلْمِ نَقْدِ مُتُونِ
الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ)

نظم وتعليق

د. مشهور بن مرزوق بن محمد الحرازي

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بجامعة طيبة

بالمدينة المنورة

mharazi@taibahu.edu.sa



<https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.5>

ملخص البحث

يقدم هذا البحث نظماً شعرياً في علم نقد متن الحديث النبوي، في ظل كثرة الدعاوى بعدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث مقابل نقدهم الأسانيد، ولما بتنا نراه من ردّ مدعي العقلانية من المعاصرين لكثير منها؛ وهو في (٣١٢) بيتاً من بحر الرجز، وعنوانه: (لوا حظ العيون بنقد ما جاء في المتون).

يقع النظم في (١١) فصلاً؛ هي: (حقيقة النقد في اللغة واصطلاح المحدثين)، و(تقسيمات نقد الحديث النبوي)، و(علاقة سند الحديث النبوي بمتنه)، و(حد نقد متن الحديث النبوي)، و(أسباب نقد المتن وصفات المتن المُنتقد)، و(علاقة نقد المتن بعلوم الحديث الأخرى)، و(مقاييس نقد متون الأحاديث النبوية)، و(نقد الصحابة ﷺ ومن بعدهم لمتون الأحاديث النبوية)، و(مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية)، و(دعوى عدم عناية المحدثين بنقد المتون)، و(حقيقة العقلانية وعلاقتها بنقد متن الحديث النبوي).

وقد قُدِّمت بين يديه دراسةٌ عُيِّت بالكلام عن: (موضوعه وباعثه)، و(تسميته وتوصيفه)، و(تقسيمه والتعليق عليه)، ثم خُتِمَ بـ: (أهم النتائج والتوصيات)، و(ثبّت المصادر والمراجع).

الكلمات المفتاحية:

نظم - لوا حظ - عيون - نقد - متون - أحاديث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أحمدك اللهم بمعاقد الحمد الذي يليق بك وترتضيه، وأصلي وأسلم على نبيك محمد الذي أنت كافيه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ يُولِيهِ ويرتجيه؛ أما بعد ..

فقد كثرت في الآونة الأخيرة دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث النبوية مقابل نقدهم الأسانيد، واستشرت آفة رد كثيرٍ من المتون الصحيحة -وبعضها في الصحيحين- بأدنى ذريعةٍ متهافئة.

وإن المتأمل في صنيع هؤلاء: يجدهم أغفلَ الناس عن السنة النبوية في منهج نقدها ومسالك فهمها؛ فضلاً عن ادعاء أكثرهم وصفَ العقلانية بغير حق.

ثم إنني بحثتُ كثيراً عن نظمٍ مُفردٍ في علم نقد متن الحديث النبوي أحفظه وأنتفع به = فلم أجد لذلك سبيلاً، وتطلَّبتُ عددًا من جِلَّةِ أساتذتي، ومن خُلَّاني المشتغلين = فلم أظفر بذلك نوالاً.

حينها استخرتُ الله ﷻ، وسألته أن يعينني على نظم شيءٍ في هذا العلم = أنتفع به في استحضار مهمات فصوله، وفي رد الدعاوى التي تزدريه، ويفيد المشتغلين به.

ثم بعد انتهائي منه: آثرتُ عرضَه على مَنْ أثق في علمهم ونصحهم فاستحسنوه، وأكرموني فيه بملاحظاتهم، وأوصوا بأن يكون إخراجُه وفق المنهجية الأكاديمية؛ ليكون مما يُرجى نفعُه.

هذا؛ وإنني قسمتُ خطتي فيه قسمين:

القسم الأول: (بين يدي النظم)؛ وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موضوعه وباعثه.

المطلب الثاني: تسميته وتوصيفه.

المطلب الثالث: تقسيمه والتعليق عليه.

القسم الثاني: (نص النظم)؛ وفيه: مقدمة، وأحد عشر فصلاً، وخاتمة: المقدمة.

فصل: في حقيقة النقد في اللغة واصطلاح المحدثين.

فصل: في تقسيمات نقد الحديث النبوي.

فصل: في علاقة سند الحديث النبوي بمتنه.

فصل: في حد نقد متن الحديث النبوي.

فصل: في أسباب نقد المتن وصفات المتن المُنتقد.

فصل: في علاقة نقد المتن بعلوم الحديث الأخرى.

فصل: في مقاييس نقد متون الأحاديث النبوية واعتباراتها.

فصل: في نقد الصحابة عليهم السلام ومن بعدهم لمتون الأحاديث النبوية.

فصل: في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية.

فصل: في دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث النبوية.

فصل: في حقيقة العقلانية وعلاقتها بنقد متن الحديث النبوي.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

ثَبَّتَ المصادر والمراجع.

وقد سميته: (لَوَاحِظُ الْعُيُونِ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي الْمُتُونِ)؛ أَسْأَلُ اللَّهَ ﷻ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ، نَافِعًا لِي وَلِعِبَادِهِ فِي الدَّارَيْنِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

القسم الأول: بين يدي النظم

المطلب الأول: موضوعه وباعثه.

أما موضوعه: فهو في علم نقد متن الحديث النبوي.

ويمكن التعريف به باعتباره مصطلحاً شاع مؤخراً بين المشتغلين بعلم الحديث بأنه: (علمٌ يبحث في متون الأحاديث النبوية المقبولة التي تُعارضُ ظواهرها القرآن، أو صحيح الحديث، أو التاريخ، أو العقل، أو الحقائق).

أما باعثه: فهو الرد على دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متن الحديث النبوي مقابل عنايتهم بإسناده، وقد جاء التصريح بذلك في مقدمة النظم:

لِذَا رَغِبْتُ نَظْمَ كَشَفِ الدَّعْوَى مِنْ أَنَّ حَامِلِيهِ خَانُوا الْفَحْوَى

جنباً إلى بواعث أخرى؛ أهمها خمسة:

(١) حاجة المشتغلين إلى نظمٍ في علم نقد المتن؛ إذ لا يوجد نظمٌ مستقلٌّ فيه - فيما أعلم -.

(٢) ضرورة معرفة متى يصح نقد متن الحديث، وماهية مقاييس نقد المتون واعتباراتهما، وأمثلة ذلك.

(٣) أهمية استيعاب مناهج العلماء في تعاملهم مع متون الأحاديث، واستحضار التفريق بينها.

(٤) تحرير مصطلح العقلانية من حيث حقيقته وإطلاقاته ومدعوه، وعلاقته بنقد المتن.

(٥) التأكيد على مسائل ونصائح مهمة للمشتغلين بالحديث النبوي حال تعاملهم مع المتون.

المطلب الثاني: تسميته وتوصيفه.

أما تسميته: فلوا حظ العيون بنظم ما جاء في المتون، وقد جاء التصريح بذلك في مقدمته:

سَمَيْتُهُ: (لَوَاحِظُ الْعُيُونِ بِنَقْدِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْمُتُونِ)

واللّواحيظ: جمع لَحَظَ؛ وهو النظر إلى الشيء بلحاظ العين؛ وهو الشقُّ الذي يلي الصّدغ؛ وهو أشدُّ التفاتاً من الشَّرْز. وقيل: من أيّ جانبِهِ كان، يميناً أو شمالاً.

واللّحظة: المَرَّة من اللّحظ. يقولون: جلسْتُ عنده لَحْظَةً؛ أي: كَلَحْظَةً العين. ويصغرونه: لُحَيْظَةً. والجمع: لَحْظَات. ومن مجازاته: يقال: هو عنده مَحْفُوظٌ، وبعين العناية مَلْحُوظ. والمُلاحَظَة: مفاعلةٌ منه ^(١).

وقد وردت هذه اللفظة في شعر الشعراء؛ منهم:

أبو نُوَاس الحسن بن هانئ (ت ١٩٨ هـ) في قوله ^(٢):

فَنَنِي عَلَيْهِ لَوَاحِظًا نَطَقْتُ مِنْهُ بِمِثْلِ نَوَاطِقِ الْمَسِّ

وأبو تَمَّام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١ هـ) في قوله ^(٣):

وَحَوَائِمُ فَوْقَ الرُّؤُوسِ لَوَاحِظٌ هَلْ مِنْ فَرِيسٍ لِلْمَنُونِ فَتَنَهُسُّ؟

وأبو الفرج محمد بن أحمد الواواء (ت ٣٧٠ هـ) في قوله ^(٤):

يَا ذَا الَّذِي وَرَدُ حَدَّيْهِ إِذْ أَخَذْتُ مِنْهُ اللَّوَّاحِظُ شَيْئًا رَدَّهُ الْحَجَلُ

وأبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥ هـ) في قوله ^(٥):

إِذَا ذُكِرْتَ لَوَاحِظٌ مُقْلَتِيهِ حَسِبْتَ قُلُوبَنَا مُطِرَتْ سِهَامًا

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤/٢٦٤)، لسان العرب لابن منظور (٧/٤٥٩)، تاج العروس للزبيدي (٢٠/٢٧٠).

(٢) ينظر: ديوانه ص (٥٢٢).

(٣) ينظر: النظام لابن المستوفي ص (٢١٣٠).

(٤) ينظر: ديوانه ص (٢٦٧).

(٥) ينظر: ديوان المعاني له (١/٢٣٦).

- وقد سمي بعض العلماء بها - أو باشتقاقاتها - كتباً لهم؛ نحو:
- اللّحظ والإشارات في الأخبار، لإسحاق بن إبراهيم بن ماهان الموصلي (ت ٢٣٥هـ)^(١).
 - تحفة الواعظ ونزهة المُلاحِظ؛ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)^(٢).
 - نزهة اللواحي في التصوف والمواعظ؛ لعز الدين عبد السلام بن أحمد ابن غانم المقدسي (ت ٦٧٨هـ)^(٣).
 - لحظ الأُلحاح بذيّل تذكرة الحفاظ؛ لتقي الدين محمد بن محمد ابن فهد المكي (ت ٨٧١هـ)^(٤).
- أما علاقة تسمية النظم بموضوعه: فإن النظم لم يأت على جميع المباحث المتعلقة بعلم نقد متن الحديث؛ لكنه ركّز على رد أهم الدعاوى، ويُنَّ أبرز المسائل والتقسيمات، وأوضح بعض التعليقات والفروق؛ فجاء حاله كحال لواحظ العيون؛ المكتفية بالإشارة السريعة، والإفهام المُوجز.
- أما توصيفه: فهو نظم يقع في (٣١٢) بيتاً، مقروصٌ على بحر الرَّجَز، يسهل على مُطالعِهِ حفظُهُ.
- وقد تصرّفت فيه - من حيث حشوّه والزّحافات الداخلة عليه - بما يجوز عروصاً، وبما لا يُستثقل في السمع والذوق، وقد ضمّنته بيتين من قصيدتين آخرين رجاء البركة، ولكونهما أدلّ على المقصود.
- ثم إنني رصفت النظم وأخرجته فنيّاً، وضبطته بالشكل من أوله إلى آخره، وأفردت كلّ فصلٍ فيه بعنوانه وعدة ما فيه من أبيات، ووضعت أقواساً حاصرةً

(١) ينظر: الفهرست لابن النديم ص (١٥٨).

(٢) ينظر: كشف الظنون للحاج خليفة (١/٣٧٦).

(٣) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي لأحمد وعلي بلوط (٣/١٧٤٣).

(٤) مطبوعٌ بآخر: (تذكرة الحفاظ) للذهبي، ونُشر عن دار الكتب العلمية سنة: (١٤١٩هـ).

للتعريفات والتقسيمات والفروع والأمثلة، واستعملت علامات الترقيم لإعانة مُطالعها على فهم معانيه، ثم علّقت عليه بعض تعليقاتٍ وجيزة.

المطلب الثالث: تقسيمه والتعليق عليه.

أما تقسيمه: فيقع في مقدمةٍ وأحد عشر فصلاً وخاتمة؛ يمكن استعراضها فيما يأتي:

المقدمة، وفيها: السبب الباعث على النظم، والتصريح بعنوانه؛ وقد وقعت في: (١٣) بيتاً.

الفصل الأول: (في حقيقة النقد في اللغة واصطلاح المحدثين)، وفيه: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً، والإشارة إلى أن من لازم التعريف الاصطلاحي = نقد السند والمتن معاً؛ وقد وقع في: (١٠) أبيات.

الفصل الثاني: (في تقسيمات نقد الحديث النبوي)، وفيه: تقسيمه من حيث الخارج والداخل وتعريف كل قسم، وتقسيمه من حيث التصحيح والتفسير وتعريف كل قسم، وتقسيمه من حيث المحتوى وارتباطه بالقسمين الأولين، مع الإشارة إلى استواء النقود في النتيجة. وقد وقع في: (٢٣) بيتاً.

الفصل الثالث: (في علاقة سند الحديث النبوي بمتنه)، وفيه: صحة الإسناد والمتن معاً، وضعف الإسناد والمتن معاً، وصحة الإسناد وضعف المتن، وضعف الإسناد وصحة المتن، والإشارة إلى تناسب الحكم واطراده غالباً، والعناية باستثناء المتون المعلة وأحوال ذلك؛ وقد وقع في: (١٥) بيتاً.

الفصل الرابع: (في حد نقد متن الحديث النبوي)، وفيه: التعريف الاصطلاحي لنقد متن الحديث النبوي، ومتى يصح الانتقاد؟، وما شرطه؟؛ وقد وقع في: (٧) أبيات.

الفصل الخامس: (في أسباب نقد المتن وصفات المتن المُنتقد)، وفيه: سبب المخالفة وأمثله، وسبب التفرد وأقسامه، وسبب الاضطراب ودافعه، وأن كذب

الرواة ووهمهم ونسيانهم مُوجِبٌ لنقد المتن، وأن القلبَ والإدراجَ والنسخَ المتحققَ من صفات المتن المُنتَقَد؛ وقد وقع في: (١١) بيتًا.

الفصل السادس: (في علاقة نقد المتن بعلوم الحديث الأخرى)، وفيه: عموم علاقة نقد المتن برواية الحديث ودرايته، وعلاقة نقد المتن بعلم الرجال، وعلاقة نقد المتن بنسبة الحديث إلى قائله، وعلاقة نقد المتن بفهم معناه، وعلاقة نقد المتن بمخالفة الرواة وزياداتهم، وعلاقة نقد المتن بقلّة الطرق وكثرتها، وقد وقع في: (١٣) بيتًا.

الفصل السابع: (في مقاييس نقد متون الأحاديث النبوية واعتباراتها)، وفيه: عرض المتن على القرآن الكريم، وعرض أول المتن على آخره، وعرض المتن على متونٍ أخرى، وعرض المتن على الإجماع، وعرض المتن على المعلوم ضرورةً، وأن لا يكون المتنُ مستحيلًا عقلاً، وأن لا يكون المتنُ مُكذِّبًا للحس أو المشاهدة، وأن لا يكون المتنُ ركيكًا اللفظ أو المعنى، وأن لا يكون في المتن إفراطٌ في وعدٍ على فعل قليل، أو في وعيدٍ على أمرٍ صغيرٍ، وأن لا يكون المتنُ مخالفًا لمذهب راويه، وأن لا ينفرد بالمتن واحدٌ بمحضر الجمع الكثير في أمرٍ مهمٍّ، وضرورة الاعتداد بتعبير العلماء بلا يصح متنٌ في باب كذا، جنبًا إلى الاختلاف في إلحاق ثلاثة مقاييس؛ هي: عرض المتن على القياس، وعرض المتن على عمل أهل المدينة، وعرض المتن على العمل المتوارث؛ وقد وقع في: (١٩) بيتًا.

الفصل الثامن: (في نقد الصحابة عليهم السلام ومن بعدهم لمتون الأحاديث النبوية)، وفيه: الإشارة إلى انتفاء نقد الإسناد في عهد الصحابة عليهم السلام، واستيثاقهم من المتون، وتمايم ضبط معظمهم، ومراجعة القلة منهم في حفظه، وانقسام الصحابة في التعامل مع المتن المُنتَقَد، وتسمية البعض في كل فريق، وذكر أمثلة عمن جاء بعدهم في نقدهم للمتون -بدءً بابن حنبل وانتهاءً بابن حجر-، وتسمية بعض الكتب التي هي مَظَنَّةٌ لوجود متونٍ متقدمة؛ وقد وقع في: (٤٤) بيتًا.

الفصل التاسع: (في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية)، وفيه: ذكر باعث الخلاف بين العلماء في مناهجهم في نقد المتون، وبيان منهج الصحابة عليهم السلام، وبيان منهج المعتزلة وذكر بعض علمائهم، وبيان منهج المشتغلين بالفقه وأصوله من المحدثين وطريقتهم، وبيان منهج الحنفية، وموافقة المتأخرين منهم لمنهج فقهاء المحدثين، وبيان منهج المتقدمين من المحدثين واشتغالهم بعلم العلل، وبيان منهج المتأخرين من المحدثين، وأنهم وسط بين المتقدمين وبين المشتغلين منهم بالفقه وأصوله، وذكر خلاصة أسباب الاختلاف بين المناهج، وأن جلهم متفقون على خفاء توجيه التعارضات الحقيقية بين العقل والقرآن والحديث؛ وقد وقع في: (٦٢) بيتاً.

الفصل العاشر: (في دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث النبوية)، وفيه: ذكر أسباب قلة نقد المتن في بعض العصور، والرد على من يقول بعدم عناية المحدثين بنقد المتون مقابل نقدهم الأسانيد من ستة وجوه، والإشارة إلى أن هذه الدعوى استشرت مؤخراً، وأنها صادرة عن المستشرقين، وتسمية عشرة منهم، وذكر بعض من تأثر بهم من المسلمين، وذكر بعض العلماء الذي ألّفوا في الدفاع عن منهج المحدثين في النقد، والإشارة إلى أن معظم هذه الدعاوى هي في حقيقتها دعاوى ناشئة عن فهم خاطئ؛ وقد وقع في: (٤٠) بيتاً.

الفصل الحادي عشر: (في حقيقة العقلانية وعلاقتها بنقد متن الحديث النبوي)، وفيه: التأكيد على أن استعمال العقل لا يمكن أن يكون مذموماً لذاته، وأن دلالة العقلانية عامة -يدخل فيها كل من يستعمل العقل-، وأن العقلانية في الاصطلاح تشمل الفلاسفة والمتكلمين، وأن العدل في أهل الكلام من المسلمين أنهم لا يقدمون العقل مطلقاً، إنما يؤلون النصوص ويتأولونها، وذكر شروط العقلاني الحق، وضرورة الحذر من التسليم بوصف العقلانية باسم العقلانية، والإشارة إلى عدم تلازم صحة المنهج العقلاني مع أن تكون نتيجته صحيحة، وإلى عدم تلازم خطأ المنهج العقلاني مع أن تكون نتيجته خاطئة، وبيان كيفية

التفريق والتعامل مع التيجتين، وذكر صفات المدعين العقلانية في عصرنا؛ وقد وقع في: (٤٠) بيتًا.

الخاتمة، وفيها: أهم النصائح في التعامل مع نقد متون الأحاديث النبوية؛ وقد وقعت في: (١٥) بيتًا.

أما التعليق على النظم: فقد جاءت التعليقات في حواشي النظم أسفل كل صفحة منه؛ وهي لا تخرج في الجملة عن ثمانية أنواع رئيسة:

(الأول) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان غريب الكلمات أو التعريف بالبلدان: وذلك في نحو: (التهاثر)، و(الوليجة)، و(الشَّف)، و(الشُّوس)، و(الضريب)، و(القابوس)، و(العزین)، و(الإيداء)، و(المنبوز)، و(كِنْدَة).

(الثاني) تعليقاتٌ مختصةٌ بتسمية المذكورين أو التعريف بهم أو بكتبهم: وذلك في نحو: (الإيماء)، و(المنار المُنيف)، و(الجورقاني)، و(الصاغاني)، و(النَّظَام)، و(الجُبَّائي)، و(جولدزيهر)، و(شاخت)، و(إسماعيل أدهم)، و(أبو رية)، و(المعلمي)، و(الأعظمي).

(الثالث) تعليقاتٌ مختصةٌ بتوضيح الأمثلة أو تخريجها أو بيان المراد منها: وذلك في نحو: (في صلاتك الشفا)، و(كراهة اللقاء لمحتضرها)، و(تعلق الإسراء جاء خادعا)، و(ثوم جمعة هوى في الحتف)، و(كفن من حبرة فاشتبهوا)، و(ذا علي للأشجعي تعنى)، و(إنشاءه التراب يوم السبت)، و(تخليها وذاك عن عينة).

(الرابع) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان معنى البيت في حال خفائه بسبب الاختصار ونحوه: وذلك في نحو: (حظوظ الشاهد)، و(صحة الإسناد والتَّحِلَّة)، و(زيادة المتون بالوثاقة)، و(مستشكل أودى وعنَّ ربما)، و(من واحدٍ في واحدٍ بلا مِرا)، و(على ثقاتنا وفي النظيفة)، و(بدعة شهيرة في القسمة).

(الخامس) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان الوجه النحوي المستعمل في حال غرابته أو استشكله: وذلك في نحو: (البديّة)، و(الحالية)، و(المفعولية)، و(الاختصاص)، و(الإشارة)، و(تقدير فعلٍ محذوف).

(السادس) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان التغير الطارئ في الكلمات بسبب ضرورة الوزن الشعري: وذلك في نحو: (حُذِفَتِ الهمزةُ لضرورة الوزن)، و(سُهِلَّتِ الهمزةُ لضرورة الوزن)، و(وُصِلَتِ همزةُ القطع لضرورة الوزن)، و(صُرِفَ لضرورة الوزن)، و(لم تُنَوَّنْ لضرورة الوزن)، و(تُرِكَ التشديدُ لضرورة الوزن). (السابع) تعليقاتٌ مختصةٌ بالإحالة على موضعٍ سابقٍ أو لاحقٍ في النظم: وذلك في نحو: (الإحالة على مناهج الصحابة رضي الله عنهم في نقدهم للمتون فيما تقدم)، و(الإحالة على مناهج العلماء في نقد المتون فيما سيأتي).

(الثامن) تعليقاتٌ مختصةٌ بالتنبيه على بيتٍ تم تضمينه من قصيدةٍ أخرى: وذلك في نحو: (البيت الثالث والخمسين المضمن من ألفية العراقي)، و(البيت الرابع بعد المئة المضمن من ألفية السيوطي).

القسم الثاني: نص النظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمةُ (١٣ بيتاً)

١. فِي الْبَدءِ حَمْدٌ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ وَالْخَلْقُ فِيهِ كُلُّهُمْ قَدْ شَارَكُوا
٢. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَوْجِدُ وَمَا لَنَا سِوَاكَ نَحْنُ نَعْبُدُ
٣. ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَرْجِي لِمُصْطَفَى؛ مِنَ الضَّلَالِ مُنْجِي
٤. وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي التَّقَى مَا غَمَمَ السَّحَابُ أَوْ تَشَقَّقَا
٥. وَبَعْدُ: فَالْحَدِيثُ صَعْبٌ مَسْلُكُهُ مَن لَّمْ يُرَاعِ الصَّعْبَ فَهُوَ هَالِكُهُ
٦. هَيَّا^(١) لَهُ الرَّحْمَنُ قَوْمًا شَوْسًا^(٢) كَانُوا هُمُ الضُّيَاءُ وَالْقَابُوسَا^(٣)
٧. صَانُوا الْمُتُونِ أَحْرَفًا وَجَمَلًا لَمْ يَتْرَكُوا فِي نَقْدِهَا مُبْتَدَلًا
٨. كَذَلِكَ لَمْ يَأْلُوا حِجَاجَ عَقْلِهِمْ عَرْضًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْ نَبِيِّهِمْ
٩. نَاهِيكَ مِنْ عَرْضٍ عَلَى الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ؛ يَأْتِيكَ فِي الْجَوَابِ
١٠. لِيَذَا؛ رَغِبْتُ نَظْمَ كَشَفِ الدَّعْوَى مِنْ أَنَّ حَامِلِيهِ خَانُوا الْفَحْوَى
١١. سَمَيْتُهُ: (لَوَاحِظُ الْعُيُونِ بِنَقْدِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْمُتُونِ)
١٢. يَا رَبِّ أَصْلِحْ حَالَ أُمَّةِ النَّبِيِّ وَاجْعَلْهُمْ شُمُوسَ كُلِّ كَوْكَبٍ
١٣. مُسْتَجَلِبًا مِنْكَ الرِّضَا لِقَوْلِي لِمَوْقِفِي الْأَمَانِ يَوْمَ الْهَوْلِ

١ - فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ النَّقْدِ فِي اللُّغَةِ وَاصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ (١٠ أبيات)

١٤. (النَّقْدُ فِي أَصْلِ الْكَلَامِ): دَلَّا عَلَى بُرُوزِ الشَّيْءِ قَدْ تَجَلَّى

(١) (هَيَّا): هَيَّا؛ أُبْدِلْتُ الهمزة ألفاً للضرورة الوزن.

(٢) جمع أشوس: الجريء على القتال الشديد. ينظر: المخصص لابن سيده (١/٢٧٦)، تاج العروس للزبيدي (١٦/١٧٩).

(٣) فاعولٌ من القَبَسِ: الشعلة تُقْبَسُ من معظم النار. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦/١٦٧)، القاموس المحيط للفيروزابادي ص (٥٦٤).

١٥. أَوَأَنْتَ قَدْ أَبْرَزْتَهُ، أَظْهَرْتَهُ
 ١٦. وَمِنْهُ: قَالَ اللَّيْثُ^(١) فِي الدَّرَاهِمِ:
 ١٧. وَأَخَذَهَا إِعْطَاؤُهَا؛ فَاَنْتَبِهْ
 ١٨. لِأَجْلِ إِبْرَازٍ وَكَشْفِ الْحَقُّوَا
 ١٩. لِدَا؛ نَرَى أَهْلَ الْحَدِيثِ اضْطَلَحُوا
 ٢٠. قَالُوا: بِأَنَّ النَّقْدَ: (تَمْيِيزٌ حَصَلَ
 ٢١. فَهُوَ بِذَا التَّمْيِيزِ قَدْ تَنَاوَلَا:
 ٢٢. إِذْ لَا يَصِحُّ النَّقْدُ حَالَ النَّقْدِ:
 ٢٣. فِي كُلِّ أَجْزَاءِ الْقَبِيلِ الْوَاحِدِ
 كَشَفْتَ عَنْ حَالِ لَهُ خَبَرْتَهُ
 تَمْيِيزُهَا: نَقْدُ الصَّحِيحِ السَّالِمِ
 فَكُلُّهُ: بِالنَّقْدِ مَوْسُومٌ بِهِ
 وَمَيِّزِ أَشْيَاءٍ؛ عُنُوا فَحَقَّقُوا
 فِي وَضْعِهِمِ لِلنَّقْدِ لَفْظًا يُفْصَحُ
 نِتَاجَ بَحْثِ عَالِمٍ، أَوْ مُشْتَغِلٍ
 أَلْمَتْنِ وَالْإِسْنَادَ مَا تَقَابَلَا
 إِلَّا بِإِعْمَالٍ مِّنَ الْمُنتَقِدِ:
 لَوْلَاهُ مَا قَامَتْ حُظُوظُ الشَّاهِدِ^(٢)

٢- فَصْلٌ: فِي تَقْسِيمَاتِ نَقْدِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (٢٣ بَيِّنًا)

٢٤. وَأَصْلُهَا الرَّئِيسُ مَا أَشْرَنَا
 ٢٥. (فَخَارِجِي النَّقْدِ، دَاخِلِي)
 ٢٦. (فَالْخَارِجِي)^(٤): شُرُوطُهُ مُشْتَهَرَةٌ
 ٢٧. عَدَالَةٌ، وَالضَّبْطُ، دُو اتِّصَالِ
 ٢٨. (وَالدَّخِلِي): دَاخِلِي كَاسْمِهِ
 ٢٩. فَأَعْرِضْ عَلَى الْأُصُولِ مَا اسْتَطَعْتَا
 ٣٠. وَقَايسِ الصَّحِيحَ بِالْأَصَحِّ
 إِلَيْهِ: بِالإِسْنَادِ جَرَّمَتْنَا
 عَلَى الْوَلَا^(٣) فِي ذِكْرِنَا سَوِيَّ
 الْخَمْسَةَ الْعَلْيَاءِ وَالْمُحَرَّرَةَ
 عَنِ الشُّدُودِ، وَالْخَفِيِّ خَالِي^(٥)
 فُحُوصُهُ فِي مَتْنِهِ وَرَسْمِهِ
 شَرْعًا وَعَقْلًا؛ حَيْثُمَا سَبَرْنَا
 وَقَارِنِ الْمَزِيدَ فَيَمَنُ يَلْجِي^(٦)

(١) هو الليث بن المظفر الكناني: صاحب الخليل، وراوي كتاب العين أو كاتبه أو مكمله -على خلاف-. ينظر: كتاب العين (١١٨/٥).

(٢) أي: لولا إعمال المحدثين النظر في جميع أجزاء الشيء الواحد حال النقد والحكم: لما عدوا ما يشهد للحديث شاهداً بلفظه أو بمعناه.

(٣) (عَلَى الْوَلَا): الْوَلَاءُ: وَهُوَ التَّوَالِي وَالتَّائِبُ؛ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِمُضَرَّةِ الْوَلَانِ.

(٤) (فَالْخَارِجِي): حُفِّتِ الْيَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوَلَانِ.

(٥) أي: وخالٍ عن العلل الخفية التي تقدح في صحة سند الحديث ومثله.

(٦) لَحَى الْعَصَا يَلْجِي لَحْيًا: إِذَا قَشَرَ لِحَاءَهَا. وَمِنْ مَجَازِهِ: التَّقْصِي. ينظر: شمس العلوم للحميري (٦٠٢٢/٩). والمقصود: قارن ما زيد في الروايات بمن يستقصيها.

٣١. فَكُلُّ مَا يُحِيلُ مَعْنَى: دَاخِلُ
٣٢. بِذَا تَتِمُّ قِسْمَةٌ فِي الْأَوَّلِ
٣٣. (تُصَحِّحُهُمْ يُقَابِلُ التَّفْسِيرَ)
٣٤. (فَالْأَوَّلُ): الْمَعْنَى بِاللُّغَاتِ
٣٥. حَتَّى يَلُوحَ قَوْلُهُمْ: مُصَحَّفُ
٣٦. (وَأُطْلِقَ الثَّانِي): عَلَى التَّفْسِيرِ
٣٧. فَسَّرَ: يَصُونُ اللَّفْظَ عَنْ غَرِيبِ
٣٨. أَمَّا الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَعْنَى
٣٩. دَلَالَةً، وَالْفَهْمُ، فَاسْتِنْبَاطُ
٤٠. بِذَا تَتِمُّ قِسْمَةٌ فِي الثَّانِي
٤١. (الْأَوَّلُ الْمَذْكُورَ ذَا ابْتِدَاءٍ)
٤٢. أَغْنَى: صَحِيحًا كُلُّ مَا تَضَمَّنَ
٤٣. أَضِفْ لَهُ عَقِيبَ ذَا مُبَاشَرَةٍ:
٤٤. حَتَّى يَصِحَّ حُكْمُنَا عَلَيْهِ
٤٥. ثَلَاثَةٌ فِي الْقَسَمِ لَا وَلِيَجَهْ^(٤)
٤٦. مَا دُمْتَ قَدْ أَعْمَلْتَ مَا تَقَرَّرَا
- فِيمَا مَضَى، وَالْأَضْطِرَابُ زَائِلُ
فَاعْطِفْ عَلَيْهَا قِسْمَةً بِأَسَائِلِي
نَقْدَانِ فِي مَتْنٍ بِذَا عَسِيرًا
نَقْطًا وَشَكْلًا سَالِمَ الْهَنَاتِ^(١)
عَنْ ذَا بِذَا، وَصِنُوهُ: الْمُحَرَّفُ
عَنَوَابِهِ: فَسَّرَيْنِ عَنْ تَحْرِيرِ
حَتَّى يَصِيرَ وَاضِحَ الضَّرِيبِ^(٢)
وَحَاكِمِ السِّيَاقِ: فَسَّرْنَا فِي
بِعُدَّةِ الْأُصُولِ، وَاحْتِيَاطُ
تَالِيهِ: (نَقْدُ الْمُحْتَوَى) يُعَانِي
لِيَحْصَلَ الْقَبُولُ فِي الْجَلَاءِ
لَا صِحَّةَ فِي نَفْسِهِ تُعَيَّنَ
(الثَّانِي الْحَقِيقَ بِالْمُذَاكَرَةِ)
فِي نَفْسِهِ .. مَصِيرُنَا إِلَيْهِ
إِذْ تَسْتَوِي النُّقُودُ فِي النَّتِيجَةِ
وَصُنْتُ مَا أَوْدَعْتَ فِي أَعْلَى الذَّرَى^(٥)

(١) جمع هنة: السوء والشر والفساد. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٦/٦٨)، لسان العرب لابن منظور (٣٦٦/١٥).

(٢) فَعِيلٌ مِنَ الضَّرْبِ: المثل والنظير والشبيه. ينظر: العين للخليل (٧/٣٢). والمعنى: حتى يُلْحَقَ بمعنى واضح يُشَبِّهه وينفي غرابته.

(٣) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٤) الْوَلِيَجَةُ: كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ لَيْسَ مِنْهُ. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢/٤٠٠)، تاج العروس للزبيدي (٦/٢٦٢).

(٥) الذَّرَى: الأعالي من كل شيء. ومنه: ذروة سنام البعير. ينظر: المخصص لابن سيده (٤/٤٧٤)، المصباح المنير للفيومي (١/٢٠٨).

٣- فصل: في علاقة سند الحديث النبوي بمتنه (١٥ بيتاً)

٤٧. وَحَضَرُهَا فِي أَرْبَعٍ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا حَدِيثُ الْقَوْمِ، وَالْمُسْتَنْتَجُ:
 ٤٨. (كِلَاهُمَا قَدْ صَحَّ بِاتِّفَاقٍ)
 ٤٩. أَوْ: (أَنْ يَكُونَا وَافِقَا فِي الضَّعْفِ)
 ٥٠. أَوْ: (صَحَّ فِي الْإِسْنَادِ دُونَ الْمَتْنِ)
 ٥١. فَحِينَهَا نَقُولُ: هَذَا السَّنَدُ
 ٥٢. مُضْدَاقُهُ: تَوْسُّعُ أَطْلَقَهُ
 ٥٣. [يَقُولُ: مَعْلُولٌ صَحِيحٌ؛ كَالَّذِي
 ٥٤. أَوْ: (أَنْ يَصَحَّ مَتْنُهُ وَيَضْعُفَا
 ٥٥. فَحِينَهَا نَقُولُ قَوْلًا ضَافِيًا:
 ٥٦. فِي حُكْمِنَا بِصَحَّةِ الْمَعْرُوءِ
 ٥٧. هَذَا؛ وَإِنَّ الْحُكْمَ دُو تَنَاسُبِ
 ٥٨. وَاسْتِثْنَائَيْنِ مُتُونَهُ الْمُعْلَلَهُ
 ٥٩. مِنْ طَرَدِهِ؛ كَنَحْوِ: مَا إِنْ عَارَضَتْ
 ٦٠. مِثَالُهُ: كَأَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ
- عَنْهَا حَدِيثُ الْقَوْمِ، وَالْمُسْتَنْتَجُ:
 جَارَتْ بِهِ طَرِيقُ الْإِسْتِحْقَاقِ
 فَارْزُدُهُ، مَعَ ^(١) تَبْيِينِهِ بِالْوَصْفِ
 فَالْمَتْنُ دُونَ الْإِحْتِجَاجِ مَثْنِي ^(٢)
 قَدْ صَحَّ؛ لَكِنْ مَتْنُهُ مُنْتَقَدُ
 خَلِيلُهُمْ، وَشَيْخُهُ رَوَّاقُهُ ^(٣)
 يَقُولُ: صَحَّ مَعَ شُدُوزِ احْتِزِّي ^(٤)
 إِسْنَادُهُ؛ كَ (فِي صَلَاتِكَ الشِّفَا) ^(٥)
 فَلَيْسَ مَعْنَى مُسْتَقِيمٌ كَافِيًا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ صَحَّ بِالنُّمُو
 بِالطَّرْدِ إِنْ حَاكَمْتَ لِلْمُنَاسِبِ
 مَعَ صَحَّةِ الْإِسْنَادِ، وَالتَّجَلُّهْ
 أَدْلَى صَحِيحَةٍ تَضَافَرَتْ
 مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَحَلِّ الْأَشْهَرِ

(١) (مَعَ): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٢) من الانثناء: انعطاف الشيء؛ على الضد من استقامته واعتداله. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٢٨٢/٣٧).

(٣) أعني: أبا يعلى خليل بن عبد الله الخليلي -صاحب الإرشاد-، وشيخه أبا عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم -صاحب المستدرک-. ينظر: المنتخب من الإرشاد للخليلي (= المطبوع باسم الإرشاد) (١/١٦٠-١٦٥)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص (١١٩).

(٤) البيت رقم: (٢٠٧) من ألفية العراقي في علوم الحديث: (التبصرة والتذكرة).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٩٠٦٦) و(٩٢٤٠)، وابن ماجه في سننه برقم: (٣٤٥٨). كلاهما من طريق أبي المنذر ذؤاد بن عتبة، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة مرفوعاً -في قصة الشاكي بطنه- بلفظ: (قُمْ فَصَلِّ؛ فَإِنْ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءٌ). إسناده ضعيف، وإن كان معنى متنه صحيحاً.

(٦) بين هذا البيت وسابقه تضمين؛ أي: واستثنين -أيضاً- استحلالك اطراد الأحاديث المعلة صحيحة الأسانيد في الظاهر، بأن تحكم بصحتها.

٦١. مِنَ الْمُتُونِ دُونَ مَا تَنَبَّهَ أَوْ بِاخْتِصَارٍ، أَوْ رَوَى مَعْنَى بِهِ^(١)

٤- فَضْلٌ: فِي حَدِّ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (٧ آيَات)

٦٢. وَحَدُّهُ: عَرَضُ الْمُتُونِ كُلِّمَا
٦٣. فِي ظَاهِرٍ يَحُولُ عَنْ قَبُولِهِ
٦٤. عَلَى: أَصُولِ الشَّرْعِ، أَوْ: بِأُسُسِ
٦٥. كَذَا عَلَى: حَقِيقَةِ التَّارِيخِ
٦٦. فَكُلُّ ذَا فِي مَتْنِهِ مُعْتَبَرٌ
٦٧. إِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ عَنْ دِيَانَةٍ
٦٨. وَحَيْثُمَا يَأْتِيكَ مَتْنٌ مُشْكِلٌ:
لَاخَ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الْمُدَمَّامَا
مِنْ عَالِمٍ يَسِيرُ مَعَ خُصُولِهِ
عَقْلِيَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَاخْتِرَاسِ
أَوْ: قَائِسِ الرَّسِيخِ بِالرَّسِيخِ
شَرْطَ انْضِبَاطِ السَّلَكِ^(٢)؛ وَالْمُقَرَّرُ:
مَعَ مُكْنَةٍ فِي الْعِلْمِ وَالصِّيَانَةِ
فَسَلَّ بِهِ خَبِيرَ نَقْدٍ يَعْقِلُ

٥- فَضْلٌ: فِي أَسْبَابِ نَقْدِ الْمَتْنِ وَصِفَاتِ الْمَتْنِ الْمُتَّقَدِّ (١١ بَيِّنَات)

٦٩. (مُخَالِفٌ) (مُفَارِدٌ) (مُضْطَرِبٌ):
٧٠. إِلَى الْخِلَافِ): عَارِضُ الْأُصُولَا
٧١. عَنِ النَّبِيِّ^(٣)، أَوْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَا
٧٢. (وَالْفَرْدُ): كَيْفَ كَانَ جَا مُتَّصِفَا^(٤)
٧٣. (فَمُطْلَقٌ فِي مَتْنِهِ): لَا أَصْلَ لَهُ
٧٤. مَحْفُوظُهُمْ^(٦) عَنْهُ، وَعَنْهُ عَمَّا^(٧)
جَوَامِعُ الْأَسْبَابِ؛ (فَالْمُتَنَسِّبُ
كَظَاهِرِ الْقُرْآنِ، أَوْ مَقْبُولَا
أَوْ مَذْهَبِ الرُّوَاةِ لَمْ يُرَاعَا^(٤)
بِالْقَيْدِ، وَالْإِطْلَاقِ، أَوْ مُخْتَلِفَا
(تَقْيِيدُهُ): عَنْ عَالِمٍ؛ فَأَبْطَلَهُ
(وَحُلْفُهُ): تَفْصِيلُهُ مُهِمًّا

(١) كَأَن يَقْتَصِرَ بَعْضُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ عَلَى: عِبَارَةٍ شَهِيرَةٍ وَارِدَةٍ فِي مَتْنِهِ، أَوْ يَخْتَصِرُهُ فَيَتْرَكُ بَاقِيَهُ، أَوْ يَرَوِيهِ بِالْمَعْنَى.

(٢) السَّلَكُ -بِفَتْحِ السِّينِ-: إِدْخَالُ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ تَسْلُكُهُ فِيهِ. أَمَّا بِكَسْرِهَا: فَالْخِيُوطُ، وَاحْدَتُهَا: سِلْكَةٌ. يَنْظُرُ: الْمَحِيطُ لِلصَّاحِبِ (٦/ ١٨٥).

(٣) (النَّبِيِّ): خُفِّتِ الْبَيِّنَاتُ لِمُضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٤) الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

(٥) (جَا): جَاءَ؛ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِمُضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٦) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

(٧) الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ؛ وَأَصْلُهَا: (عَمَّ)؛ أَيُّ: ذَاعَ وَانْتَشَرَ.

٧٥. (وَالْأَضْطِرَابُ): الْإِخْتِلَافُ وَاقِعٌ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عِدَّةٍ؛ وَالْدَّفْعُ: فِي قُوَّةٍ مِّنْ غَيْرِ مَا تَدَاعَى^(١) (وَالْقَلْبُ) (وَالْإِذْرَاجُ): مِنْ صِفَاتِهِ (وَوَاضِعُوهُ كَاذِبُونَ): لَفَقُوا^(٢) فَأَنقَذَ بِهَا مُتُونَ^(٣) مُنْكَرَاتٍ ٧٦. تَقَارُبُ الْوُجُوهِ بِاتِّسَاعِ ٧٧. (فَالْوَهْمُ) (وَالنَّسْيَانُ): مِنْ رُؤَاتِهِ ٧٨. (وَالنَّسْخُ): فِيهِ وَاقِعٌ مُحَقَّقٌ ٧٩. فَدُونَكَ الْأَسْبَابَ وَالصِّفَاتِ:

٦- فَصْلٌ: فِي عِلَاقَةِ نَقْدِ الْمَتَنِ بِمَعْلُومِ الْحَدِيثِ الْأُخْرَى (١٣ بَيِّنًا)

٨٠. (رَوَايَةٌ دِرَآيَةٌ): مَّحْوُطٌ ٨١. فَمِنْهُ: (لِلرَّجَالِ ثَمَّ عِلْقُ) ٨٢. بِمَا يُحِيلُ فِي الْمُتُونِ الْمَعْنَى ٨٣. فَقَدْ يَكُونُ نَمِيَّةً مَّصْنُوعًا: ٨٤. وَمِنْهُ: (عِلْقُ بِاعْتِبَارِ النَّسْبَةِ) ٨٥. (فِي رَفْعِهِ)، (وَوَقْفِهِ)، (وَقَطْعِهِ) ٨٦. فِي^(٦) حَالٍ مَا فِي النَّفْسِ شَيْءٌ قَدْ وَقَعَ ٨٧. (مَنْسُوخُهُمْ)، (غَرِيْبُهُمْ)، (مُخْتَلِفُ) ٨٨. وَمِنْهُ: (الْإِخْتِلَافُ دُوْ عِلَاقَةٍ) ٨٩. (شَوَادُّهَا)^(٨)، (وَمُنْكَرٌ)، (مُضْطَرَبٌ) ٩٠. (تَضَحِيْفُهُمْ)، (تَحْرِيفُهُمْ) مُؤَوَّرٌ وَمِنْهُ: (لِلتَّعْدَادِ عِلْقٌ يُؤَوَّرُ)

(١) أصله: أن يدعوا القوم بعضهم بعضًا، ثم استعمل في المجازات. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٦٢/١٤). والمعنى: تقاربها أو تساويها من غير غلبة.

(٢) لَفَقَ الْكَلَامَ تَلْفِيقًا: زخرفه وموَّهه بالأباطيل والأكاذيب. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٣٦١/٢٦).

(٣) مُتُونَ: مُتُونًا؛ لَمْ تَتَوَّنْ لِمُتُونَ لِمِنْهُ.

(٤) (أَوْ، أَوْ): وَصِلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ فِيهِمَا لِلضَّرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٥) أعني: يفقهه وما يستنبط منه.

(٦) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٧) أعني: زيادات الثقات في متون الأحاديث.

(٨) (شَوَادُّهَا): شَوَادُّهَا؛ تَرَكْتُ تَشْدِيدَ الذَّالِ لِلضَّرُورَةِ الْوِزْنِ.

٩١. (تَوَاتُرُ)، (وَعَكْسُهُ)، (وَالتَّابِعُ) (وَشَاهِدٌ) عَنِ الَّذِي يُضَارِعُ
٩٢. وَجَلُّهَا لَوْلَا الْمُتُونُ مَا عَرَفَ تَمَيِّزَهَا النُّقَادُ مِيزَ الْمُصْطَرَفِ^(١)

٧- فَصْلٌ: فِي مَقَائِسِ نَقْدِ مُتُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَاعْتِبَارَاتِهَا (١٩ بَيْتًا)

٩٣. وَأَطْلَقُوا الْمَقْيَاسَ لِلْمِغْيَارِ وَحَدَّدُوا الْمَقْيَاسَ فِي الْمِقْدَارِ
٩٤. وَحَاكَمُوهُ لِلْأُصُولِ كُلَّمَا مُسْتَشْكَلٌ أَوْ دَى^(٢)، وَعَنْ^(٣) رُبَّمَا
٩٥. فَقَيَّسُوا الْمُتُونُ بِالْكِتَابِ: كَعُمُرِ ذُنْيَانَا مِنَ الْحَقَابِ^(٤)
٩٦. وَأَوَّلَ الْمُتُونِ مَعَ آخِرِهَا: كَرَاهَةِ اللَّقَالِ الْمُحْتَضِرِهَا^(٥)
٩٧. وَمَتْنَهُمْ عَلَى الْمُتُونِ جَرِيًا: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًا^(٦)
٩٨. وَالْمَتْنُ بِالْإِجْمَاعِ جَاءَ أَقْيَسًا: لِدَيْنِهِ قَذْبَاعٌ حُرًّا أَفْلَسَا^(٧)
٩٩. أَوْ خَالَفَتْ مُتُونُهُمْ مَعْلُومًا: مَنْ يَحْمِلُ اسْمًا يُبْقِيهِ مَعْصُومًا^(٨)

- (١) الْمُصْطَرَفُ: الْمُحْتَرَفُ الْبَارِعُ الْكَسُوبُ. ينظر: التلخيص لأبي هلال العسكري ص (١٠٦).
(٢) أَوْ دَى الشَّيْءُ يُودِي إِيدَاءً: إِذَا هَلَكَ وَتَلَفَ. وَأَوْ دَى بِالشَّيْءِ: ذَهَبَ بِهِ وَأَهْلَكَه. ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢٣٣/١).
(٣) عَنْ لِي الشَّيْءُ يَعْزُ وَيُعْنُ: إِذَا عَرَّضَ. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (١٩/٤)، لسان العرب لابن منظور (٢٩٠/١٣).
(٤) حديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة: مخالفٌ لصريح القرآن بنفي علم انتهائها عن كل أحدٍ إلا الله ﷻ.
(٥) في صحيح مسلم برقم: (٤٨٤٧): أثبتت عائشة رضي الله عنها ما يرويه أبو هريرة رضي الله عنه من حديث: (وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ)؛ ثُمَّ نَقَدْتُ فَهَمَّ الْحَدِيثَ بَعْرَضَهُ عَلَى آخِرِهِ؛ فَقَالَتْ: (قَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ وَلَيْسَ بِالَّذِي تَذْهَبُ إِلَيْهِ؛ وَلَكِنْ إِذَا شَخَّصَ الْبَصَرُ، وَحَشَرَجَ الصَّدْرُ...). قال النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم (٤٧/٩): (هذا الحديث يُفسَّرُ آخِرُهُ أَوَّلُهُ، وَيَبِينُ الْمُرَادُ بِبَاقِي الْأَحَادِيثِ الْمَطْلُوقَةِ).
(٦) عرضوا حديث حذيفة رضي الله عنه في جامع الترمذي برقم: (٩٨٦) - بإسناد حسن - قال: (إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ) على أحاديث الصحيحين في ثبوت نعيه رضي الله عنه النجاشي، وزيداً، وجعفرراً، وابن رُوَاحَةَ.
(٧) عرضوا حديث أبي سعيد رضي الله عنه في السنن الكبرى للبيهقي برقم: (٩٨٦): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ حُرًّا أَفْلَسَ فِي دِينِهِ) على كون بيع الحر باطلاً بالإجماع.
(٨) حديث أنس رضي الله عنه في الفردوس للديلمي برقم: (٨٨٣٧): (يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: أَلَيْتُ عَلَى نَفْسِي أَلَّا يَدْخُلَ النَّارَ مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ وَمُحَمَّدٌ) مخالفٌ لما هو معلومٌ من الدين بالضرورة أن النار لا يُجَاوُزُ منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة. ينظر: المنار المنيف لابن القيم ص (٥٧).

١٠٠. وَمُسْتَحِيلُ الْعَقْلِ رَدَّ نَفْسَهُ: كَالْخَيْلِ أَجْرَاهَا فَأَنْشَأَ نَفْسَهُ^(١)
١٠١. تَكْذِيبُهُ لِلْحَسِّ، وَالْمُرَاقِبَةِ: كَعَطْسِهِ رِوَايَةً، وَالْقَهْقَبَةَ^(٢)
١٠٢. أَوْ خَالَفَ التَّارِيخَ، وَالْوَقَائِعَا: تَعَلَّقُ الْإِسْرَاءَ جَاءَ خَادِعًا^(٣)
١٠٣. رَكِيكُهُ الْأَلْفَاطِ، أَوْ مَعْنَاهَا: بِحُلَّةٍ مَعْجُونَةٍ حَلَاهَا^(٤)
١٠٤. [وَمَا بِهِ وَعْدٌ عَظِيمٌ، أَوْ وَعِيدٌ عَلَى حَقِيرٍ، وَصَغِيرَةٍ شَدِيدًا]^(٥)
١٠٥. مَنْ صَامَ يَوْمًا أَجْرُهُ كَأَلْفٍ وَثُومٌ جُمُعَةٍ هَوَى فِي الْحَتَفِ^(٦)
١٠٦. أَوْ صَحَّ عَنْ رَأْيِهِ مَا يُخَالِفُهُ: رِوَايَةُ الدَّوْسِيِّ مَسْحًا مُتْلِفُهُ^(٧)
- ^(٨)

(١) (فَأَنْشَأَ): فَأَنْشَأَ مِنَ الْإِنْشَاءِ؛ أَبْدَلَتْ الهمزة ألفاً لضرورة الوزن.

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إِنَّ اللَّهَ سبحانه خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ، ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا). قال ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٠٥): (هذا حديث لا يُشْك في وضعه، وما وَضَعَ مِثْلَ هَذَا مُسْلِمٌ، وَإِنَّهُ لَمَنْ أَرَكَ الْمَوْضُوعَاتِ وَأَدْبَرَهَا؛ إِذْ هُوَ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ الْخَالِقَ لَا يَخْلُقُ نَفْسَهُ).

(٣) الْقَهْقَب - بالتخفيف - كَالْكَهْكَب: الْبَازَنْجَان. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ٢٦٤)، ناج العروس للزبيدي (٤/ ٩٢). وَأَعْنِي بِالْمُرَاقِبَةِ: الْمَشَاهِدَةُ. حديث: (الْبَازَنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ) مُخَالَفٌ لِلْمَشَاهِدَةِ؛ فَلَوْ أَكَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْرَاضِ لَمْ يَزِدْهَا إِلَّا شِدَّةً. وحديث: (إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْحَدِيثِ فَهُوَ دَلِيلُ صِدْقِهِ) مُخَالَفٌ لِلْحَسِّ؛ لِأَنَّا نَشَاهِدُ الْعَطَاسَ، وَالْكَذِبَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ. ينظر: المنار المنيف لابن القيم ص (٥١).

(٤) حديث سعد بن مالك رضي الله عنه في المستدرک للحاكم برقم: (٤٧٣٨): (أَتَانِي جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِسَفَرٍ جَلَّةٍ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَكَلْتُهَا لَيْلَةً أُشْرِي بِي، فَعَلَقْتُ خَدِيجَةً بِفَاطِمَةَ، فَكُنْتُ إِذَا اسْتَقْتُ إِلَى رَائِحَةِ الْجَنَّةِ شَمِمْتُ رَقَبَةَ فَاطِمَةَ). قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٤): (وقد عَلِمَ الصَّيْبَانُ أَنَّ جَبْرِيلَ لَمْ يَهْبِطْ عَلَى نَبِيْنَا إِلَّا بَعْدَ مَوْلِدِ فَاطِمَةَ بِمَدَّةٍ).

(٥) حديث علي رضي الله عنه في تاريخ دمشق لابن عساكر برقم: (١٤١٠): (تُحْشَرُ ابْنَتِي فَاطِمَةُ وَعَلَيْهَا حُلَّةٌ قَدْ عَجِنَتْ بِمَاءِ الْحَيَوَانِ، فَيَنْظُرُ الْخَلَائِقُ إِلَيْهَا فَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهَا، وَتُكْسَى أَيْضًا أَلْفَ حُلَّةٍ مِنْ حُلَلِ الْجَنَّةِ، مَكْتُوبٌ عَلَى كُلِّ حُلَّةٍ بِحُطٍّ أَخْضَرٍ: (أَدْخِلُوا ابْنَةَ نَبِيِّ الْجَنَّةِ عَلَى أَحْسَنِ صُورَةٍ وَأَحْسَنِ الْكَرَامَةِ وَأَحْسَنِ السَّمَنِ)؛ فَتُرْفُ إِلَى الْجَنَّةِ كَمَا تُرْفُ الْعُرُوسُ، وَتُتَوَّجُ بِتَاجِ الْعِزِّ، وَيَكُونُ مَعَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ جَارِيَةٍ حُورِيَّةٍ عَيْنِيَّةٍ، فِي يَدِ كُلِّ جَارِيَةٍ ...). قال ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٣٩٨): (وهو ركيك اللفظ). وينظر: الزبادات على الموضوعات للسيوطي (٢/ ٦٤٠).

(٦) البيت رقم: (٢٥٥) من ألفية السيوطي في علوم الحديث: (نظم الدرر).

(٧) حديث: (مَنْ صَامَ يَوْمًا كَانَ كَأَجْرِ أَلْفِ حَاجٍّ وَأَلْفِ مُعْتَمِرٍ، وَكَانَ لَهُ ثَوَابُ أَيُّوبَ) فِيهِ إِفْرَاطٌ فِي الْوَعْدِ الْعَظِيمِ عَلَى الْفِعْلِ الْقَلِيلِ، وَحَدِيث: (مَنْ أَكَلَ الثُّومَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؛ فَلَيْتَهُ فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا) فِيهِ إِفْرَاطٌ فِي الْوَعْدِ الشَّدِيدِ عَلَى الْأَمْرِ الصَّغِيرِ. وينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراقي (١/ ٧).

(٨) يُتْلَفُ الْمَتْنُ وَيُعْلَلُ إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِينِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. قال مسلمٌ في التَّمْيِيزِ ص (٢٠٩): (وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَحْفَظْ الْمَسْحَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ لِثَبُوتِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ بِإِنْكَارِهِ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِينِ). وقال الزليعي في نصب الراية (١/ ١٦٩): (وقد ضعف الدارقطني في علله كل ما روي عن أبي هريرة في المسح). ينظر: العلل للدارقطني (٤/ ٢١٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١٥٨/١).

١٠٧. أَوْ وَاحِدٌ مُنْفَرِدٌ فِي حَضْرَةٍ: هَذَا وَصِيِّي رَاجِعًا مِّنْ حَجَّةٍ^(١)
 ١٠٨. وَجُودُهُ مُدَوَّنٌ: مُعْتَبَرٌ تَغْيِيرُهُمْ فِي بَابَةٍ^(٢): مُحَرَّرٌ
 ١٠٩. بِ (لَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ) أَمْثَلُ: الْخِضَرُ، وَالْحِنَاءُ، بَلْهُ الْعَقْلُ^(٣)^(٤)
 ١١٠. وَبَعْضُهُمْ بَعْدَهُ مَقْيَاسًا: إِنْ عَارَضْتَ مُتُونَهُمْ قِيَاسًا
 ١١١. أَوْ خَالَفْتَ أَعْمَالَ أَهْلِ يَثْرِبٍ جُمُهورُهُمْ تَوَارِثًا^(٥)؛ عَرْضًا هَبِ
 ١١٢. فَقَدْ يَجِيءُ نَقْدُهُمْ بِأَكْثَرٍ مِّنْ وَاحِدٍ فِي وَاحِدٍ؛ بِلَا مِرَا^(٦)

٨- فَصْلٌ: فِي نَقْدِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لِمُتُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ (٤٤ بَيْتًا)

١١٣. قَدْ انْتَهَى فِي جِلِيلِهِمْ نَقْدُ السَّنَدِ -أَعْنِي: الصَّحَابَ- كَوْنُهُمْ أَهْلُ الرَّشْدِ^(٧)
 ١١٤. وَكَوْنُهُ -أَعْنِي: النَّبِيَّ- حَيًّا عَادُوا إِلَيْهِ، اسْتَوْضَحُوا خَفِيًّا

(١) قال ابن القيم في المنار المنيف ص (٥٧): (ومنها: أَنْ يَدَّعِي عَلَى النَّبِيِّ أَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا ظَاهِرًا بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ، وَأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى كِتْمَانِهِ وَلَمْ يَقْلُوهُ: أَنَّهُ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ -وَهُمْ رَاجِعُونَ مِنْ حِجَّةِ الْوَدَاعِ-، فَأَقَامَهُ بَيْنَهُمْ حَتَّى عَرَفَهُ الْجَمِيعُ، ثُمَّ قَالَ: (هَذَا وَصِيِّي وَأَخِي وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي؛ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا) ثُمَّ اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى كِتْمَانِ ذَلِكَ وَتَغْيِيرِهِ وَمُخَالَفَتِهِ).

(٢) البَابَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ: الْوَجْهَ الَّذِي يُرَادُ وَيُصْلَحُ. وَهِيَ فِي الْحُدُودِ وَالْحِسَابِ وَنَحْوِهِ: الْغَايَةُ. يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (٤٣٨/١٥).

(٣) يَصِحُّ إِعْرَابُ مَا بَعْدَ (بَلْهُ) مَرْفُوعًا: عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ مُّرَادِفٌ لِكَيْفِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٍ مُّقَدَّمٍ، وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ مُّؤَخَّرٌ. يَنْظُرُ: شَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ (٩٩/٣)، حَاشِيَةِ الصَّبَانِ عَلَيْهِ (٣٠٢/٣).

(٤) الْخِضَرُ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ فِي الْخِضْرِ -كَكَيْدٍ وَكَيْدٍ-؛ وَهِيَ أَفْصَحُ. يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٢/٦٤٨). وَأَحَادِيثُ الْخِضْرِ وَالْحِنَاءِ وَالْعَقْلِ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ. يَنْظُرُ: الْمَوْضُوعَاتُ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٣/٥٥-٥٦)، الْمَنَارُ الْمَنِيفُ لِابْنِ الْقَيْمِ ص (٦٦-٦٧) وَ(١٣١)، تَذَكُّرَةُ الْمَوْضُوعَاتِ لِلْفَتْنِيِّ ص (٢٨).

(٥) هَذِهِ الْمَقَائِسُ الثَّلَاثَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا؛ وَهِيَ: عَرْضُ الْمَتْنِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَعَرْضُهُ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَعَرْضُهُ عَلَى الْعَمَلِ الْمَتَوَارِثِ لَدَى جَمُهورِ الْأُمَّةِ.

(٦) (بِلَا مِرَا): بِلَا مِرَاءٍ؛ وَهُوَ الْجِدَالُ. أَي: قَدْ يَسْتَعْمِلُ النَّاقِدُ أَكْثَرَ مِنْ مَقْيَاسٍ وَاحِدٍ فِي نَقْدِهِ مَتْنِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

(٧) أَي: عَلَى عَدَالَتِهِمْ بِتَعْدِيلِ اللَّهِ ﷻ لَهُمْ، وَرِضَاهُ وَرِضَا نَبِيِّهِ ﷺ عَنْهُمْ؛ فَهَمَّ فِي غَايَةِ التَّقْوَى وَالصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ وَالْإِحْتِيَاظِ.

١١٥. فَذَا أَبُو بَكْرٍ ^(١)، وَهَذِي عَائِشَةُ ^(٢) لَمْ يَفْتَتُوا مُسْتَوْثِقِينَ رَأَيْشَهُ ^(٣)
 ١١٦. وَبِتَمَامِ الضُّبْطِ مُعْظَمٍ وَصِفٍ وَنَزَرُهُمْ قَدْ رُوجِعُوا حَتَّى كُشِفَ ^(٤)
 ١١٧. نَاهِيكَ أَنَّ مُصْطَفَانَا نَوَّهَا: بِالْمَتْنِ حِفْظًا ^(٥)، وَضَعَهُ قَدْ نَبَّهَا ^(٦)
 ١١٨. فَاسْتَبْطَنُوا عِلْمَ الْعُلُومِ مَنَهَلًا: نَقَدَ الْمُتُونِ ^(٧)؛ حَيْثُ جَاءَ أَوَّلًا ^(٨)
 ١١٩. وَهُمْ مَعَ الْمُتُونِ زُمَرَتَيْنِ: (تَوَقَّفُوا)، (وَأَعْمَلُوا رَجُلَيْنِ)
 ١٢٠. (فَوَاقِفٌ): مُسْتَمْسِكٌ بِظَاهِرٍ نَصِّ الْمُتُونِ؛ دُونَ مَا تَكَاثَرَ

(١) أخرج أبو داود في سننه برقم: (٢٨٩٤) من حديث قبيصة بن ذؤيب: جَاءَتْ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا؟ فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَرْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ؛ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ). فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ؛ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ. قال الأرنؤوط: (حديث صحيح).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه برقم: (١٠٣) عن ابن أبي مليكة: (أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ؛ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ).

(٣) يقال: أَمْرَاشُ وَرَأِشٌ؛ أي: ضعيفٌ هزيلٌ يحتاج تقويةً؛ شُبَّهَ بِالرَّيشِ: لضعفه وخِفَّتِهِ. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦/ ٣١٠)، تاج العروس للزبيدي (١٧/ ٢٣٢). والمقصود: مستوثقين ما يظنون ضعف صدوره عن النبي ﷺ.

(٤) نحو: حديث الاستئذان ثلاثاً بين أبي موسى وعمر -رضي الله عنهما- في الصحيحين البخاري برقم: (٦٢٤٥) ومسلم برقم: (٢١٥٣): (إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ: فَلْيَرْجِعْ) فقال عمر: (وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ). ونحو: حديث القضاء في السَّقَطِ بين عمر والمغيرة -رضي الله عنهما- في الصحيحين البخاري برقم: (٦٩٠٧) ومسلم برقم: (١٦٨٩): (سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِغَيْرَةٍ؛ عَبْدٌ أَوْ أَمِيَّةٌ) فقال عمر: (أَنْتَ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا).

(٥) كما في حديث البراء ﷺ في الصحيحين البخاري برقم: (٢٤٧) ومسلم برقم: (٢٧١٠) في دعاء الاضطجاع للنوم: قال: فَلَمَّا بَلَغْتَ: اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ؛ قُلْتُ: وَرَسُولِكَ. قَالَ ﷺ: (لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسَلْتَ)، واللفظ للبخاري.

(٦) أخرج أحمد في مسنده برقم: (١٦٠٥٨) و(٢٣٦٠٦): عن أبي حميد وأبي أسيد -رضي الله عنهما-: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينَ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ: فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ. وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَنْكِرُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَنْفِرُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ: فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ). قال الأرنؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

(٧) بدلٌ من: (علم العلوم).

(٨) استبطن الشيء: سار في بطنه ووسطه؛ فعرف باطنه وكُنْهه. ينظر: شمس العلوم للحميري (١/ ٥٦٢)، تاج العروس للزبيدي (٣٤/ ٢٦٣). والمعنى: أن نقد المتن أول علوم الحديث وجوداً، وهو الذي اعتمد عليه الصحابة ﷺ في نقد الحديث واستبطونه؛ لأن نقد الإسناد لم يكن قد وُجِدَ بعدُ، ولأنهم على تمام العدالة، ومعظمهم على تمام الضبط، ومن خف ضبطه منهم أو وهم روجع: فصَحَّ حديثه.

١٢١. مِمَّا^(١) يَجُوزُ فِي الْحَجَى^(٢) تَأْوِيلُهُ أَوْ كَانَ مَقْبُولًا لَهُ تَعْلِيلُهُ^(٣)
١٢٢. فَمِنْهُمْ: عِمْرَانُ^(٤) وَالِدُّوسِيُّ وَعَابِدُ^(٥) فَقِيهُنَا الذَّكِيُّ
١٢٣. فِي آخِرِينَ: مَانِعِينَ نَقْدًا صَيَانَةً، تَهْيِيبًا، وَقَضْدًا
١٢٤. مُغَاضِبًا عِمْرَانُ مِنْ بَشِيرٍ فِي مَتْنِهِ: الْحَيَاءُ كُلُّ خَيْرٍ^(٦)
١٢٥. وَذَا أَبُو هُرَيْرَةَ^(٧) فِي: الطَّيْرَةِ^(٨) وَضَوْءِ نَارٍ^(٩)، ابْنِ الزَّنَا^(١٠) مُدَكِّرُهُ

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) الحجى - مقصور -: العقل. والجمع: الأحجاء. ينظر: المحيط للصاحب (٣/ ١٤٠)، لسان العرب لابن منظور (١٤/ ١٦٦).

(٣) يعني: يتوقفون عن نقد متون الأحاديث، ولا يكتفون من تأويلها وتعليلها، وإن احتملت محملاً صحيحاً مقبولاً عقلاً.

(٤) ابن حُصَيْنٍ الخزاعي رحمته الله.

(٥) عبد الله بن عمر بن الخطاب رحمته الله.

(٦) في الصحيحين البخاري برقم: (٦١١٧) ومسلم برقم: (٣٧) - واللفظ لمسلم - : كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ - وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ - فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ)، قَالَ: أَوْ قَالَ: (الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ). فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ - أَوِ الْحِكْمَةِ - : أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارًا لِلَّهِ، وَمِنْهُ ضَعْفٌ. قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَى أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ. قَالَ: فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَأَعَادَ بُشَيْرٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ. قَالَ: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنَّا يَا أَبَا نَجِيدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(٧) (أَبُو هُرَيْرَةَ): ضَرَفَ لضرورة الوزن.

(٨) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن حديث الطيرة ويمنع عرضه وتأويله = ما جعل عائشة رضي الله عنها ترد عليه. أخرج أحمد في مسنده برقم: (٢٦٠٣٤) و(٢٦٠٨٨): عَنْ أَبِي حَسَّانِ الْأَعْرَجِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَا: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: (إِنَّمَا الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالذَّائِبَةُ، وَالِدَارُ). قَالَ: فَطَارَتْ شِقَّةٌ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ، وَشِقَّةٌ فِي الْأَرْضِ. فَقَالَتْ: وَالَّذِي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ مَا هَكَذَا كَانَ يَقُولُ، وَلَكِنْ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: (كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ وَالِدَارِ وَالذَّائِبَةُ). ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ...﴾ [سورة الحديد، ٢٢].

(٩) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن الوضوء مما مست النار: حيث روي يتوضأ في المسجد من أثوار أقيط كما في صحيح مسلم برقم: (٣٥٢) وقال: لَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: (تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) = ما جعل ابن عباس - رضي الله عنهما - يرد عليه. أخرج الترمذي في جامعه برقم: (٧٩): فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَتَتَوَضَّأُ مِنَ الدَّهْنِ؟ أَتَتَوَضَّأُ مِنَ الْحَمِيمِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا.

(١٠) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن ولد الزنا شر الثلاثة - أي: أشر من أبويه، أو تجسد الشر ثلاثته فيه - ، فيما أخرج أبو داود في سننه برقم: (٣٩٦٣): قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ). وقال: (لَأَنَّ أُمَّعَ يَسُوطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدُ زَيْنَةَ). قال الأرنؤوط: (إسناده صحيح) = ما جعل بعض الصحابة رضي الله عنهم يردون عليه. قال جمال الدين السملطي في المعتمر من المختصر (٢/ ٧١): (وقيل لابن عمر: يقولون: (وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ)؛ فقال: بل هو خير الثلاثة. وقد أعتق عمرُ عبيداً من أولاد الزنا ... وروي عن عائشة أنه بلغها حديث أبي هريرة: (وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ)؛

١٢٦. وَمَتْنُهُمْ: أَمَوَاتِنَا تُعَذَّبُ لَمَّا رَأَى ابْنُ عُمَرَ^(١) مَنْ نَحَبُوا^(٢)
 ١٢٧. (وَالزُّمْرَةُ الْأُخْرَى): تَرَى إِعْمَالًا بِعَرَضِهِ عَلَى الْكِتَابِ حَالًا
 ١٢٨. إِنْ نَمَّ إِشْكَالٌ، خَلَا تَأْوِيلًا مُسْتَحْضِرِينَ لِلنَّبِيِّ^(٣) مَا قِيلًا
 ١٢٩. فَمِنْهُمْ: الْأُمُّ الرَّوْومُ^(٤) عَائِشَةُ
 ١٣٠. فِي جَمْعٍ نَقَدَهَا الْوَفِيرِ^(٥)؛ أَمْسَى
 ١٣١. وَمِنْهُمْ: الْخَطَّابُ مِمَّنْ بَرُّوا
 ١٣٢. عَلَيْنَا أَبُو ثَرَابٍ، وَابْنُ أُمِّ
 ١٣٣. فَأَمَّنَا نَاقِدَةً مُتُونًا مَذْكُورَةً فِيمَا مَضَى عَزِينًا^(٨)

فقلت: يرحم الله أبا هريرة، أساء سمعًا فأساء إجابة؛ إنما كان هذا في رجل يؤذي رسول الله ﷺ؛ فقال: أما إنه مع أبيه. ولد زنا؛ هو شر الثلاثة).

(١) (ابن عمر): صُرِفَ لضرورة الوزن.

(٢) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه: ففي الصحيحين البخاري برقم: (١٢٨٦) ومسلم برقم: (٩٢٨) - واللفظ للبخاري: - عن ابن أبي مليكة قال: تُوِفِّتْ ابْنَةُ لُعْثَمَانَ بَمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِشَهِدِهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ لِعُمَرَوِ بْنِ عُثْمَانَ: أَلَا تَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ؛ فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنْ السَّمِيتُ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) = مَا جَعَلَ عَائِشَةُ ﷺ تَرُدُّ عَلَيْهِ. ففي الصحيحين البخاري برقم: (٣٩٧٨) ومسلم برقم: (٩٣٢) - واللفظ لمسلم: - عن عروة قال: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: (إِنْ السَّمِيتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ)؛ فَقَالَتْ: وَهَلْ. إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ الْآنَ). قَالَتْ: وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلْبِ، وَفِيهِ قَتْلَى بَدَرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ: (إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ). إِنَّمَا قَالَ: (إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ). ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْوَقْءَ﴾ [سورة النمل، ٨٠]، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ﴾ [سورة فاطر، ٢٢]. يَقُولُ: حِينَ تَبَوَّؤُوا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ.

(٣) (للنبي): خُفِّفَتِ الْبَاءُ لضرورة الوزن.

(٤) يقال: أُمُّ رَوْومٍ: إِذَا كَانَتْ حَانِيَةً عَلَى الْوَلَدِ، رَفِيقَةً عِنْدَ رِضَاعِهَا. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٣٢/ ٢١٠).

(٥) نحو: كتاب الإجابة لبدر الدين الزركشي الذي أهداه لبرهان الدين ابن جماعة، وأصله لأبي منصور عبد المحسن بن محمد الشيجي البغدادي، وقد سمي كتابه: رد العقول الطائشة. ونحو: كتاب عين الإصابة لجلال الدين السيوطي؛ خلا الكتب والرسائل المعاصرة المفردة لنقودها.

(٦) عبد الله بن عباس ﷺ.

(٧) عبد الله بن مسعود الهذلي ﷺ.

(٨) أي: متفرقة فيما سبق؛ نحو: البيت: (٩٦) نقدت على أبي هريرة ﷺ متن حديث كراهة لقاء الله ﷻ، والبيت: (١٢٥) نقدت عليه متن حديث الطيرة، ومتن حديث ولد الزنا، والبيت: (١٢٦) نقدت على ابن عمر ﷺ متن حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، ولتنظر حواشيه.

١٣٤. وَمَتْنٌ: رُؤْيَا النَّبِيِّ رَبِّهِ^(١) وَكَفَنَ مِنْ حَبْرَةٍ فَاشْتَبَهُوا^(٢)
 ١٣٥. وَكَالْنَسَاءِ^(٣) فِي الْقَطْعِ لِلصَّلَاةِ^(٤) وَكَالْوُضُوءِ^(٥) لِحَامِلِي الْأَمْوَاتِ^(٦)
 ١٣٦. وَذَا عُمَرُ^(٧) فِي مَتْنِهِمْ: لَا سَكْنَى^(٨) وَذَا عَلِيٌّ لِلْأَشْجَعِيِّ^(٩) تَعَنَّى^(١٠)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٤٥٧٤): عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّتَاهُ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شِعْرِي مِمَّا قُلْتُ!؛ أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَنْ حَدَّثَكُنَّ فَقَدْ كَذَبَ؟ مَنْ حَدَّثَكَ أَنْ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ؛ ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام، ١٠٣]؛ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [سورة الشورى، ٥١].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٩٤١): عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ؛ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ؛ أَمَّا الْحُلَّةُ: فَإِنَّمَا شَبَّهَ عَلَى النَّاسِ فِيهَا أَنَّهُا اشْتَرَبَتْ لَهُ لِيَكْفَنَ فِيهَا؛ فَتَرَكْتُ الْحُلَّةَ، وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ. قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي الْإِجَابَةِ ص (٩٣): (رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ؛ أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السَّيْتِيُّ فِي كِتَابِهِمْ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ بَيَّنَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْإِشْتِبَاهَ فِي ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهَا). وَيَنْظُرُ: السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٣/ ٥٦١-٥٦٢).

(٣) (وَالنِّسَاءُ): وَكَالْنِسَاءِ؛ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٤) أخرج البخاري في صحيحه برقم: (٤٩٢) ومسلم في صحيحه برقم: (٢٧٠) -واللفظ للبخاري-: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرَأَةُ؛ فَقَالَتْ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ وَالْكَلابِ! وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصْلِي، وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُبْلَةِ مُضْطَجِعَةٌ؛ فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَةَ فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَأَنْسَلَ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ.

(٥) (وَالْوُضُوءُ): وَكَالْوُضُوءِ؛ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٦) أخرج أبو داود في سننه برقم: (٣١٦٢) وأحمد في مسنده برقم: (٩٨٦٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ عَسَلَ مِيتًا، فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ). قَالَ الْأَرْنَؤُوطُ: (رَجَالَهُ ثَقَاتٌ رَجَالُ الشَّيْخِينَ، غَيْرُ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَامَةِ صَدُوقٌ كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا وَوَقْفِهِ). قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي الْإِجَابَةِ ص (١٢٢): (فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (أَوْ نَجَسَ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ؟، وَمَا عَلَى رَجُلٍ لَوْ حَمَلَ عَوْدًا!). وَاعْلَمْ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ الْوُضُوءَ مِنْ حَمَلِهِ؛ مِنْهُمْ: عَائِشَةُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمَنْهُمْ: حَذِيفَةُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ وَهُوَ يَقْوِي إِنْكَارَ عَائِشَةَ؛ لَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ). وَيَنْظُرُ: السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (١/ ٤٤٨-٤٥٢).

(٧) (وَذَا عُمَرُ): شَكَّنَتْ الرَاءَ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٨) أخرج الترمذي في جامعه برقم: (١١٨٠): عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا سَكْنَى لَكَ وَلَا تَفَقَّة). قَالَ مُغِيرَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِأَبِي رَاهِمٍ؛ فَقَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَا نَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ أَمْرَةٍ؛ لَا تُدْرِي أَحْفَظْتُ أَمْ نَسِيتُ؟! وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السَّكْنَى وَالتَّفَقَّةَ. وَقَالَ عَقِيْبُهُ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ). فَرَدَّ عُمَرُ حَدِيثَ فَاطِمَةَ لَهَا خَالَفَ صَرِيحَ الْقُرْآنِ فِي اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [سورة الطلاق، ١] يدل أن المعتدة لا تخرج من بيتها.

(٩) (وَذَا عَلِيٌّ لِلْأَشْجَعِيِّ): حُفِّتِ الْيَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(١٠) أخرج أبو داود في سننه برقم: (٢١١٦) والترمذي في جامعه برقم: (١١٤٥) والنسائي في سننه الصغرى برقم: (٣٣٥٥) و(٣٥٢٤) -بإسنادٍ صحيحٍ واللفظ للترمذي-: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ

١٣٧. وَالْهَاشِمِيُّ ^(١) فِي: رُؤْيَا الْجَنَانِ ^(٢) ﴿حَرْتُ لَكُمْ﴾ وَمَوْضِعُ الْإِتْيَانِ ^(٣)
 ١٣٨. وَالْهَذَلِيُّ لِلدَّخَانِ: ﴿كَاشِفُوا﴾ ^(٤) لِمَا رَوَى فِي كِنْدَةَ ^(٥) مُعْتَكِفُ ^(٦)

عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَيَّانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِنَّا، مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ؛ فَفَرَحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَتِهِ بِرَقْمٍ: (٩٣١) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَتِهِ الْكُبْرَى بِرَقْمٍ: (١٤٤٢٤) - بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ -
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: لَا يَقْبَلُ قَوْلُ أَعْرَابِيٍّ مِنْ أَشْجَعٍ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ. إِلَّا أَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ بِرَقْمٍ: (١٠٨٩٤) أَخْرَجَهُ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ -: أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَجْعَلُ لَهَا الْمِيرَاثَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَا يَجْعَلُ لَهَا صَدَاقًا. وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا تَصَدِّقُ الْأَعْرَابَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) (وَالْهَاشِمِيُّ): خَفَّتِ الْبَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٢) الْجَنَانُ: أَبُو الْجَنِّ، وَالْجَمْعُ: الْجَنَانُ. يَنْظُرُ: تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزَّيْدِيِّ (٣٧٠/٣٤). أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٧٧٣) وَ (٤٩٢١) وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٤٤٩) - وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ -: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عِكَاظٍ، وَقَدْ حَبِلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ... فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَهَنَّا لِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَيْنَا قَوْمَهُمْ، وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [سورة الجن: ٢]، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ، وَإِنَّمَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ. قَالَ الْإِدْلَبِيُّ فِي مَنْهَجٍ نَقَدَ الْمُتَنَ ص (١٥٨-١٥٩): (فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَا قَرَأَ عَلَى الْجِنِّ وَلَا رَأْيَ؛ يَرِيدُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى مَنْ يَرَوِي مَا يَخَالِفُ قَوْلَهُ لِمَخَالَفَتِهِ النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ؛ فَالظَّاهِرُ مِنَ الْآيَاتِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَ إِلَى رَسُولِهِ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ مِنْهُ الْقُرْآنَ دُونَ أَنْ يَقْرَأَ هُوَ عَلَيْهِمْ لِيَسْمَعَهُمْ، وَأَمَرَ ﷺ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: أَنْ يُبَلِّغَ وَحْيًا أَوْحَى إِلَيْهِ بِهِ؛ وَهُوَ أَنْ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ قَدْ اسْتَمَعُوا الْقُرْآنَ).

(٣) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَتِهِ بِرَقْمٍ: (٢١٦٥) - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ -: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ - وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ - أَوْهَمَ؛ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ -، مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودٍ - وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ - ... وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ ... فَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحًا مُتَكْرَرًا ... فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ؛ فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ ...؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٣] أَي: مُقْبِلَاتٍ وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ؛ يَعْنِي بِذَلِكَ: مَوْضِعَ الْوَلَدِ. قَالَ الْإِدْلَبِيُّ فِي مَنْهَجٍ نَقَدَ الْمُتَنَ ص (١٥٦): (أَيَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَايَتَهُ وَنَقَدَهُ لِرَوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ: (يَعْنِي بِذَلِكَ: مَوْضِعَ الْوَلَدِ)؛ فَقَدْ أَخَذَهَا مِنْ نَصِّ الْآيَةِ: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾، وَلِذَلِكَ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ أَي: كَيْفَ شِئْتُمْ مِنْ الْحَالَاتِ الَّتِي تَرِيدُونَهَا، وَرَوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ مُخَالَفَةٌ لِنَصِّ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ إِيْتِيَانِ الدَّبَرِ لَيْسَ إِيْتِيَانِ مَوْضِعِ الْحَرْثِ).

(٤) فِي سُورَةِ الدَّخَانِ: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ [الآية: ١٥].

(٥) كِنْدَةَ - بِكَسْرِ الْكَافِ -: أَبُو الْحَيِّ وَالْقَبِيلَةُ مِنَ الْيَمَنِ؛ فَيَكُونُ الْقَاصُّ هُنَاكَ فِيهِمْ، أَوْ عَلَى أَبْوَابِهِمْ فِي مَخْلَافِهِمْ. وَقِيلَ: الْمَقْصُودُ: بَابُ كِنْدَةَ: بَابُ شَهِيرٍ فِي الْكُوفَةِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مِنْ بِلَادِ تِيْمَاءَ. يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ رِسْلَانَ عَلَى سَنَنِ ابْنِ دَاوُدَ (١٤/٦١٠)، عَوْنُ الْمَعْبُودِ لِلْعَظِيمِ إِبَادِي (٩/٣٥٧)، الْكُوكَبُ لِلْهَرَرِيِّ (٢٥/٤٠٤). وَصُرِّفَتْ (كِنْدَةُ) فِي الْبَيْتِ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٦) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٤٧٧٤) وَ (٤٨٠٩) وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٢٧٩٨) - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ -: عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ جُلُوسًا - وَهُوَ مُضْطَجِعٌ بَيْنَنَا -؛ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا

١٣٩. فَكُلُّهُ وَعَیْرُهُ: قَدْ أُثِرَا
عَنِ الصَّحَابِ، وَبِهِمْ تَأَثَّرَا
١٤٠. مِنْ^(١) بَعْدُ فِي صَوْغِ التَّقْوِيدِ لِلْمُتُونِ:
جَمَاعَةٌ مَرَضِيَّةٌ عَبْرَ السَّنِينَ
١٤١. فَعَنْهُمْ أَسْوَقُ بَعْضُ الْأَمْثَلِ
وَيُمْكِنُ الرُّجُوعُ فِيهَا بِالصَّلَةِ
١٤٢. بِكُتُبِنَا^(٢) الْعَصْرِيَّةِ الْمُفْرَدَةِ
إِشَارَةً؛ لَا لَحْظَةً بِلَحْظَةٍ
١٤٣. فَأُورِدَ الْمِثَالُ عَنْ أَيْمِهِ
أَوْ أُسْمِيَ الْكِتَابُ بِالْمِظَنَّةِ^(٣)
١٤٤. فَأَحْمَدُ^(٤) فِي: (مَتْنِ الْإِعْتِزَالِ)^(٥)
وَالشَّافِعِيُّ^(٦) فِي: (الِاخْتِلَافِ) عَلِيٍّ^(٧)
١٤٥. (مُؤَرِّخُ): مُحَمَّدٌ أَمِيرُنَا^(٨)
وَمُسْلِمٌ: (تَمْيِيزُهُ) قَرِيرُنَا^(٩)
١٤٦. وَفِي (الْمَعْلَلَيْنِ): تَرْمِذِي^(١٠)
(كَبِيرُهَا) وَ(الْمُجْتَبَى): نَسَوِي^(١١)

عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْ قَاصًّا عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ يَقْصُ وَيَرْعُمُ، أَنْ آيَةَ الدُّخَانِ تَجِيءُ فَتَأْخُذُ بِأَنْفَاسِ الْكُفَّارِ، وَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ كَهَيْئَةِ الزَّكَامِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَجَلَسَ وَهُوَ غَضْبَانٌ ... إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْبَارًا، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ سَبِّحْ كَسَبْعِ يُونُسَ). قَالَ: فَأَخَذْنَاهُمْ سَنَةً حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ مِنَ الْجُوعِ، وَيَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ أَحَدُهُمْ فَيَبْزِي كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ؛ فَأَتَاهُ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ جِئْتَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنْ قَوْمُكَ قَدْ هَلَكُوا؛ فَاذْعُ اللَّهُ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ • يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْكُمْ عَائِدُونَ﴾ [سورة الدخان: ١٠-١٥]. قَالَ: أَفِيكشَفَ عَذَابُ الْآخِرَةِ!؟

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٣) أي: على مظنة رجوعك إليه والإفادة منه في نقد صاحبه لبعض المتون الحديثية.

(٤) (فَأَحْمَدُ): صُرِفَ لضرورة الوزن.

(٥) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) في كتابه: (المسند) وغيره. فقد أخرج في المسند - بإسناد صحيح - برقم: (٨٠٠٥) حديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: (يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ). قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَرَلُوهُمْ). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: وَقَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: (أَضْرِبْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). يَعْنِي قَوْلَهُ: (اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَصْبِرُوا).

(٦) (وَالشَّافِعِيُّ): حُقِّقَتِ الْيَاءُ لضرورة الوزن.

(٧) محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في كتابه: (اختلاف الحديث).

(٨) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في تواريخه الثلاثة: (الكبير)، و(الأوسط)، و(الصغير).

(٩) مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) فيما وصلنا من كتابه: (التمييز).

(١٠) محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في كتابه المفرد: (العلل) الملقب بالكبير، والآخر الملحق بالجامع: (العلل) الملقب بالصغير.

(١١) أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) في كتابه: (السنن) الملقب بالكبرى، و(المجتبى منها) الملقب بالصغرى.

١٤٧. طَحَاوٍ ^(١)، وَالبُسْتِي: (بَطْنُ الْمُصْطَفَى) ^(٢) خَطَّابٌ ^(٣)، وَابْنُ فُورَكٍ ^(٤) تَعَطَّفَا ^(٥)
 ١٤٨. وَإِبْنُ حَزْمٍ فِي: (زَوَاجِ رَمَلَةٍ) ^(٦) وَالبَيْهَقِيُّ ^(٨) فِي: (جُلُّ كُتُبٍ) أَوْفَتْ ^(٩)
 ١٤٩. وَذَا الْخَطِيبُ فِي: (بَهْوَ خَانَتٍ) ^(١٠) وَبَرُّنَا: (تَضَعِيفُهُ لِلْقِيَمَةِ) ^(١١)

(١) أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) في كتابه: (شرح مشل الآثار)، و(شرح معاني الآثار) وغيرهما. وَحَذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ (طَحَاوٍ) لضرورة الوزن.

(٢) محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه: (الصحيح)، و(المجروحين) وغيرهما. فقد أخرج في صحيحه برقم: (٣٥٧٩) حديث أنس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَا تُوَاصِلُوا). قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ. قَالَ: (إِنِّي لَسْتُ كَأَخَدِكُمْ؛ إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى). وقال عقيبه: (هذا الخبر دليل على أن الأخبار التي فيها ذكر وضع النبي ﷺ الحَجَرَ على بطنه: هي كلها باطِل؛ وإنما معناها: الحُجْر لا الحَجَر، ... إذ الله جل وعلا كان يُطْعِمُ رسول الله ﷺ ويسقيه إذا واصل؛ فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال؛ حتى يحتاج إلى شَدِّ حَجَرٍ على بطنه؟ وما يغني الحَجَر عن الجوع).

(٣) حمَّد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ) في شرحه على: (صحيح البخاري)، و(سنن أبي داود) وغيرهما.

(٤) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري (ت ٤٠٦هـ)، في كتاب: (مشكل الحديث وبيانه) وغيره.

(٥) كلاهما تحننا وأشققا؛ فأكرما بما ألفاه وشرحا.

(٦) (وَإِبْنٌ): قُطِعَتِ الْيَاءُ لضرورة الوزن.

(٧) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) في كتابه: (المحلى بالآثار) و(الإحكام) وغيرهما. فقد قال في الإحكام (١٩٩/٦): (وهذا الحديث الذي فيه: أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ بَعْدَ إِسْلَامِهِ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَجْتَنِبُونَهُ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ أَمْ حَبِيبَةَ، وَأَنْ يَسْتَكْتَبَ ابْنَهُ مَعَاوِيَةَ، وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ -يعني: نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ-؛ وَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ الْبَحْتُ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْ حَبِيبَةَ كَانَ وَهِيَ بَارِضُ الْحِشَّةِ مَهْجَرَةٌ، وَأَبُو سَفْيَانَ كَانَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْفَتْحِ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ، وَلَمْ يُسَلِّمْ أَبُو سَفْيَانَ إِلَّا لَيْلَةَ يَوْمِ الْفَتْحِ؛ وَلِأَنَّ الصَّحِيحَ عَنْهُ ﷺ قَوْلُهُ: إِنَّا لَا نَسْتَعْمَلُ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادِهِ).

(٨) (وَالْبَيْهَقِيُّ): خُفِّتِ الْيَاءُ لضرورة الوزن.

(٩) أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في معظم كتبه، وأهمها: (السنن الكبرى) و(الجامع في شعب الإيمان).

(١٠) أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه: (تاريخ بغداد) وغيره. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/٢٢٤): (قال أبو الحسن الهمداني: أظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي ﷺ الجزية عن الخيابة، وفيه شهادة الصباحية؛ فعرضه الوزير على أبي بكر [الخطيب]؛ فقال: هذا مزور. قيل: من أين قلت هذا؟ قال: فيه: شهادة معاوية، وهو أسلم عام الفتح بعد خير، وفيه: شهادة سعد بن معاذ، ومات قبل خير بسنين).

(١١) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) في كتابه: (الاستذكار)، و(التمهيد) وغيرهما. فقد علّق في الاستذكار (٧/٢٠٩) على حديث الموطأ: أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَأَنْتَحَرَوْهَا؛ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ فَأَمَرَ عُمَرُ كَثِيرَ بَنِ الصَّلْتِ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا عَزَمَتِكَ غَرْمًا يَشْقَى عَلَيْكَ. ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَنِيِّ: كَمْ تَمَنُّ نَاقَتِكَ؟ قَالَ الْمُزَنِيُّ: قَدْ كُنْتُ وَاللَّهِ أَمْنَعُهَا مِنْ أَرْبَعِمِئَةِ دِرْهَمٍ. فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِمِئَةَ دِرْهَمٍ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: (أَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ الْمَوْطَأِ، وَهُوَ حَدِيثٌ لَمْ يَوْتِ عَلَيْهِ، وَلَا قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَلَا رَأَى، وَالْعَمَلُ بِهِ إِنَّمَا تَرَكَهُ -والله أعلم-؛ لظاهر القرآن والسنة المجتمع عليهما).

١٥٠. كَذَا أَبُو عَبَّاسِنَا: (إِيْمَاءُ) ^(١) وَالْعَرَبِيُّ: (شُرُوحُهُ) نَمَاءُ ^(٣)
١٥١. وَذَا: (كِتَابُ الْوَضْعِ) لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ^(٤) وَظَفَرِب: (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) لِلْفَوْزِ ^(٥)
١٥٢. (مُتَرَجِمُونَ): ذَهَبِي ^(٦) حَصِيفُ ^(٧)
١٥٣. خَلِيلُ ^(٩)، وَابْنُ رَجَبٍ ^(١٠) وَحَجَرٍ ^(١١):
١٥٤. نِتَاجُهُمْ ^(١٢) فِي الْوَضْعِ، وَالْإِرْسَالِ
١٥٥. رِجَالِهِمْ، وَالشَّرْحِ، وَالْغَرِيبِ
١٥٦. عَلَى اخْتِلَافٍ مَنَهَجِ الْهُدَاةِ
١٥٧. فَكُلُّ ذَا: دَلِيلُنَا عَلَى الْوُجُودِ
وَالْعَرَبِيُّ: (شُرُوحُهُ) نَمَاءُ ^(٣)
وَظَفَرِب: (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) لِلْفَوْزِ ^(٥)
وَقِيْمُ: (مَنَارُهُ الْمُنِيفُ) ^(٨)
(كُتُبُهُمْ)، فِي آخِرِينَ آثَرِ
تَارِيخِهِمْ، وَالسُّؤْلِ، وَالْإِعْلَالِ
وَطَالِعِ الدَّقِيقَ مِنْ ضُرُوبِ
تَمْيِيزُهُمْ: وَفَاقَ فَضْلٍ آتِي ^(١٣)
فِي نَقْدِ مَتْنٍ بَادِيًا مَرَّ الْعُقُودُ

- (١) أحمد بن طاهر أبو العباس الداني (ت ٥٣٢هـ) في كتابه: (الإيْمَاءُ إِلَى أَطْرَافِ أَحَادِيثِ كِتَابِ الْمَوْطَأِ).
(٢) (وَالْعَرَبِيُّ): خُفِّتَ الْبَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.
(٣) محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في شروحه: (القبس) و(المسالك) و(عارضة الأهودي).
(٤) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه: (الموضوعات).
(٥) يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) في شرحه على مسلم، المسمى: (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج). وَخُفِّتَ الْبَاءُ فِي (النَّوَوِيِّ) لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.
(٦) (ذَهَبِي): خُفِّتَ الْبَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.
(٧) محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتبه في التواريخ والتراجم: (تاريخ الإسلام)، و(سير أعلام النبلاء)، و(مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ)، و(المغني)، وغيرها.
(٨) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في كتابه: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف).
(٩) خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي (ت ٧٦١هـ) في كتبه، وأهمها: (التنبيهات المجملة على المواضع المشككة). وَثُبِعَ اسْمُهُ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْبَيْتِ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.
(١٠) عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) في شرحه على: (صحيح البخاري) و(علل الترمذي)، وغيرها.
(١١) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في شرحه: (فتح الباري)، وفي كتبه في التراجم والتخريج.
(١٢) بين هذا البيت وسابقه تضمين.
(١٣) هو الآتي بعنوان: في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية.

٩- فصل: في مناهج العلماء في نقد مثنون الأحاديث النبوية (٦٢ بيتاً)

١٥٨. وَبَاعَثَ الْخِلَافَ فِي الرُّسُومِ: تَجَوِيزُهُمْ لِلْعَقْلِ فِي الْعُلُومِ
 ١٥٩. تَأْكِيدُهُ، تَقْدِيمُهُ، إِعْمَالُهُمْ أَصُولَ فَقْهِ، مَعَ^(١) تَنَاءٍ بَيْنَهُمْ
 ١٦٠. فَمَنْهَجُ الصَّحَابِ جَاءَ: (أَوَّلًا) تَفْصِيلُهُ فِي الزُّمَرَيْنِ قَدْ خَلَا
 ١٦١. (ثَانِيهِ): الْإِعْتِرَالُ ثُمَّ مَنْهَجُ إِذْ حَاكَمُوا إِلَى الْعُقُولِ؛ أَحْوَجُوا
 ١٦٢. صِدْقَ^(٣) الْمُثْنُونَ مَا أَتَى مُوَافَقًا أَلْعَقْلَ، وَالْقُرْآنَ، وَالْحَقَائِقَ
 ١٦٣. فَأَفْرَطُوا اسْتِعْمَالَهُ: فَرَدُّوا كَثِيرَهَا؛ رَأَوْا الْبِنَا^(٤) فَهَدُّوا
 ١٦٤. فَمِنْهُمْ: عَمَرُو^(٥)، مَعَ النَّظَامِ^(٦) وَالْبَلْخِيِّ^(٨) وَغَابِذُ الْجَبَّارِ^(٩)، وَابْنُ الْمُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ^(١٠)
 ١٦٥. فَجَلَّهْمُ: اسْتَنْقَصُوا^(١٢) عَلَى الرُّوَاةِ جُبَاءُ^(١١) فِي نَهْيِ جَمْعٍ فِي النِّكَاحِ، وَاعْتَزَلَ
 ١٦٦. مَتْنٌ^(١٣) حِجَاجِ آدَمَ^(١٤) مَعَ الْكَلِيمِ مَعَ اتِّحَادٍ فِي الرُّوَاةِ مُسْتَقِيمٌ^(١٥)

(١) (مع): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ.

(٢) فِي الْآيَاتِ: (١١٩-١٣٩) مِنَ الْفَصْلِ السَّابِقِ.

(٣) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

(٤) (الْبِنَا): الْبِنَاءُ؛ حُدِّثَتِ الْهَمْزَةُ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ.

(٥) عَمَرُو بْنُ عُبَيْدٍ، أَبُو عَثْمَانَ التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ الْبَصْرِيِّ الْمَعْتَزَلِي (ت ١٤٤ هـ).

(٦) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ، أَبُو إِسْحَاقَ النَّظَّامُ الْبَصْرِيُّ الْمَعْتَزَلِي (ت ٢٢١ هـ).

(٧) عَمَرُو بْنُ بَحْرٍ، أَبُو عَثْمَانَ الْجَاظُ الْبَصْرِيُّ الْمَعْتَزَلِي (ت ٢٥٥ هـ).

(٨) عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ، أَبُو الْحَسَنِ الْقَاضِي الْأَسَدَابَادِيُّ الْمَعْتَزَلِي (ت ٤١٥ هـ).

(٩) عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، أَبُو الْقَاسِمِ الْكَعْبِيُّ الْبَلْخِيُّ الْمَعْتَزَلِي (ت ٣١٩ هـ).

(١٠) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّائِيُّ الْبَصْرِيُّ الْمَعْتَزَلِي (ت ٣٠٣ هـ).

(١١) أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَهْدِيُّ، ابْنُ الْمُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ الْمَعْتَزَلِي (ت ٨٤٠ هـ).

(١٢) (اسْتَنْقَصُوا): قُطِعَتِ أَلْفُ الْوَصْلِ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ.

(١٣) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

(١٤) (آدَمَ): صُرِفَ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ.

(١٥) الْحَدِيثَانِ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَفِي الْبُخَارِيِّ بِرَقْمٍ: (٥١١٠) وَفِي مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ: (١٤٠٨): (لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا). وَأَمَّا الثَّانِي: فَفِي الْبُخَارِيِّ بِرَقْمٍ: (٦٦١٤)، وَفِي مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ: (٢٦٥٢): وَفِيهِ: (أَتْلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ

١٦٩. (وَنَالَتْ فِي مَنْهَجٍ): سَوَاءٌ
١٧٠. بِالْجَمْعِ ^(١) وَالتَّأْوِيلِ فِي الْمُتُونِ
١٧١. فَحَيْثُمَا يُلَوِّحُ مَتْنٌ نُّوقِضَا:
١٧٢. أَوْ حَتَّى ^(٢) بِالظَّنِّيِّ فِي الْمَدْلُولِ
١٧٣. عَنْهُ ^(٣) إِلَى التَّأْوِيلِ، ثُمَّ رَسَخُ ^(٤):
١٧٤. وَغَيْرُهَا، وَالْجَمْعُ مِنْ وَجْوهٍ
١٧٥. تَهَانُرٌ ^(٥) مُتَنَبِّعٌ مَا دَامَتْ:
١٧٦. فَلَا تَرَى يَسْتَنْكَرُونَ مَتَنَا
١٧٧. (وَرَابِعٌ): يَخْتَصُّ بِالْأَخْنَفِ
١٧٨. مُجَرَّدًا: حُكْمَ الْقَبُولِ لَا يُفِيدُ
١٧٩. أَوْ خَالَفَ الْعُقُولَ؛ فَلَا أَحَادُ
١٨٠. فَفِيهِمْ شِبْهُ مِنَ الْمُعْتَزَلِيِّ
١٨١. لَمْ يُسْرِفُوا فِي رَدِّهَا إجمالاً
- مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ فَقَهَا جَاؤُوا
فِي مُشْكِلٍ، وَذِي اخْتِلَافٍ دِينِ
أَقْوَى ^(٦)، وَقَطْعِيٌّ بِهِ، أَوْ غُورِضًا
فِي ظَاهِرٍ: قَدْ قِيلَ بِالْعُدُولِ
تَخْصِيصُهُ، تَقْيِيدُهُ، وَالنَّسْخُ
وَالْآخِرُ: التَّرْجِيحُ لِلْفَقِيهِ
مَحْكُومَةً مُتُونُهَا بِالصَّحَّةِ
فَجَهْدُهُمْ: يَمِيلُ صَوْبَ الْمَعْنَى
إِذْ صَحَّةُ الْإِسْنَادِ وَالتَّعَافِي
فَمَتْنُهُ قَدْ خَالَفَ الذِّكْرَ الْمَجِيدَ
تُفِيدُ ظَنًّا عِنْدَهُمْ؛ فَحَادُوا
إِلَّا أَنَّهُمْ ^(٧) فِي مَنْزِلٍ مُعْتَدِلٍ
وَأَعْمَلُوا قَوَاعِدًا تَوَالِي

سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى). جاء في طبقات المعتزلة لابن المرتضى الزيدي ص (٨١): (سأل البركانيُّ أبا عليٍّ [الحجَّائي] فقال: ما تقول في حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (لا تُنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها). قال أبو علي: هو صحيح. قال البركاني: فهذا الإسناد يُقِلُّ حديث: (حجَّ آدمُ موسى). قال أبو علي: هذا الخبر باطل. قال البركاني: حديثان بإسناد واحد، صحَّحت أحدهما وأبطلت الآخر! قال أبو علي: لأن القرآن يدل على بطلانه وإجماع المسلمين ودليل العقل).

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) نُوِّتَ لضرورة الوزن.

(٣) (حَتَّى): حَتَّى؛ رُسِمَتْ هكذا لضرورة الوزن.

(٤) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٥) الرَّسَخُ: أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ بِدَلَالٍ كَثِيرَةٍ، أَوْ بِضُرُورَةٍ لَا يُمْكِنُ إِزَالَتُهَا. وَأَصْلُهُ: الثَّبَاتُ عَلَى أَصْلِ يُتَعَلَّقُ بِهِ. ينظر: الفروق لأبي هلال العسكري ص (٨٣).

(٦) تَهَانَرُ الْقَوْمُ: إِذَا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى صَاحِبِهِ بَاطِلًا؛ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ. ينظر: شمس العلوم للحميري (١٠/٦٨٦٧).

(٧) (إِلَّا أَنَّهُمْ): لَمْ تُنْطَقِ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ فِي الْأَوَّلَى، وَوُصِلَتْ أَلْفُ الْقَطْعِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لضرورة الوزن.

١٨٢. مُخْتَصَّةٌ^(١) بِنُضْرَةٍ تَذَمُّمٌ وَجُلَّهَا فِي النَّقْدِ لَا تُسَلِّمُ
 ١٨٣. مَا نَفَعُهَا إِذَا الْفَسَادُ فِي الْغِرَاسِ
 ١٨٤. وَالْعَدْلُ وَالْإِنْصَافُ: جُلُّ الْآخِرِ
 ١٨٥. عَنْ فَقَّهًا^(٢) أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ أَوَّلُوا
 ١٨٦. (وَحَامِسٌ): أَهْلُ الْحَدِيثِ السَّالِفُونَ
 ١٨٧. لَمْ يَشْغَلُوا الْمُتُونَ بِالتَّأْوِيلِ
 ١٨٨. فَصَارَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُمْ يُعْرَفُ:
 ١٨٩. وَقَامَ هَذَا الْعِلْمُ فِي حَقِّهِمْ:
 ١٩٠. فَانْظُرْ حَدِيثَ كُتِبَ وَضِعَ قَدْ أَطْلُ
 ١٩١. فَذَا الْمُعَلِّمِيُّ فِيمَا نَوَّهَا^(٣):
 ١٩٢. فِي ظَاهِرِ الْإِسْنَادِ كَانَتْ صِحَّةُ
 ١٩٣. لَكِنَّهُمْ يَرَوْنَهَا بِالْوَافِيَةِ
 ١٩٤. فِي نَحْوِ: إِعْلَالِ الْمَدِينِيِّ^(٤) الثَّبَتِ
 ١٩٥. وَنَحْوِ: مَا أَعْلَلَهُ الرَّازِيُّ
- وَجُلَّهَا فِي النَّقْدِ لَا تُسَلِّمُ
 بَيِّدَتْ بِهِ ثِمَارُهُمْ مِّنَ الْأَسَاسِ؟!
 مِنْهُمْ: مُوَافِقٌ لَّنَهْجِ صَادِرِ
 إِشْكَالَ مَتْنٍ، وَالْخِلَافَ قَلَّلُوا
 حُمَاتُهُ مِنَ الْعِدَى مُقَدَّمُونَ
 لَكِنَّهُمْ اسْتَنْكَرُوا^(٥) بِالْقِيلِ
 (عِلْمَ الْعِلَلِ)^(٦) وَفِي عَوِيصٍ طَوَّفُوا
 مَقَامَ عِلْمِ النَّقْدِ فِي مَتْنِهِمْ
 مَذْكُورُهُ مِنْ قَبْلُ فِي كُتِبِ الْعِلَلِ^(٧)
 أَنْ عِلَلٌ أَصَحَّتْ مَطَالِبًا لَهَا
 وَبَعْدُ: مَا أَعْلَلَّ لَيْسَ قُدْحُهُ^(٨)
 لِقُدْحٍ فِي الْمُتُونَ؛ فَهِيَ كَافِيَةٌ
 إِنْشَاءُ التُّرَابِ يَوْمَ السَّبْتِ^(٩)
 فِي مَتْنِهِمْ: أُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ^(١٠)

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) (فُقَّهًا): فَقَّهَاءُ؛ قُصِّرَ لضرورة الوزن، وبين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٣) (اسْتَنْكَرُوا): قُطِعَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ لضرورة الوزن.

(٤) (الْعِلَلُ): سُكِّنَتِ اللَّامُ الثَّانِيَةَ لضرورة الوزن.

(٥) يعني: لو نظرت كتب الموضوعات لوجدت أكثر أحاديثها مذكورة من قبل في كتب العلل.

(٦) في مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للشوكاني، ص (١١-١٢).

(٧) يعني: حينئذ يُعْلَوْنَ بما ليس قادحاً في الغالب، كما في الأمثلة التي ستأتي.

(٨) (الْمَدِينِيُّ): خُفِّفَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةَ لضرورة الوزن.

(٩) أخرج البيهقي في الأسماء والصفات برقم: (٨١٣) عن محمد بن يحيى، قال: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (خَلَقَ اللَّهُ التُّرَابَ يَوْمَ السَّبْتِ). فقال علي: هذا حديث مدني؛ رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ... قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى.

(١٠) في كتاب العلل لابن أبي حاتم برقم: (٢٥٧٩). سأل أباه عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ مُصْرٍ وَبَنِي تَوَيْمٍ، قِيلَ: مَنْ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:

١٩٦. كَذَا أَعْلَ مَتْنُهُمْ فِي: اللَّحِيَةِ تَخْلِيلِهَا، وَذَاكَ عَنْ عُيَيْنَةَ^(١)
١٩٧. وَنَحْوِ: مَا أَعْلَهُ الْبُخَارِيُّ تَقْدِيمِ جَمْعٍ لِلصَّلَاةِ جَارِي^(٢)
١٩٨. لِذَا؛ أَدَمَ فِي الْكُتُبِ نَاطِرِيكََا فِيهَا أَطْرَاحٌ عِلَلٌ لَدَيْكََا
١٩٩. فَبَاعِثُ الْإِعْلَالِ لِلْإِسْنَادِ: نَكَارَةُ الْمُتُونِ؛ رَأْيٌ بَادِي
٢٠٠. (وَسَادِسٌ): أَهْلُ الْحَدِيثِ اللَّاحِقُونَ مَا سَنَّهُ عَصْرُنَا وَالْآخِرُونَ
٢٠١. فَمَعَ^(٣) شُيُوعٍ نَقْدِ مَتْنٍ يُؤَثَّرُ إِلَّا أَنَّهُمْ^(٤) فِي دَقَّةٍ لَمْ يُكْثَرُوا
٢٠٢. فَهُمْ وَسَطٌ^(٥) مَعَ الْمُتُونِ مَا يَلِي: فِي ثَالِثٍ وَخَامِسٍ^(٦)؛ تَأَمَّلِ
٢٠٣. فِي ثَالِثٍ: لَمْ يَدْخُلُوا دُخُولَهُمْ فِي صَعْبٍ تَأْوِيلٍ، وَلَا خُرُوجَهُمْ
٢٠٤. فِي خَامِسٍ: فَأَيْنَ هُمْ فِي السَّبْقِ عَنْهُمْ، وَإِمَعَانَ النَّظَرِ^(٧) وَالْحَذَقِ؟! تَرَاقِصَادَ نَهَجِهِمْ بِالطَّبْعِ
٢٠٥. دَلِيلُهُ: انْظُرْ كُتُبَهُمْ فِي الْوَضْعِ

أُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ). قال أبو حاتم: (هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث؛ نظرت في أصل الليث، وليس فيه هذا الحديث. ولم يذكر أيضًا الليث في هذا الحديث خبراً، ويُحتمل أن يكون سمعه من غير ثقةٍ ودلّسه، ولم يروه غير أبي صالح).

(١) مع أنهم اتفقوا على قبول عنعنة سفيان فيه = ما يؤكد ما أشرنا إليه. ففي كتاب العليل لابن أبي حاتم برقم: (٦٠): (وسألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي ﷺ في تحليل اللحية. قال أبي: لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة. قلت: هو صحيح!. قال: لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر).

(٢) أخرج البيهقي في السنن الكبرى برقم: (٥٥٢٨) و(٥٥٢٩) بعد سوقه حديث معاذ ﷺ: (أن النبي ﷺ كَانَ فِي عَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ رَيْغِ الشَّمْسِ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيْهَا جَمِيعًا...) عن البخاري قال: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟. فقال: كتبتُه مع خالد المدائني. قال البخاري: وكان خالد المدائني هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ.

(٣) (فَمَعَ): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٤) (إِلَّا أَنَّهُمْ): لَمْ تُنْطَقِ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْبَاءِ فِي الْأَوَّلَى، وَوُصِلَتِ الْأَلْفُ الْقَطْعُ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٥) (وَسَطٌ): سُكِّنَتِ الطَّاءُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٦) جَاؤُوا وَسَطًا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِينَ ثَلَاثًا، وَالْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِينَ خَامِسًا.

(٧) (النَّظَرُ): سُكِّنَتِ الرَّاءُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

٢٠٦. فَمِنْهُمْ: جَوْرُقٌ ^(١)، مَقْدِسِيٌّ ^(٢)
 ٢٠٧. وَغَيْرُهُمْ؛ فَكُلُّهُمْ إِنْ وَجَدُوا
 ٢٠٨. تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِقَدْحِ ظَاهِرٍ
 ٢٠٩. أَوْ يُعْمِلُوا التَّوِيلَ مِنْ غَيْرِ الْكَفِّ
 ٢١٠. بِقَوْلِهِمْ: وَالْوَضْعُ فِيهِ ظَاهِرٌ
 ٢١١. فَهَذِهِ مَنَاهِجٌ قَدْ عُدَّتْ:
 ٢١٢. خُلَاصَةُ الْخِلَافِ فِيهَا عَائِدُ:
 ٢١٣. (فِي مَنَهْجِ الْحُكْمِ عَلَى الْمَرْوِيِّ)
 ٢١٤. (وَفِي الدَّلَالَاتِ مِنَ الْمُتُونِ
 ٢١٥. (فِي الْعَقْلِ وَاسْتِعْمَالِهِ مَعَ النُّقُولِ:
 ٢١٦. وَجُلُّهُمْ نَحْدُهُمْ مُوَافِقِينَ
 ٢١٧. يَخْفَى ^(٨) تَعَارُضٌ مِنَ الْحُدُوثِ
 وَصَاعِنِي ^(٣)، وَقَيْمٌ ^(٤)، جَوْزِيٌّ ^(٥)
 نَكَارَةً فِي الْمَتْنِ؛ فَالْمُطَرِّدُ:
 فِي اسْنَادِهِ ^(٦)، وَنَوْهُوا بِالْعَاثِرِ ^(٧)
 أَوْ أَنْ يَلْبُثُوا مُطْلَقًا دَاعِي التَّلَفِّ
 وَمِثْلُهُ: فَالْمُسْتَحِيلُ دَائِرُ
 (بِسْتَةٍ) مَخَوِيَّةٌ فِي الْجُمْلَةِ
 إِلَى اخْتِلَافِ (أَرْبَعٍ) تُشَاهَدُ
 (وَفِي اغْتِدَادِ سَنَدٍ قَوِيٍّ)
 مِنْ حَيْثُهَا: بِالظَّنِّ وَالْيَقِينِ
 مُحْكَمًا مُوَكَّدًا صَوَّبَ الْقَبُولُ
 لِأَهْلِهَا، فِي أَهْلِهَا مُصَرِّحِينَ
 فِي الْعَقْلِ، وَالْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ ^(٩)

١٠- فَصْلٌ: فِي دَعْوَى عَدَمِ عِنَايَةِ الْمُحَدِّثِينَ بِتَقْدِمْ تُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ (٤٠ بَيِّنًا)

٢١٨. وَهَاهُنَا مُثَارٌ ذِي النَّبَاهَةِ
 ٢١٩. إِذْ لَيْسَ بِالدَّعْوَى يُقَامُ الْحَقُّ
 ٢٢٠. وَالْحَالُ: أَنَّ الصَّحْبَ جُلُّهُمْ نَقَدُ
 إِذْ يَقْصُرُ التَّصْوِيرُ عَنْ وَجَاهِهِ
 مَا لَمْ يُؤَيِّدْ مُدْعِيهِ الصَّدْقُ
 وَمَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِمْ حَلُّوا الْعُقْدَ

(١) الحسين بن إبراهيم الجورقاني (ت ٥٤٣هـ) في كتابه: (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير).

(٢) محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه: (معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة).

(٣) الحسن بن محمد الصاغانى (ت ٦٥٠هـ) في كتابه: (الموضوعات).

(٤) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في كتابه: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف).

(٥) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه: (الموضوعات).

(٦) (في اسناده): وُصِلَتْ أَلْفُ الْقَطْعِ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٧) يعني: يسمون الراوي الضعيف الوارد في الإسناد.

(٨) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٩) أي: جلهم متفقون على خفاء توجيه التعارضات الحقيقية التي تحدث بين العقل والقرآن والحديث.

٢٢١. دَلِيلُنَا: فِيمَا مَضَى مِنْ أَمَثَلِهِ أَضَحَتْ بِهَا دَعْوَى الْخَصِيمِ مُمَجَّلَةً
٢٢٢. وَكَوْنُهُ قَدْ خَفَّ وَقْتًا عَارِضًا مُسَبَّبٌ؛ فَقَدْ أَتَاكَ نَاهِضًا
٢٢٣. بَعْدَ انْتِفَاءِ عِلَّةِ التَّرْكِيزِ عَلَى السَّنَدِ^(١)؛ لِوَضْعِ مَنْبُوزٍ^(٢)
٢٢٤. لِيَا؛ انْتِشَارُ الْوَضْعِ كَانَ سَبَبًا: فِي قِلَّةٍ، لَا فِي انْعِدَامِ حَرْبَا
٢٢٥. نَاهِيكَ مِنْ صَنِيعِ أَهْلِ الرَّأْيِ وَرَدَّهُمْ مُتُونَنَا وَالنَّأْيِ
٢٢٦. وَبِدْعَةِ شَهِيرَةٍ فِي الْقِسْمَةِ^(٣) فَكُلُّ مَنْ أَطْلَقَ: (إِنَّ السَّنَدَا
٢٢٧. (بِسْتَةٍ) مِّنَ الْوُجُوهِ لِإِحْصَا ٢٢٨. رُجُوعُهُمْ إِلَى السَّنَدِ^(٤) فِي الْمُعْظَمِ
٢٢٩. غِيَابُهُ^(٥) عَنْ ذَهْنِهِمْ؛ إِذْ كَاذِبُ ٢٣٠. (وَتَانِيَا): إِقْلَالُهُمْ لَا يَعْنِي
٢٣١. فَفِي وُجُودِهِ وَنَفْيِ الْغَفْلَةِ: ٢٣٢. (وَالثَّالِثُ): التَّقَابُلُ الطَّرْدِيُّ
٢٣٣. فِي سَنَدٍ وَمَتْنِهِ قَوِي^(٦) ٢٣٤. دَلِيلُنَا، لَا عَكْسُهُ فِي الْحُجَّةِ^(٧)
٢٣٥. فِي سَنَدٍ وَمَتْنِهِ قَوِي^(٨) ٢٣٦. دَلِيلُنَا، لَا عَكْسُهُ فِي الْحُجَّةِ^(٩)

(١) (عَلَى السَّنَدِ): سُكِّنَتِ الدَّالُّ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٢) مفعولٌ من النَّبَزِ - بالتسكين -: اللَّقَبُ، ممدوحًا كان أو مذمومًا. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤١٣/٥).

(٣) أعني: ظهور تقسيم الأحاديث إلى متواترة وآحاد، بعد تأثر علوم الحديث بأصول الفقه، وما سرى إلى أصول الدين من المباحث الكلامية.

(٤) (إِلَى السَّنَدِ): سُكِّنَتِ الدَّالُّ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

(٥) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٦) الوجه الأول: أن نقد الإسناد أكثر ما يرجع إليه لكفايته غالبًا؛ كمن وجدناه موصوفًا فيه بالوضع، ولا يلزم عدم مشاركة نقد المتن له أحيانًا.

(٧) الأغن: اسم صوت الطَّبْيِ والغزلان والذباب. ومنه: قيل: واد أغن؛ أي: كثير العشب؛ لأنه إذا كان كذلك أُلْفِه الذباب وفي أصواتها غنة، ولا يكون إلا في وادٍ مُخْصِبٍ مُعْشِبٍ. ومجازه في وصف الشيء: المدح والكثرة والإحصاب. ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٣/٣١٥).

(٨) الوجه الثاني: أن الإقلال من نقد المتن دليلٌ على وجوده وعدم الغفلة عنه عند المحدثين، لا انمحاءه وذهابه بالكلية من منهجهم. قال الشريف أ.د. حاتم العوني في أولويات البحث ص (٣٣): (والأصل مع الوجود وعدم الغفلة عنه: أن يكون مرعيًا في منهج النقد لا العكس، كما يريد المعترض).

(٩) الوجه الثالث: أن الغالب فيما يصح سنده أن يكون متنه صحيحًا، ولا يحتاج متنه إلى نقد،

٢٣٤. فَالْغَالِبُ: الصَّحِيحُ فِي الْإِسْنَادِ: صَحِيحُهُ فِي مَتْنِهِ الْمُنْقَادِ
 ٢٣٥. وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ تَكْفُوهُ بِوَاقِعِ الْعِيَانِ لَا تُخْطِئُهُ
 ٢٣٦. لِذَا؛ نَرَى نُقُودَ مَتْنٍ قَلَّتْ عَلَى ثِقَاتِنَا، وَفِي النِّظِيفَةِ^(١)
 ٢٣٧. (وَرَابِعًا): قَرَأْنُ الْإِسْنَادِ تُحَاكِمُ الْمُتُونُ بِأَزْدِيَادِ
 ٢٣٨. قَرَأْنُ مَنْ سَنَدٍ مُحْتَمَّةٍ بِمَتْنِهِ، مَعَ^(٢) قِلَّةٍ فِي الصَّرْفَةِ^(٣)
 ٢٣٩. (وَخَامِسًا): مُجَرَّدُ اخْتِلَافِهِمْ فِي نَقْدِهِمْ رِوَايَةً؛ فَبَعْضُهُمْ
 ٢٤٠. لِعِلَّةٍ فِي مَتْنِهِ أَرْجَعُهُ كِفَايَةً عَلَى وُجُودِ مَعَهُ^(٤)
 ٢٤١. (وَسَادِسًا): فَإِنَّ ذَا الْإِطْلَاقِ وَإِنْ صَدَرَ^(٥) عَنْ بَعْضِهِمْ لِحَاقًا
 ٢٤٢. غَيْرَ أَنَّهُ^(٦) عَنْ جِلَّةٍ لَمْ يَصْدُرْ أَرْبَابِ هَذَا الشَّانِ^(٧)؛ فَلْتَعْتَبِرْ
 ٢٤٣. وَاعْلَمْ بِأَنَّ كِبَرَ هَذِي الدَّعْوَى أَذَاعَهَا الْمُسْتَشْرِقُونَ رَهْوَ^(٨)
 ٢٤٤. حَتَّى غَدَا كَبِيرُهُمْ مِّنْ جَهْلِهِ بِجَهْلِهِ؛ مُسَيِّدًا فِي أَهْلِهِ
 ٢٤٥. وَكَيْدُهُ اسْتَحَالَ حَرْبًا، وَالْعَتَّى^(٩) وَرَبُّنَا -عَلَا- يَقُولُ: ﴿قَدْ بَدَتْ^(١٠)﴾

وعكسه صحيح. قال الشريف أ.د. حاتم العوني في أولويات البحث ص (٣٣): (وهذا المعترض كمن يستدل بقصور النقد العلمي بحجة قلة أخطاء العلماء؛ لأن قلة خطأ العلماء هو الأصل).

(١) يعني: وفي الأسانيد النظيفة الخالية من الرواة الضعفاء والمجروحين؛ كالتى وُصِفَتْ بالمشبكة بالذهب ونحوها.

(٢) (مَعَ): سَكَّنَتِ الْعَيْنَ لِمُتُونِ الْوِزْنِ.

(٣) الوجه الرابع: أن ثمة نقداً كثيراً لمتون الأحاديث؛ لكنه يعتمد على قرائن إسنادية غالباً؛ وهذا لا يعني غياب النقد المتني الصَّرف.

(٤) الوجه الخامس: إذا اختلف المحدثون: فبعضهم رَدَّ الحديثَ لخللٍ في متنه؛ فإن في ذلك كفايةً لبيان منهجهم في التمهيص ومراعاة المتن.

(٥) (صَدَرَ): سَكَّنَتِ الرَّاءَ لِمُتُونِ الْوِزْنِ.

(٦) (غَيْرَ أَنَّهُ): وَصَلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ لِمُتُونِ الْوِزْنِ.

(٧) الوجه السادس: أن إطلاق القول بعدم عناية المحدثين بالمتون وإن صدر عن بعض المشتغلين المتأخرين؛ إلا أن أحداً من الأئمة النقاد لم يقل به. وأبدلت الهمزة ألفاً في (الشَّانِ) لضرورة الوزن.

(٨) الرهو: الواسع المتتابع. تقول: هذه غارة رهو؛ أي: متتابعة تهب حيناً تلو حين. ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٤/٣٤٢).

(٩) أي: كيدهم وابتغائهم المشقة: تحولنا إلى حرب صريحة على دين الإسلام.

(١٠) في سورة آل عمران: ﴿قَدْ بَدَتْ الْبُغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تَحْنِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [الآية:

٢٤٦. فَفِي الْمُتُونِ مِنْهُمْ: جِيمٌ ^(١)، مُوِيرٌ ^(٢) وَشَاخَتْ ^(٣)، وَنِكُولَسُ ^(٤)، جُلْدَزِهَيْرٌ ^(٥)
٢٤٧. وَكُلْسُنٌ ^(٦)، وَجُنْبِلٌ ^(٧)، وَجُونَنَانٌ ^(٨) وَكَائِتَانِي ^(٩)، فَنَسْنِكُ أَرْنِدَجَانٌ ^(١٠)
٢٤٨. فَعَشْرَةُ سَمِيَّتُهُمْ: لَتَسْتَبِينَ فِي آخِرِينَ إِنْكَهُم مُّرَدِّدِينَ
٢٤٩. وَمِنْ أَسَى فِي الْمُسْلِمِينَ خَلْفُ حَذَّوَا حِذَاءَ قَوْلِهِمْ؛ فَشَفُّوَا ^(١١)
٢٥٠. بُورِيَّةٌ ^(١٢)، وَأَحْمَدُ ^(١٣)، وَأَذْهَمُ ^(١٤) وَسَيِّدَانِ ^(١٥)، وَالْبَهِيُّ مُنْعِمٌ ^(١٦)

- (١) المستشرق البريطاني Alfred Guillaume (ت ١٩٦٦م)، في كتابه: (تراث الإسلام).
(٢) المستشرق الإسكتلندي William Muir (ت ١٩٠٥م)، في كتابه: (حياة محمد).
(٣) المستشرق الألماني Joseph Schacht (ت ١٩٦٩م)، في كتابه: (بدايات الفقه المحمدي).
(٤) المستشرق الأميركي Nicolas Aghnides (ت ١٩٧٩م)، في كتابه: (النظريات المحمدية في الاقتصاد).
(٥) المستشرق المجري Ignác Goldziher (ت ١٩٢١م)، في كتابه: (الدراسات الإسلامية).
(٦) المستشرق البريطاني Noel James Coulson (ت ١٩٨٦م)، في كتابه: (تاريخ التشريع الإسلامي).
(٧) المستشرق الهولندي Theodor Willem Juynboll (ت ١٩٤٨م)، في كتابه: (أصالة الأدب التقليدي: نقاشات في مصر الحديثة).
(٨) المستشرق الأمريكي Jonathan Brown (معاصر)، في كتابه: (الحديث: إرث محمد في العصور الوسطى والعالم الحديث)، وفي مقالاته؛ نحو: (كيف نعرف أن نقاد الحديث الأوائل نقدوا المتن؟)، و(قواعد نقد المتن بلا قواعد).
(٩) المستشرق الإيطالي Leone Caetani (ت ١٩٣٥م)، في حولياته المنشورة عن الإسلام.
(١٠) المستشرق الهولندي Arent Jan Wensinck (ت ١٩٣٩م)، في مادة: (متن) من: (موسوعة الإسلام).
(١١) شَفَّ الشيءَ يَشْفُ شَفًّا: إذا زاد. وقد يُستعمل في النقص أيضًا: فيكون من الأضداد، والمقصود الأول. ينظر: المصباح المنير للفيومي (١/٣١٧).
(١٢) محمود أبو رية (ت ١٣٩٠هـ) في كتبه؛ نحو: (أضواء على السنة المحمدية)، و(قصة الحديث المحمدي)، و(أبو هريرة شيخ المضيعة).
(١٣) أحمد أمين (ت ١٣٧٣هـ) في كتبه؛ نحو: (فجر الإسلام)، و(ضحى الإسلام)، و(ظهر الإسلام)، و(يوم الإسلام). وصُرِفَ (أَحْمَدُ): لضرورة الوزن.
(١٤) إسماعيل أحمد إسماعيل إبراهيم أدهم (ت ١٣٥٩هـ)، في رسائله؛ نحو: (تاريخ السنة)، و(لماذا أنا ملحد؟).
(١٥) أعني بهما: السيد أحمد خان مير الحسيني (ت ١٣١٥هـ) في كتبه؛ نحو: (تفسير القرآن)، و(جوانب من التراث الهندي)، والسيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) في تعامله مع بعض متون الأحاديث في بعض كتبه ومقالاته؛ نحو: (الوحي المحمدي)، و(أصول التشريع العام)، و(تفسير المنار).
(١٦) أحمد عبد المنعم البهي (ت ١٣٩٢هـ) في بعض مقالاته المنشورة في مجلة العربي الكويتية ما بين: (١٩٦٥-١٩٧٠م).

٢٥١. فَفَنَدَّ الْأَبْرَارُ كُلَّ شُبْهَةٍ
 ٢٥٢. وَحَمْرَةً^(٢)، وَشُبْهَةً^(٣)، سِبَاعِي^(٤)
 ٢٥٣. وَجُلَّ مَا فِي الْمَتَنِ مِنْ دَعَاوَى
 ٢٥٤. أَصْحَابِهَا الْقُعُودُ حَتَّى أَنْفِهِمْ
 ٢٥٥. فَوَصَفُهُمْ: مُصْداقُ بَيْتِ لَأَبِي
 ٢٥٦. فَاحْذَرِ جُمُودَ الْفَهْمِ وَالْبِلَادَةِ
 ٢٥٧. وَحَارِبِ الْهَوَى، وَكُنْ قَوِيًّا
 نَحْوُ: الْمُعَلِّمِيِّ فِي الْكَاشِفَةِ^(١)
 وَأَعْظَمِي^(٥)؛ أَبْطَالُ^(٦) فِي الدِّفَاعِ
 إِنْ تُنْصِفُوا: فَإِنَّهَا دَعَاوَى
 إِنْ بَيَّنْتَ: مَا بَيَّنْتَ فِي فَهْمِهِمْ
 الطَّيِّبِ الشَّاعِرِ: (كَمْ مِنْ عَائِبٍ)^(٧)
 وَسَلَّ أَهْيَلُ الْعِلْمِ وَالْإِفَادَةِ
 فِي حُجَّةٍ، وَمَسْلَكَ ذَكِيًّا

١١ - فصل: في حقيقة العقلانية وعلاقتها بتقدّم الحديث النبوي (٤٠ بيتاً)

٢٥٨. سَلَّمَ بِأَنَّ الْعَقْلَ فِي وُعَاتِهِ
 ٢٥٩. وَإِنَّمَا الْخَطَأُ^(٨) فِي الْإِسْتِعْمَالِ:
 ٢٦٠. وَمُضْذَرُّ الصَّنَاعِ^(٩): (عَقْلَانِيَّةً):
 ٢٦١. دَلَالَةُ الْعُمُومِ فِيهِ اشْتَمَلَتْ:
 مُسْتَعْمَلٌ؛ فَالذَّمُّ لَا بِذَاتِهِ
 يُحِيلُهُ مُذَمِّمًا فِي الْحَالِ
 تَغْيِيرُنَا الْمَنْقُولُ لِلِاسْمِيَّةِ^(١٠)
 بِمَا اسْتَدَلَّتِ الْعُقُولُ، قَدْ حَوَتْ

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ) في كتابه: (الأنوار الكاشفة بما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة).

(٢) محمد عبد الرزاق حمزة (ت ١٣٨٥ هـ) في كتابه: (ظلمات أبي رية). وَصُرِفَ (حَمْرَةً): لضرورة الوزن.

(٣) محمد محمد أبو شهبه (ت ١٤٠٣ هـ) في كتابه: (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين).

(٤) مصطفى حسني السباعي (ت ١٣٨٤ هـ) في كتابه: (السنة ومكانتها في التشريع)، والاستشراق والمستشرقون).

(٥) محمد مصطفى الأعظمي (ت ١٤٣٩ هـ) في كتبه: (منهج النقد عند المحدثين)، و(دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه)، و(دراسة نقدية لأصول الفقه الإسلامي للمستشرق جوزيف شاخت). وَخَفَّتِ الْيَاءُ فِي (أَعْظَمِي) لضرورة الوزن.

(٦) (أَبْطَالُ): لَمْ تُتَوَّنْ لضرورة الوزن.

(٧) بيت أبي الطيب المتنبّي - من الوافر -: (وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا * وَافَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ). ينظر ديوانه: ص (٢١٦).

(٨) (الْخَطَأُ): أَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا لضرورة الوزن.

(٩) (الصَّنَاعُ): حُدِفَتِ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ لضرورة الوزن.

(١٠) (لِلِاسْمِيَّةِ): قُطِعَتِ أَلْفُ الْوَصْلِ لضرورة الوزن.

٢٦٢. مَجَالَهُ^(١) بِصِحَّةٍ، بِضِدِّهِ
٢٦٣. فَكُلُّ ذَا: إِطْلَاقُنَا دَلَّ عَلَيْهِ
٢٦٤. أَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ فَهِيَ تَنْزِعُ:
٢٦٥. (فَالْأَوَّلُ): الْمُخْتَصَرُ بِالْفَلَّاسِفَةِ
٢٦٦. قَالُوا: بِأَوَّلِيَّةِ الْعُقُولِ
٢٦٧. اسْتَعْمَلُوا الْعُقُولَ فِي غَيْرِ الْمَجَالِ
٢٦٨. فَصَيَّرُوا الْمُحَارَ مِنْهَا لِلْمَحَالِ
٢٦٩. حَتَّى غَدَا غُلَاتُهُمْ لَا يُؤْمِنُ
٢٧٠. (وَالْآخَرُونَ): أَهْلُ^(٢) الْكَلَامِ الْمُعْظَمِ
٢٧١. فَالْزَمُوا ذِي^(٤) الْعُقْدِ الْمُطَابَقَةِ
٢٧٢. فَالْعُقْلُ شَرْطٌ عِنْدَهُمْ بِالِاتِّفَاقِ
٢٧٣. الْبَعْضِ^(٧) فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الْعُقْدِ
٢٧٤. وَالْعَدْلُ لَا نَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا
٢٧٥. مِنْهُ^(٨) الصَّنِيعُ مُطْلَقًا تَقْدِيمًا
٢٧٦. هَذَا؛ وَإِنَّ الْعَقْلَيْنِي الْحَقَّ:
٢٧٧. بِعَقْلِهِ الصَّرِيحِ مُسْتَدِلُّ
٢٧٨. بِمَنْهَجِ مُنْضَبِطٍ مُطَرَّدٍ
٢٧٩. فَحَازِرِ التَّسْلِيمِ بِالْوُصُوفِ
- بِمَنْهَجِ مُنْضَبِطٍ، وَضِدِّهِ
حَتَّى الْغُلُوفِ ادَّعَا^(١): يُجَبَى إِلَيْهِ
(لِاثْنَيْنِ) فِي الْمَشْهُورِ مِنْهَا تَرْجِعُ
الْحَائِرِينَ الْمُدَّعِينَ الْمَعْرِفَةَ
وَإِنْ أَبَتْ عَقَائِدُ الْمَنْقُولِ
فَقَدَّسُوهَا، وَانْتَهَوْا إِلَى وَبَالٍ
مِنْ انْضِبَاطٍ سَارَعُوا حَلَّ الْعِقَالِ
بِاللَّهِ، بِالْغُيُوبِ، بَلْ لَا يُوقِنُ
مَعَ النَّصُوصِ عَقْلُهُمْ مُقَدَّمٌ
مَعَ^(٥) حُكْمِ عَقْلٍ؛ دُونَهُ الْمُفَارَقَةُ
مَعَ التَّفَاوُتِ بِحَالٍ إِفْتِرَاقٍ^(٦)
فِي كَوْنِهَا قَدْ خَالَفَتْ عَقْلًا وَجِدَ
مِنْ مُسْلِمِي أَهْلِ الْكَلَامِ قَدْ بَدَا
إِذْ أَوَّلُوا، تَأَوَّلُوا الْمَفْهُومًا
مُسْتَبْصِرٌ دِيَانَةً وَصِدْقًا
مَجَالَهُ الصَّحِيحِ مُسْتَظِلُّ
فَصَحَّ فِيهِ وَصْفُهُ بِالْمُنْجِدِ
لِلْمُدَّعِينَ الْعَقْلَ بِالتَّزْيِيفِ

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) (فِي ادَّعَا): ادَّعَاءٍ؛ قُصِرَ لضرورة الوزن.

(٣) (أَهْلُ): وَصِلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ لضرورة الوزن.

(٤) اسم إشارة.

(٥) (مَعَ): سَكَنْتِ الْعَيْنَ لضرورة الوزن.

(٦) (إِفْتِرَاقٍ): قُطِعَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ لضرورة الوزن.

(٧) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٨) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

٢٨٠. (فَالْعَقْلَنَةُ) ^(١): مَدَحٌ عَزِيزٌ صَعْبٌ
٢٨١. هَذَا، وَلَيْسَ مِنْ لَزَامِ صِحَّةِ
٢٨٢. وَلَيْسَ مِنْ لَزَامِ مَنْهَجِ خَطَا:
٢٨٣. لِيَدَا، فَشَرَطُ أَوَّلِ لَمُفْتَدِرٍ:
٢٨٤. وَإِنَّمْ مَنْ رَامَ يَبْغِي الْآخَرَا
٢٨٥. فَيَجْدُرُ التَّخْرِيرُ بِالْأَلْبَا
٢٨٦. وَزَنْ صَنِيعِ الْمُدْعِي الْعَقْلَانِي
٢٨٧. مَظَاهِرُ ادَّعَائِهِ مُرَدَّدَةٌ
٢٨٨. يَعْمَدُ ^(٤) إِلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ
٢٨٩. يَصْدُرُ ^(٥) عَنِ الْأَذْوَاقِ وَالْفُرُوضِ
٢٩٠. يُشَاكِلُ الْيَقِينَ بِالظَّنِّيِّ
٢٩١. يُقَدِّمُ التَّجْرِبَ وَالتَّزْيِيفَا
٢٩٢. وَكُلُّ ذَا مَعَ: الْغَبَاءِ، وَالْهَوَى
٢٩٣. مَعَ ^(٧) رِقَّةً فِي الدِّينِ، وَانْهَزَامِ
٢٩٤. تُعِينُكَ الْفُرُوقُ؛ وَالسَّوَاءُ:
٢٩٥. لَوْ أَنَّهُمْ قَدْ نَاشَدُوا الْهِدَايَةَ
٢٩٦. مَنَاهِجِ ^(٨) الْأَبْرَارِ مِنْ أَهْلِ الرِّضَا:
- لَا يَسْتَحِقُّهُ الدَّعِيُّ الْمُكْذِبُ
- الْمَنْهَجِ الصَّحِيحِ: جَدْوَى صِحَّةِ
- نَتِيجَةً سَلِيمَةً مِّنَ الْخَطَا ^(٢)
- دُخُولُهُ ضَمْنَ الْخِلَافِ الْمُعْتَبَرِ
- وَإِنْ أَصَابَ: قَدْ أَصَابَ بِاجْتِرَا
- إِذْ جُلُّ مَا ادَّعَوْهُ عَقْلًا: سَلْبًا ^(٣)
- فِي عَصْرِنَا، وَافْضَحَهُ بِالْبَيَانِ
- وَزَيْفُهُ عَلَى الدَّوَامِ جَرَدَةٌ
- يَزْمِي صَحِيحَ الْمَثْنِ بِالْهَذْيَانِ
- يُنَاقِشُ التَّسْلِيمَ بِالتَّخْرِيطِ
- يُحِيلُ مَعْنَى الْجَائِزِ الْعَقْلِيِّ
- وَيَنْقُلُ الْإِلْحَادَ وَالتَّجْدِيفَا ^(٦)
- وَالْجَهْلِ، وَالتَّشْكِيكِ فِيمَنْ قَدْ رَوَى
- نَفْسٍ، مَعَ التَّمَحُّلِ الْحَرَامِ
- بِضِدَّهَا تَمَيِّزُ الْأَشْيَاءِ
- مِنَ اللَّطِيفِ، وَابْتِغَاؤُ رِعَايَةِ
- لَا سَتَوْجِبُوا هُدًى وَمَا ضَاقَ الْفَضَا

(١) (فَالْعَقْلَنَةُ): سُكِّنَتِ التَّاءُ وَنُطِقَتْ هَاءٌ فِي حَشْوِ الْبَيْتِ؛ لُضْرُورَةُ الْوِزْنِ.

(٢) (خَطَا، الْخَطَا): أَبْدَلْتَ الْهَمْزَتَانِ أَلْفًا لُضْرُورَةَ الْوِزْنِ.

(٣) أَي: جَلَّ ادِّعَاؤُهُمْ جَاءَتْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ عَلَى وَجْهِ السَّلْبِ لَا الْإِيجَابِ.

(٤) (يَعْمَدُ): سُكِّنَتِ الدَّالُّ لُضْرُورَةَ الْوِزْنِ.

(٥) (يَصْدُرُ): سُكِّنَتِ الرَّاءُ لُضْرُورَةَ الْوِزْنِ.

(٦) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٤/ ٣٤٢): (هُوَ كَفَرُ النِّعْمَةِ، وَاسْتِقْلَالُ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ). وَيَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (١٠/ ٣٥٤). وَلِلتَّجْدِيفِ اصْطِلَاحٌ مُّحَدَّثٌ مُعَاَصَرٌ - مَنَقُولٌ عَنِ النَّصَارَى -: هُوَ صُدُورُ مَا يُضَادُّ أَوْ يَمَسُّ كِبَرِيَّاتِ الدِّينِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

(٧) (مَعَ): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لُضْرُورَةَ الْوِزْنِ.

(٨) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

٢٩٧. وَاسْتَحْضَرُوا مَا كَانَ رَبِّي جَاعِلًا هَلَاكَ عَبْدٍ بِالْحِجَى مُفَضَّلًا

الْخَاتِمَةُ (١٥ بَيْتًا)

٢٩٨. وَفِي خِتَامِ النَّظْمِ: ثُمَّ نُصَحُ فِيهِ السَّبِيلُ الْمُرْتَضَى وَالنُّجْحُ
٢٩٩. لِمُبْتَغِي نَقْدِ الْمُتُونِ ضَبْطًا مَا إِنْ يُرِيدُ الْإِهْتِدَاءَ شَرْطًا
٣٠٠. فَزِيَّةٌ لِلَّهِ أَخْلَصُ، أَصْلَحُ وَخَالِفِ النَّفْسَ، وَجَاهِدْ تَفْلِحِ
٣٠١. وَسُنَّةُ النَّبِيِّ: فَلْتَقِمْهَا وَحِفْظُهَا وَفَهْمُهَا: أَدِمْهَا
٣٠٢. وَاعْرِفْ مَتَى يَصِحُّ نَقْدُ الْمُتَنِ وَاعْزُرْ هُدَاةً غُلَّطُوا بِالطَّعَنِ
٣٠٣. وَاسْتَغْمِلِ الْعَقْلَ بِشَرْطِ ذِكْرٍ وَلَا تَمَادٍ^(١) فِيهِ، وَاخْشِ الْقَاهِرَا
٣٠٤. فَحَازِرِ الْمُتُونِ أَنْ تَرُدَّا صَحِيحَهَا، وَلِلظُّنُونِ سُدًّا
٣٠٥. وَاسْتَخْبِرِ الْعَلِيمَ فِيمَا أَشْكَلَا وَاسْتَحْضِرِ الْمِقْيَاسَ وَالْمَعْلَلَا
٣٠٦. وَكُنْ عَلَى دِرَايَةِ بِالْمَنْهَجِ وَذِي اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ: فَعَرِّجْ
٣٠٧. وَوَازِبِ الرُّجُوعَ لِلْمُصَنَّفَاتِ وَاكْشِفْ زُيُوفَ الْمُدَّعِينَ الْوَاهِيَاتِ
٣٠٨. وَمِنْ جُهُودِ الْآخِرِينَ: فَاَنْتَفِعْ وَلِلْمُعَاصِرِينَ: جُهِدْ قَدْ طَبِعَ
٣٠٩. وَذَا تَمَامُ نَظْمِي: (اللَّوَاظِطَا) مُؤْمَلًا أَنْ يُبْرِيَ الْجَوَاحِظَا
٣١٠. مِائَتُهَا الثَّلَاثُ وَائِنَا عَشْرًا (قَرِيبُ)^(٢) جَمَلٍ؛ تَحَرَّرَ النَّظَرَا
٣١١. حَمْدًا لِلرَّبِّي الْبَارِي الْمُصَوِّرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ^(٣) الْمُبَشِّرِ
٣١٢. وَالِلَّهِ وَصَحْبِهِ، مَعَ السَّلَامِ ذِي آخِرِ الدَّعْوَى، وَذَا مِسْكُ الْخِتَامِ

(١) (وَلَا تَمَادٍ): وَلَا تَتَمَادَى.

(٢) حساب أبياتها في الْجَمَلِ: (١٠٠ قاف) + (٢٠٠ راء) + (١٠٠ ياء) + (٢٠٠ باء) = ٣١٢ بيتًا.

(٣) (لِلنَّبِيِّ): خُفِّتِ الْبَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوُزْنِ.

الخاتمة والنتائج

وفي ختام هذا البحث: أضع بين يدي خاتمته أهمّ النتائج؛ هي:

١. يدل تعريف النقد في اصطلاح المحدثين: على تلازم نقد السند مع نقد المتن.
٢. ينقسم نقد الحديث إلى: النقد الداخلي والخارجي، ونقد التصحيح والتفسير، ونقد المحتوى.
٣. جوامع الأسباب الباعثة على نقد المتن؛ هي: المخالفة، والتفرد، والاضطراب. وأن من صفات المتن المُنتَقَد: كذب الرواة ووهَمهم ونسيانهم، والقلب، والإدراج، ووقوع النسخ.
٤. لنقد المتن علاقةٌ بعلوم الحديث الأخرى، منها: علاقته بعلم الرجال، وعلاقته بنسبة الحديث إلى قائله، وعلاقته بفهم معناه، وعلاقته بمخالفة الرواة وزيادتهم، وعلاقته بقلّة الطرق وكثرتها.
٥. تعددت مناهج العلماء في التعامل مع المتن المُنتَقَد إلى: منهج الصحابة، ومنهج المعتزلة، ومنهج الفقهاء من المحدثين، ومنهج الحنفية، ومنهج المتقدمين من المحدثين، ومنهج المتأخرين من المحدثين.
٦. من أسباب قلة نقد المتن مقابل نقد الإسناد في بعض العصور: التركيز على الموضوعين، وفشور رد المتون بالعقول المجردة، وظهور تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد.
٧. تولى المستشرقون كبر دعوى عدم عناية المحدثين بنقد المتن مقابل نقد الإسناد، وتبعهم في ذلك عدد من المتأثرين بهم من المسلمين، ولم يخلُ جيلٌ من انبراء علماء الحديث عليهم بالرد.
٨. مما يُرَدُّ به على هذه الدعوى: (أ) أن نقد الإسناد أكثرُ ما يُرجَع إليه لكفايته غالباً، ولا يلزم عدمُ مشاركة نقد المتن له أحياناً. (ب) أن الإقلال من نقد المتون دليلٌ على عدم غفلة المحدثين عنه، لا ذهابه بالكلية. (ج) أن الغالب فيما يصحّ سنده أن يكون متنه صحيحاً، وعكسه صحيح. (د) أن

ثمة نقدًا كثيرًا لمتون الأحاديث؛ لكنه يعتمد على قرائن إسنادية غالبًا؛ وهذا لا يعني غياب النقد المتني الصّرف. (هـ) إذا اختلف المحدثون: فبعضهم ردّ الحديث لخلل في متنه؛ فإن في ذلك كفايةً لبيان منهجهم في التمهيص ومراعاة المتن. (و) أن إطلاق القول بعدم عناية المحدثين بالمتون وإن صدر عن بعض المشتغلين المتأخرين؛ إلا أن أحدًا من الأئمة النقاد لم يقل به. ٩. اشتملت دلالة العموم للعقلانية: على استعمال العقل في مجاله الصحيح وغير الصحيح، بمنهج منضبط وغير منضبط. والعقلانية الحقّة: هي استعمال العقل في مجاله الصحيح بمنهج منضبط.

١٠. يمكن إرجاع الدلالة الاصطلاحية للعقلانية إلى فريقين: الفلاسفة، والمتكلمين. وأن من العدل: أن نقول: إن معظم متكلمي المسلمين لم يقدموا العقل المجرد على المتن، وإنما تأولوه غالبًا. أما التوصيات: فإن الباحث يوصي بما يأتي:

١. الحرص على معرفة متى يصح نقد متن الحديث النبوي، واستحضار المقياس الأمثل له.

٢. معرفة مناهج العلماء في تعاملهم مع المتن المُتَقَدِّ، والاعتذار لمن غلّط من العلماء بطعنه في بعضها.

٣. مطالعة الكتب المصنفة في علمي العلل والرجال؛ فإن فيها جملةً صالحةً من المتون المُتَقَدَّة.

٤. تحرير دعاوى مدعي العقلانية في ردهم كثيرًا من المتون، وعدم التسليم بوصف العقلانية لكل أحد.

تَبَيَّنَ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ)، المكتب الإسلامي بيروت.

الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدم له: أ.د. إحسان عباس، (دون طبعة وسنة)، دار الآفاق الجديدة بيروت.

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم عطا، ومحمد معوض، الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ)، مكتبة السوادي بجدة.

أولويات البحث في الحديث النبوي وعلومه، للشريف أ.د. حاتم بن عارف العوني، ورقة موضوع كان معداً لأحد المؤتمرات، منشورة على موقع فضيلته الشخصي: (www.dr-alawni.com).

تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

تاج اللغة وصحاح العربية (= الصحاح)، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة (١٤٠٧ هـ)، دار العلم للملايين بيروت.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (= ألفية العراقي)، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تقديم: د. عبد الكريم الخضير، تحقيق: العربي الفرياطي، الطبعة الثانية (١٤٢٨ هـ)، مكتبة دار المنهاج بالرياض.

تذكرة الحفاظ (= طبقات الحفاظ)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

تذكرة الموضوعات، لمحمد طاهر بن علي الفتنّي، الطبعة الأولى (١٣٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.

التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: د. عزة حسن، الطبعة الثانية (١٩٩٦م)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق.

التميز، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ)، الناشر: مكتبة الكوثر بالرياض.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة، لعلي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى (٢٠٠١م)، دار إحياء التراث العربي بيروت.

الجامع الكبير (= سنن الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبعة (١٩٩٨م)، دار الغرب الإسلامي بيروت.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (= صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار طوق النجاة.

جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى (١٩٨٧م)، دار العلم للملايين بيروت.

حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمُوني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

ديوان أبي الطيب المتنبي، لأبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي الكوفي، صححه وقارن نسخه وجمع تعليقاته: د. عبد الوهاب عزام، (دون طبعة وستة)، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ديوان أبي نُؤاس، لأبي نُؤاس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، الطبعة الأولى (١٩٥٣م)، مطبعة مصر بالقاهرة.

ديوان المعاني، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

ديوان الوأواء، لأبي الفرج محمد بن أحمد الوأواء الغساني الدمشقي، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهرسه: د. سامي الدهان، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، دار صادر ببيروت.

الزيادات على الموضوعات (= ذيل اللآلئ المصنوعة)، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض.

السنن الصغرى (= المجتبى من السنن)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة (١٤٢٤هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد قره بللي، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ)، دار الرسالة العالمية.

السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمد قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ)، دار الرسالة العالمية.

السنن، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، القسم الأول بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، والقسم الثاني بتحقيق: سعد الحميد، والقسم الثالث بتحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي، الطبعات الأولى: (١٩٨٥م، و١٩٩٣م، و٢٠١٢م)، دار الكتب العلمية ببيروت، ودار الصميعي بالرياض، ودار الألوكة بالرياض.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

شرح سنن أبي داود، لأبي العباس أحمد بن حسين ابن رسلان الرملي، تحقيق: عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ)، دار الفلاح بالقيوم، جمهورية مصر العربية.

شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الدمشقي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، مكتبة المنار بالزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق: د. حسين العمري، ومطهر الإرياني، ود. يوسف عبد الله، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ)، دار الفكر المعاصر ببيروت.

التقاسيم والأنواع (= صحيح ابن حبان)، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ترتيب: علي بن بَلْبَان بن عبد الله الفارسي، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت.

طبقات المعتملة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله الزيدي، تحقيق: سُوسَنَة دِيْفَلْد فِلْزَر، الطبعة الأولى (١٣٨٠هـ)، دار مكتبة الحياة ببيروت.

العلل، لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ)، مطابع الحميضي بالرياض.

عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد أشرف بن أمير الصديقي العظيم إبادي، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد.

الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار الديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، (دون طبعة وسنة)، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة.

الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم البغدادي، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية (١٤١٧ هـ)، دار المعرفة ببيروت.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة (١٤٢٦ هـ)، مؤسسة الرسالة.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (الحاج خليفة)، طبعة (١٩٤١ م)، مصورات دار الكتب العلمية ببيروت.

الكلييات، لأبي البقاء أيوب الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة ببيروت.

الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحمد الأمين بن عبد الله الإثيوبي الهرري، مراجعة: لجنة برئاسة أ.د. هاشم مهدي، الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ)، دار المنهاج ودار طوق النجاة.

لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ)، دار صادر.

لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى (٢٠٠٢ م)، دار البشائر الإسلامية.

المحيط في اللغة، لأبي القاسم إسماعيل ابن عباد الطالقاني صاحب، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب ببيروت.

المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (= صحيح مسلم)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ)، دار التأصيل بالقاهرة.

المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ)، مؤسسة الرسالة.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، (دون طبعة وسنة)، المكتبة العلمية ببيروت.

معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى (دون سنة)، دار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة.

المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، لأبي المحاسن يوسف بن موسى المَلْطِي، لخصه من مختصر الباجي لكتاب مشكل الآثار للطحاوي، (دون طبعة وسنة)، عالم الكتب ببيروت وغيرها.

معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار العقبة بالجمهورية التركية.

مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ)، دار الجيل ببيروت.

المنار المُنِيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، للد. صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ)، مؤسسة أقرأ الخيرية، القاهرة بجمهورية مصر العربية.

الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى (ما بين ١٣٨٦-١٣٨٨ هـ)، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١٣٨٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، قدم له: محمد بنوري، صححه ووضع حواشيه: عبد العزيز الديوبندي، ثم أكمله: محمد الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ببيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة.

النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، لأبي البركات المبارك بن أحمد ابن المستوفي الإربلي، تحقيق: د. خلف رشيد نعمان، الطبعة الأولى (ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٨ م)، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد.

نظم الدرر في علم الأثر (= ألفية السيوطي)، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، صححها وشرحها: الأستاذ أحمد محمد شاكر، (دون طبعة وسنة)، المكتبة العلمية بالقاهرة.

نقد متن الحديث (تاريخه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه)، شفيق وينغرا، الطبعة الأولى (٢٠١٨ م)، منشورات جامعة دار الهدى الإسلامية، ولاية كيرالا بجمهورية الهند.



جرح وتعديل

باب يعنى بمباحث نقد رواية الأحاديث ونقلة الأخبار، والكلام عليهم
جرحًا وتعديلًا.



المُسَمَّوْنَ بِالْكُنَى مِنَ الْمُحَدِّثِينَ
من رجال تهذيب الكمال وتعجيل المنفعة
في أسمائهم أو أسماء آبائهم

د. سعود بن عابد بن سالم الحربي

عضو هيئة التدريس بقسم علوم الحديث
بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

اسم البحث: المسمون بالكنى من المحدثين، من رجال تهذيب الكمال وتعجيل المنفعة، في أسمائهم أو أسماء آبائهم، جمع ودراسة.

تأليف: د. سعود بن عابد بن سالم الحربي عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

موضوع البحث: جمع تراجم الرجال الواردة أسماؤهم في كتاب تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج المزي، وتعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر العسقلاني، سواء في أسمائهم أو أسماء آبائهم، ممن جاء النص فيهم على أنهم سموا بالكنى، وحكي ذلك عن بعض أهل العلم، سواء ترجح ذلك، أو ترجح غيره.

وقد اشتمل البحث بعد المقدمة والعناصر الرئيسة على تمهيد، ذكرت تحته ثلاثة مباحث، مبحثاً في التعريف بهذا النوع، ومبحثاً في عناية المحدثين، به، ومبحثاً في أقسامه وأنواعه، ثم قسم الدراسة، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: من قيل فيه: اسمه كنيته، وترجيح ذلك.

المبحث الثاني: من قيل فيه: اسمه كنيته، وترجيح أن له اسماً غير كنيته.

المبحث الثالث: من قيل فيه: اسمه كنيته، ولم يترجح فيه شيء.

الكلمات المفتاحية:

المسمون بالكنى - المسمون بكناهم - ليس له اسم - اسمه كنيته - لا يعرف اسمه - لا يسمى - كنى المحدثين - الأسامي والكنى - الكنى والأسماء.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فإن من أنواع علوم الحديث التي اعتنى بها المحدثون، تنصيصاً، وحفظاً، وتأليفاً، معرفة أسماء ذوي الكنى، وكنى ذوي الأسماء، من الرواة، سواء في ذلك من كان له اسم غير كنيته، أو ليس له سوى الكنية، وسواء في ذلك من غلبت كنيته على اسمه وله اسم سواها، أو اشتهر باسمه وله كنية غير اسمه.

وقد أُلِّف في ذلك عددٌ من المؤلفات كما سيأتي بيانه في الدراسات السابقة، ولكن الذي لم أقف على من جمعه وأفرده بالتأليف، المسمون بالكنى، وإن كان المحدثون عُنُوا بذلك ونصوا عليه، وفرقوا بينه، وبين من له كنية غلبت على اسمه واشتهر بها، وله اسم سواء اختلف في اسمه، أو اتفق عليه.

فأحببتُ أن أجمع في ذلك بحثاً يجمع شتات من كتب الرجال، وأوضح ما رجح من ذلك وما لم يترجح، وأبين من نص على ذلك من الأئمة. أسأل الله أن يكون نافعا لي ولمن نظره أو وقف عليه، وأسأل الله فيه التوفيق للسداد، والصواب، وأن يجنبني الخلل والزلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية الموضوع:

١. معرفة نوع الأسماء والكنى فن مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه، ويتطارحونه فيما بينهم ويتقصون من جهله^(١).

(١) انظر "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٣٣٠).

٢. العناية بمعرفة أسماء ذوي الكنى، وكنى ذوي الأسماء مما يعين على تحديد الرواة بدقة، وعدم التباس بعضهم ببعض، لما في الالتباس من جعل الثقة مكان الضعيف والضعيف مكان الثقة، واختلال الحكم على الأحاديث بناءً عليه.

٣. الأمن من الالتباس في تعدد الرواة، بجعل الراوي الواحد أكثر من راو.

٤. الأمن من تدليس الشيوخ لمن يكثر منه ويدلس شيخه بذكره ببعض ما لا يُعرف به.

سبب اختيار الموضوع:

١. خدمة السنة النبوية وعلوم الحديث على وجه الخصوص بإثراء البحوث التخصصية فيها.

٢. إيجاد أمثلة تطبيقية لبعض أنواع علوم الحديث مما ذكر فيها على وجه الإجمال والاختصار.

٣. عدم الوقوف على من جمع في ذلك أو ألف فيه دراسة مستقلة.

الدراسات السابقة:

هذا النوع من علوم الحديث جزء من بابهِ الأوسع وهو معرفة الأسماء والكنى، الذي ذكره ابن الصلاح وغيره، في أنواع علوم الحديث، وذكر أنه أنواع وأنه ابتكر فيه تقسيمًا جديدًا.

فجعله على ضروب:

(١) أحدها: الذين سُمُّوا بالكنى، فأسماءهم كناههم، لا أسماء لهم غيرها وينقسم هؤلاء إلى قسمين:

(أ) أحدهما: من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه، فصار كأن للكنية كنية.

ومثله له بأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، أحد فقهاء المدينة السبعة، اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، وكذلك أبو بكر

بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، يقال: إن اسمه أبو بكر، وكنيته أبو محمد.

قال: ولا نظير لهذين في ذلك، قاله الخطيب^(١)، وقد قيل: إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه.

(ب) الثاني من هؤلاء: من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه.

قال السخاوي في فتح المغيث^(٢): "وبالجملة فأمثلة هذا القسم قليلة، وقل أن تخلو من خدش".

(٢) الضرب الثاني: الذين عرفوا بكناهم، ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها، هل هي كناههم أو غيرها؟ ومثل لكل نوع من هذه الأنواع بمثال^(٣). وقد تناول أهل العلم النوع الثاني من القسم الأول منهما بالتأليف قديماً وحديثاً^(٤)، واختلفت مقاصدهم في التأليف، فمنهم من جعل كتابه عامّاً في الكنى، وذلك بذكر كل من له كنية من المحدثين.

ومنهم من جعلها في ذكر أسماء من يُعرف بكنيته خاصة، وجعل ذلك في أصحاب النبي ﷺ خاصة، مثل أبي الفتح الأزدي، وكذلك كتابه الآخر الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب النبي ﷺ.

إلى غير ذلك من المقاصد في هذا الباب، وقد جمع في ذلك الدكتور عبد الله السوالمه في مقدمة تحقيقه لكتاب الاستغناء لابن عبد البر (١/١٧ - ٢٤)، أسماء خمسة وستين كتاباً.

أما القسم الأول فلم أقف على من أفرد بالجمع أو التأليف، سوى ما

(١) ومن ذلك أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة القرشي العبشمي، يكنى أبا سفيان كما قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٧/٣٤٦ رقم ١٠٦٧٠).

(٢) (٢٠٦/٤).

(٣) "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٣٢٩ - ٣٣١).

(٤) انظر في ذلك ما جمعه الدكتور عبد الله السوالمه في مقدمة تحقيقه لكتاب الاستغناء لابن عبد البر (١/١٧ - ٢٤)، وقد جمع فيما ألف في الكتب أسماء خمسة وستين كتاباً.

ذكره ابن الجوزي في "تلقيح فهوم أهل الأثر"^(١)، وقد عقد باباً سماه: (باب ذكر المسمين بكناهم) وذكر تحته تسعة وأربعين كنية، مجردة، وكثير منها لا يدخل تحت هذا النوع، بل هم من الأنواع الأخرى، الذين غلبت كناههم على أسمائهم، أو الذين اشتهروا بكناهم ولا يُعرف لهم أسماء، ولم ينص أحد على أنهم سُمُّوا بالكنى.

ولذلك قصدتُ إلى ذلك راجياً من الله العون والتوفيق، والقبول.

وقد يلتبس القسم الأول من القسمين بالثاني، والفرق بينهما واضح بين، وهو أن الأول فيمن جاء النص فيه صراحة على أنه سُمِّي بالكنية، وحُكي ذلك عن بعض أهل العلم، سواء ثبت ذلك أو لم يثبت.

أما الثاني فهو فيمن اشتهر بالكنية وغلبت عليه، ولم يُعرف له سواها، ولم يأت النص على أنه سُمِّي بها، وهُم كثير.

وهناك نوع منه قد يلبس به والفرق بينهما ظاهر، كذلك، وهو من اتفق اسمه، وكنيته، ذكره السيوطي في تدريب الراوي^(٢) : وقال: (النوع السادس والثمانون): معرفة من اتفق اسمه وكنيته: ذكره شيخ الإسلام في أول نكته على ابن الصلاح^(٣)، ولم يذكره في النخبة، وصنف فيه الخطيب.

وفائدته: نفْي الغلط عن ذكره بأحدهما.

ومن أمثلته: ابن الطيلسان الحافظ محدث الأندلس اسمه، القاسم وكنيته أبو القاسم". انتهى.

حدود البحث:

تراجم الرجال الواردة أسماؤهم في كتاب تهذيب الكمال للحافظ أبي الحجاج المزي، وتعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر العسقلاني، سواء في

(١) (ص ٣٥٢).

(٢) (١٠٥٣/٢).

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة النكت (١/ ٢٣٤) أنه سيذكر ما فات ابن الصلاح من الأنواع، ولكنه لم يتمكن من إكمال الكتاب.

أسمائهم أو أسماء آبائهم، ممن جاء النص فيه على أن اسمه كنيته، وحُكي ذلك عن بعض أهل العلم، سواء ترجح ذلك، أو ترجح غيره.

ذكرت كل من قيل فيه: (اسمه كنيته)، أو نحوها مما يوحي بأنه سمي بصورة الكنية، ولو لم يثبت ذلك، ولا يدخل فيه من قيل فيه: (ليس له اسم، أو لا يسمى، أو لا يعرف اسمه)، إلا إذا كانت مقرونة بعبارة: (اسمه كنيته)، أو نحوها؛ لأن العبارة توحي في معناها بأنه ليس له اسم يُعرف، ولتردها بين أن يكون له اسم ولكن لا يُعرف، وبين أن يكون اسمه كنيته، ولا يمكن الجزم بأحدهما إلا بدليل، ولم أذكر من كان له اسم ولكن غلبت كنيته على اسمه؛ لأن كلاً منهما نوع آخر مستقل.

قال البخاري في التاريخ الكبير: وفي الأسماء من كان الغالب على اسمه كنيته وله اسم ^(١).

خطة البحث:

قسمتُ العمل فيه إلى مقدمة ذكرتُ فيها الافتتاحية، وأهمية الموضوع وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه، ثم تمهيد، وذكرتُ تحته ثلاثة مباحث، مبحث في التعريف بهذا النوع، ومبحث في عناية المحدثين، به، ومبحث في أقسامه وأنواعه، ثم قسم الدراسة، وقسمتهُ إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: من قيل فيه: اسمه كنيته، وترجح ذلك.

المبحث الثاني: من قيل فيه: اسمه كنيته، وترجح أن له اسماً غير كنيته.

المبحث الثالث: من قيل فيه: اسمه كنيته، ولم يترجح فيه شيء.

ثم الخاتمة، وذكرتُ فيها أهم النتائج والتوصيات، ثم فهرس الموضوعات، وثبت المصادر والمراجع.

(١) "التاريخ الكبير" للبخاري (٨٣/٩)، وانظر: "المقتنى" للذهبي (٤٧/١).

منهج البحث:

١. جمعت التراجم التي هي شرط الدراسة من كتب الأسماء والكنى المطبوعة، ورتبتها على حسب ما ترجح لدي في ذلك.
٢. صدّرت الترجمة بصورة الكنية التي قيلت هي اسمه، دون غيرها مما قيل في اسمه، ولو لم يترجح ذلك لسهولة الوقوف على المراد من التراجم.
٣. ذكرت رمز من أخرج له من أصحاب الكتب من الأئمة الأربعة، الذين جمع رجالهم ابن حجر في تعجيل المنفعة، أو أصحاب الكتب الستة في كتبهم الستة أو غيرها الذين ذكرهم المزي في تهذيب الكمال.
٤. لا أستقصي في ذكر اسم المترجم لهم بذكر اسم الأب والجد والنسب والشهرة، سوى بما يميزه عن غيره، مما سمي به من الكنية، وسنة الوفاة إن وجدت.
٥. لم أذكر ما قيل في الراوي من ذكر الذين روى عنهم، أو روى عنه، أو ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، إلا فيما فيه التعريف العام بالراوي؛ لأن هذا ينافي مقصود الكتاب، ومن أراد معرفة ما قيل فيه من كلام الأئمة فليرجع إلى كتب الرجال والجرح والتعديل.

تمهيد:

المبحث الأول: التعريف بنوع الأسامي والكنى عند المحدثين.
يقسم علماء اللغة العَلَمَ إلى ثلاثة أقسام، وهي: الاسم، والكنية، واللقب^(١).
الاسم: هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كمحمد، وأحمد^(٢).
الكنية: ما صدّر بأبٍ أو أمّ كأبي عبد الله وأم عبد الله، وعلى هذا أجمع أهل اللغة.

واللقب: ما أشعر بمدح، كالصديق، والفاروق، أو ذمّ كالكذاب.

(١) انظر: "الكليات" لأبي البقاء الحنفي (ص ٦٠٣)، و"فتح الباري" (٦/ ٥٦٠).
(٢) انظر: "شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ٨٢)، و"التعريفات" للجرجاني (ص ٢٤).

والمراد بهذا النوع العناية بمعرفة أسماء من عُرفوا بكناهم، أو كنى من عرفوا بأسمائهم، وتُرَتَّب المؤلفات في ذلك إما على الكنى إن كان المراد معرفة أسماء ذوي الكنى، أو على الأسماء إن أريد معرفة كنى ذوي الأسماء.

المبحث الثاني: عناية المحدثين بنوع الأسامي والكنى.

أولى المحدثون هذا النوع من علوم الحديث عناية تامة، كبقية أنواع علوم الحديث لارتباط بعضها ببعض، فهذا النوع جهله يؤدي إلى اختلاط الثقات بالضعفاء، والمعروفين بالمجهولين، فلا تتميز الأسانيد الصحيحة، من الضعيفة، وبناء عليه لا يمكن الحكم عليها بيقين.

وذلك أَلْفُوا فيه المؤلفات المستقلة في القرون الأولى لعصر الرواية، وكذلك نصوا عليه في كتب المصطلح وأبرزوه كنوع من أنواع علوم الحديث الذي ينبغي العناية به.

فقد ذكر جملة من ذلك الرامهرمزي في المحدث الفاضل^(١)، والحاكم في معرفة علوم الحديث^(٢)، وابن الصلاح في المقدمة^(٣)، وكل من جاء بعده ممن دار في فلك كتابه ممن اختصره أو شرحه أو نظمه أو نكَّت عليه.

وأما من أَلَف في هذا النوع تأليفاً مستقلاً فهم كثير، وقد ذكر الدكتور عبد الله السوالمية في مقدمة تحقيقه لكتاب الاستغناء لابن عبد البر^(٤)، أسماء خمسة وستين كتاباً.

المبحث الثالث: أقسام هذا النوع، وفروعه.

جعله ابن الصلاح وتبعه النووي وغيره تسعة أقسام:

القسم الأول: من سُمي بالكنية لا اسم له غيرها، سواء له كنية غير اسمه،

(١) (ص ٢٩٧).

(٢) (ص ١٨٣).

(٣) (ص ٣٢٩، ٣٣٦).

(٤) (١٧/١ - ٢٤).

كأبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن، أو لم يكن له اسم غيرها كأبي بلال عن شريك.

القسم الثاني: من عرف بكنيته ولم يعرف له اسم، أم لا، كأبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ.

القسم الثالث: من لُقّب بكنية وله غيرها اسم وكنية، كأبي تراب علي بن أبي طالب أبي الحسن رضي الله عنه.

القسم الرابع: من له كنيّتان أو أكثر، كابن جريج أبي الوليد وأبي خالد.

القسم الخامس: من اختلف في كنيته، كأسامة بن زيد أبي زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة.

القسم السادس: من عرفت كنيته واختلف في اسمه، كأبي بصرة الغفاري، حميل بضم الحاء المهملة على الأصح، وقيل بجيم مفتوحة.

القسم السابع: من اختلف فيهما، كسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قيل: عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري.

القسم الثامن: من عرف بالاثنتين، كأباء عبد الله أصحاب المذاهب، سفيان الثوري، ومالك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

القسم التاسع: من اشتهر بهما مع العلم باسمه، كأبي إدريس الخولاني عائذ الله - رضي الله عنهم أجمعين - والله أعلم ^(١).

(١) انظر: "مقدمة ابن الصلاح" (ص ٣٢٩).

قسم الدراسة:

المبحث الأول: من قيل فيه: اسمه كنيته، وترجيح ذلك.

١. (١) - أبو بكر بن النضر بن أبي النضر البغدادي (ت ٢٤٥هـ).

(م ت س) ثقة من أواسط الأخذيين عن تبع الأتباع، ومن شيوخ أصحاب الكتب الستة، أخرج له مسلم، والترمذي، والنسائي^(١).

اختلف في اسمه، فقيل: أحمد، سماه به أبو أحمد الحاكم^(٢)، وعبد الله بن أحمد الدورقي^(٣).

وقيل: محمد، سماه بذلك الكلاباذي^(٤).

وقيل: اسمه كنيته، قاله أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى، وابن منجويه في رجال صحيح مسلم^(٥)، وابن عبد البر في الاستغناء^(٦).

قال أبو العباس السراج الثقفى: سألته عن اسمه: فقال: اسمي كني^(٧).

وقال عبد الغنى المقدسي وابن كثير: وهو الصحيح.

الترجيح:

والذي يرجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته، لما جاء عنه من قوله.

(١) انظر ترجمته في "الكمال في أسماء الرجال" (١٠/٢٢ رقم ٣٦١٢)، للمقدسي، و"التكميل في الجرح والتعديل" (٣/٩٤ ترجمة ١٨٨١).

(٢) "الأسامي والكنى" (١/٣٨٧ رقم ٧٤٧).

(٣) انظر: "شرح النووي على صحيح مسلم" (١٦/٣٧)، و"الكمال" (١٠/٢٢ رقم ٣٦١٢).

(٤) انظر: "شرح النووي على صحيح مسلم" (١٦/٣٧).

(٥) (١/١٠١ رقم ١٧٧).

(٦) (٢/١٠٨٠ رقم ١٣٨٣).

(٧) "الكمال في أسماء الرجال" (١٠/٢٢ رقم ٣٦١٢).

٢. (٢) - أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، المدني.

(خ م) ثقة، من صغار التابعين، أخرج حديثه البخاري ومسلم^(١).

قال أبو حاتم الرازي^(٢): لا أعرف له اسمًا.

وقال الرامهرمزي^(٣)، وابن حجر^(٤): اسمه كنيته.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته؛ لعدم الوقوف على ما يعارض هذا القول، ولأن كل من ترجم له يترجم له بذلك ولا يذكرون غيره.

٣. (٣) - أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة القرشي العدوي.

(خ م د ت س) ثقة روى له الجماعة، إلا ابن ماجه^(٥).

قال ابن معين: هو اسمه^(٦).

وقال المقدمي: يقال: ليس له اسم.

وقال ابن الأثير: يعرف بكنيته^(٧).

(١) انظر ترجمته في: "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٥٥ رقم ٩٤١)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤٤، رقم ١٠٨٩)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/١٠٧٨، رقم ١٣٧٥)، و"الكمال" للمقدسي (١٠/١٣، رقم ٦٢٩٥)، و"المقتنى" للذهبي (١/١٢٨، رقم ٩٠٤).

(٢) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/٣٤٥، رقم ١٥٣٧).

(٣) "المحدث الفاضل" (ص ٢٩٨).

(٤) "فتح الباري" (١/٢٤٢).

(٥) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٩/١٣، رقم ٨٥)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١٣٤، رقم ٣٦٩)، و"التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١٥٤، رقم ٧٤٣)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٤١٥، رقم ٨٨٦)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/١٠٥٥، رقم ١٣١٦)، و"تلفيح فهوم أهل الأثر" لابن الجوزي (ص ٣٥٢)، و"الكمال" للمقدسي (١٠/١٣، رقم ٦٢٩٦)، و"المقتنى" للذهبي (١/١٢٥، رقم ٨٥٤).

(٦) "معرفه الرجال" رواية ابن محرز (٢/٢٤١).

(٧) "جامع الأصول" (١٢/٢٨٨، رقم ٣٢١).

الترجيح:

أن اسمه كنيته، لما جزم به ابن معين، ولم يذكر فيه سوى ذلك، وكل من ترجم له يترجم له بأبي بكر.

٤. (٤) - أبو بكر بن شعيب بن الحَبَّاب الأزدي المعولي، البصري.

(م ت) ثقة من كبار أتباع التابعين، روى له مسلم، والترمذي، من أصحاب الكتب الستة^(١).

قيل: اسمه عبد الله، سماه بذلك البخاري^(٢)، ونقل عنه ابن منده في كتابه (فتح الباب في الكنى والألقاب)^(٣)، قوله: لم يصح اسمه، وسماه عبد الله كذلك مسلم، والدولابي، وأبو أحمد الحاكم، وابن منجويه^(٤)، والمقدسي في الكمال، والمزي في تهذيبه، والذهبي في المقتنى.

وأسند عنه أبو نعيم في الحلية أثرًا من طريق تلميذه سعيد بن عمرو الأشعبي، وسماه الأشعبي عبد الله^(٥).

وقيل: اسمه كنيته، حكاه ابن عبد البر في الاستغناء عن الأكثر.

وقد ترجم له عدد بأبي بكر بن شعيب، منهم البخاري في الكنى من التاريخ الكبير.

(١) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (١٤/٩، رقم ١٠١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١٢٢، رقم ٣١٥)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/٣٦٣)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٦٩، ترجمة ٦٩٧)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤٧، رقم ١١١٠)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٤٥٠، ترجمة ٤٥٢)، (٢/١٠٧٢، رقم ١٣٥٥)، و"الكمال" للمقدسي (٦/١٩٠، رقم ٣٥٨٤)، (١٠/١٤، رقم ٦٢٩٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/٩٦، ترجمة ٧٢٣٥)، و"تاريخ الإسلام" (٤/٧٧١، ترجمة ٣٣٣)، و"المقتنى" للذهبي (١/١١٨، رقم ٧٦٧)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٢٥).

(٢) كما أسنده عنه أبو أحمد في الأسامي والكنى، وليس هو كذلك في المطبوع من التاريخ الكبير له (٩/١٤)، وحكاه عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١٢/٢٦).

(٣) (ص ١٤٧، رقم ١١١٠).

(٤) "رجال صحيح مسلم" (١/٣٦٧، ترجمة ٨٠١).

(٥) (٤/٢٢٠).

وجاء في تاريخ الإسلام للذهبي في موضعين عبيد الله^(١)، ولعله تصحيف.

الترجيح:

والذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته؛ لأن عليه الأكثر، كما حكاه ابن عبد البر، ولأن البخاري ترجم له بذلك في التاريخ، ونفى صحة تسميته بعبد الله.

٥. (٥) - أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، القرشي، المخزومي، المدني (ت ٩٤ هـ)

(ع) ثقة فقيه، من الوسطى من التابعين، روى له الجماعة، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة^(٢).

اختلف في اسمه، فقليل: اسمه أبو بكر، وبه جزم ابن سعد، وابن معين^(٣)، والبخاري، وابن قتيبة، وابن أبي حاتم، وابن حبان في الثقات، وأبو أحمد الحاكم.

قال الدولابي: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت علي بن المديني يقول: أبو بكر بن عبد الرحمن اسمه كنيته^(٤).

وقال أبو جعفر الطبري: اسمه كنيته ليس له اسم غيرها^(٥).

(١) (٦٨٧/٤) (٧٧١/٤).

(٢) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٧/٢٠٥، رقم ١٥٧٥)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٩، ترجمة ٥١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١١٣، ترجمة ٢٧٦)، و"المعارف" لابن قتيبة (ص ٥٩٩)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/٣٣٦، رقم ١٤٩٠)، و"مشاهير علماء الأمصار" (ص ١٠٧، ترجمة ٤٣٤)، و"الثقات" لابن حبان (٥/٥٦٠)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٣٨، ترجمة ٦٣٠)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه، (١/١٠٤)، ترجمة ١٨٤)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٤٣٥، ترجمة ٤٣٧)، و"طبقات الفقهاء" لأبي إسحاق الشيرازي (ص ٥٩)، و"الكمال في أسماء الرجال" للمقدسي (١٠/١٥، ترجمة ٦٣٠)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٦٦/٣١، ترجمة ٨٣٨٧)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٣٣/١١٢، ترجمة ٧٢٤٣)، و"تاريخ الإسلام" (٢/١١٩٣، ترجمة ٢٤٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٤/٤١٦، ترجمة ١٦٥)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (١٢/٣٠، رقم ١٤١).

(٣) "معرفة الرجال" رواية ابن محرز (٢/٢٤١).

(٤) "الكنى والأسماء" (١/٣٦٥).

(٥) "تهذيب التهذيب" (١٢/٣٠، رقم ١٤١).

وحكاه من غير ترجيح مسلم في الكنى^(١) : قال: اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن، كذلك قال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، وابن منجويه في رجال صحيح مسلم، وأبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء، وعبد الغني المقدسي في الكمال، وابن عساكر في تاريخ دمشق.

وقيل: محمد، كما حكاه المزي في تهذيب الكمال، وابن حجر في الفتح^(٢).

قال ابن عبد البر في "الاستغناء": قيل: اسمه المغيرة، لا يصح، والمغيرة أخوه، وهو أصغر سنًا منه. والصحيح أن اسمه أبو بكر، كنيته أبو عبد الرحمن. وكذلك صححه الذهبي في السير، وتاريخ الإسلام.

الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- أن اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، كما ذكر الأئمة، وصححه ابن عبد البر والذهبي.

٦. (٦) - أبو بكر بن عبيد الله أبي مليكة^(٣)،

(خ) من ثقات التابعين خرج حديثه البخاري.

أخو عبد الله بن أبي مليكة، قال خليفة بن خياط^(٤): لا أعرف اسمه، وقال أبو حاتم: لا أعلم له اسمًا، وذكره ابن الجوزي في تلقيح فهوهم أهل الأثر^(٥)، في المسمين بالكنى.

(١) "الكنى والأسماء" (١/١١٣).

(٢) (١/٢٤٢).

(٣) انظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٩/٣٤٦، رقم ١٥٤٤)، والأسامي والكنى "للكام (١/٤٢٢، رقم ٩٠٧)، و"فتح الباب" (ص ١٣٩، رقم ٢٠٣٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١٢١، رقم ٧٢٤٧)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٣٢، رقم ١٤٦).

(٤) انظر: "الأسامي والكنى" للكام (١/٤٢٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١٢١)، ولم أقف عليه في طبقاته.

(٥) (ص ٣٥٢).

٧. (٧) - أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حُنَيْف الأنصاري، الأوسي، المدني.

(خ م س) من الذين عاصروا صغار التابعين، روى عنه الثوري، وابن المبارك، ومالك، أخرج حديثه البخاري، ومسلم، والنسائي، ووثقه الذهبي في تاريخ الإسلام^(١)،

قال ابن عبد البر في الاستغناء: اسمه كنيته، وقال في الاستذكار^(٢): لا يوقف له على اسم.

٨. (٨) أبو بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، المقدمي (ت ١٦٧ هـ).^(٣)

(س) مقبول من السابعة أخرج حديثه النسائي.

قال فيه أبو عبد الله المقدمي في التاريخ، -وأبو بكر هذا جد أبيه-: "ليس له اسم"، وقال الدارقطني^(٤): "لا يُعرف له اسم"، وذكره ابن الجوزي في تلقيح فهوم أهل الأثر في المسمين بالكنى، وكل من ترجم له يترجم له بأبي بكر.

٩. (٩) - أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، المدني.

(خ م ت س ق) ثقة من كبار أتباع التابعين، أخرج حديثه الستة سوى أبي داود^(٥).

(١) انظر ترجمته في: "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٤٢٦)، ترجمة (٩٠٥)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤١، رقم ١٠٥٤)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/١٠٦٦)، ترجمة (١٣٤١)، و"الكامل" للمقدسي (١٠١/١٦)، ترجمة (٦٣٠١)، و"المقتنى" للذهبي (١/١٢٦)، رقم (٨٧١).
(٢) (٣/٦٤).

(٣) انظر ترجمته في: "التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١٥٤، رقم ٧٤٥)، و"الجرح والتعديل" (٩/٣٤٥، رقم ١٥٤٠)، و"الأسامي والكنى" للحاكم (١/٤٣٤، رقم ٩٤٠)، و"فتح الباب" (ص ١٤٧، رقم ١١١٤)، و"الاستغناء" (٢/١٠٧٨)، رقم (١٣٧٤)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١٢٤)، رقم (٧٢٤٩)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٣٣)، رقم (١٤٩).

(٤) "تهذيب التهذيب" (١٢/٣٣)، ترجمة (١٤٩).

(٥) انظر ترجمته في: "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٤٣٠، رقم ٩٢٩)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤٣، رقم ١٠٧٤)، و"الاستغناء" (٢/١٠٦٢)، رقم (١٣٢٨)، و"الكامل" (١٠/١٧)، رقم (٦٣٠٤)، و"المقتنى" (١/١٢٧)، رقم (٨٩٢).

قال أبو حاتم: لا يسمى ^(١).

قال الخليلي: يعرف بالكنية، ولا يوقف له على اسم ^(٢).

قال الرامهرمزي ^(٣)، وابن حجر: اسمه كنيته ^(٤).

١٠. (١٠) - أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، المقرئ الحنط (ت ١٩٣هـ، وقيل بعد ذلك).

(ع) ثقة عابد، من كبار أتباع التابعين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، أخرج له الجماعة ^(٥).

اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً، ف قيل: عبد الله، وقيل: عتيق، وقيل: سالم، وقد نسبته مسلم في الكنى إلى أبي حفص.

وقيل: روبة. وقيل: مطرف. وقيل: عنتره. وقيل: محمد ^(٦). وقيل: حماد. وقيل: حبيب.

وقيل: شعبة، قاله أبو زرعة الرازي، ونسبه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل إلى حصين، وأبى حصين وأبى إسحاق الهمداني والأعمش.

ونسبه ابن أبي حاتم إلى عبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن سليمان الرازي، ويحيى بن آدم، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وأبى بكر بن أبي شيبة.

(١) "الجرح والتعديل" (٣٣٧/٩)، رقم (١٤٩١).

(٢) "الإرشاد" (٢١٥/١).

(٣) "المحدث الفاصل" (ص ٢٩٧).

(٤) "فتح الباري" (٢٤٢/١).

(٥) انظر ترجمته في: "الكنى والأسماء" لمسلم (١٢٦/١)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٤٨/٩)، ترجمة (١٥٦٥)، و"الثقات" (٦٦٨/٧) و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣٦٤/١)، رقم (٦٨٧)، و"حلية الأولياء" (٣٠٣/٨)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٤٤٤/١)، ترجمة (٤٤٧)، و"الكمال" للمقدسي (١٧/١٠)، رقم (٦٣٠٥)، و"تهذيب الكمال" (١٢٩/٣٣)، ترجمة (٧٥٢٥) و"تهذيب التهذيب" (٣٤/١٢).

(٦) حكاه الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٢٦١/٤)، ترجمة (٣٧٠)، عن النسائي.

قال أبو أحمد الزبيري: سمعتُ سفيان يقول للحسن بن عياش - وكان أبو بكر بن عياش غائبًا - : قدم شعبة ^(١) ؟

قال الذهبي ^(٢) : في اسمه عدة أقوال: أشهرها شعبة، فإن أبا هشام الرفاعي وحسين بن عبد الأول سألاه عن اسمه فقال: شعبة.

وقيل: اسمه كنيته، قاله ابن معين ^(٣) ، وصححه ابن حبان، وابن عبد البر، وعبد الغني المقدسي، وتبعه المزي، وابن حجر. وسأله يحيى بن آدم وغيره، فقال: اسمي كنيتي ^(٤) .

وقال أحمد بن شبيب المروزي، عن الفضل بن موسى: قلت لأبي بكر بن عياش: ما اسمك؟ قال: ولدت وقد قسمت الأسماء ^(٥) .

قال داود بن حماد الحريري: سمعت أبا بكر بن عياش وسئل عن اسمه؟ فقال: مالي اسمٌ غير أبي بكر ^(٦) .

وقال أبو حاتم الرازي: سألت إبراهيم بن أبي بكر بن عياش عن اسم أبيه فقال: اسمه وكنيته واحد ^(٧) .

وقال إبراهيم بن شماس السمرقندي: سمعت إبراهيم بن أبي بكر بن عياش، قال: لما نزل بأبي الموت قلت: يا أبة ما اسمك؟

قال: يا بني إن أباك لم يكن له اسم وإن أباك أكبر من سفيان بأربع سنين، وإنه لم يأت فاحشة قط، وإنه يختم القرآن من ثلاثين سنة كل يوم مرة ^(٨) .

(١) "الجرح والتعديل" (٣٤٩/٩)، و"الكنى والأسماء" لأبي أحمد الحاكم (٣٦٤/١).

(٢) "تاريخ الإسلام" (١٢٦١/٤).

(٣) "معرفة الرجال" رواية ابن محرز (٢٤١/٢).

(٤) "الأسامي والكنى" للحاكم (٣٦٤/١)، و"تاريخ بغداد" (٥٤٢/١٦)، و"تاريخ الإسلام" (١٢٦١/٤).

(٥) "الثقات" (٦٦٩/٨)، و"تهذيب الكمال" (١٣٤/٣٣).

(٦) "الجرح والتعديل" (٣٤٩/٩).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣٤٩/٩)، و"الكنى والأسماء" لأبي أحمد الحاكم (٣٦٤/١).

(٨) انظر: "الكمال في أسماء الرجال" للمقدسي (١٨/١٠)، و"تهذيب الكمال" (١٣٤/٣٣).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته؛ لما جاء عنه وعن ابنه في ذلك، وصححه ابن حبان وابن عبد البر وعبد الغني المقدسي، ومن تبعه.

١١. (١١) - أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، الخزرجي ثم النجاري، المدني القاضي (ت ١٢٠ هـ وقيل: قبل ذلك).

(ع) ثقة عابد، من صغار التابعين، روى له الجماعة ^(١).

اسمه كنيته، لم أقف على خلاف في ذلك، قاله ابن سعد، وابن معين ^(٢)، وابن قتيبة، وأبو عبد الله المقدمي، وابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، والذهبي في المقتنى، وابن حجر في التقريب.

وكل من ترجم له يترجم له بذلك، مثل خليفة بن خياط، والبخاري، ومسلم، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده، والكلاباذي، وابن منجويه، وابن عبد البر، وابن عساكر، وعبد الغني المقدسي، والمزي، والذهبي، وابن حجر.

وحكاه أبو أحمد الحاكم، والكلاباذي، وابن منجويه، وابن عبد البر، وابن عساكر، وعبد الغني المقدسي، والمزي، والنووي، ولم ينسبوه لأحد.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٧/ ٤١٤، رقم ١٨٥١)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٤٤٧، رقم ٢٢٥٥)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/ ١٠، رقم ٥٨)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/ ١٣٥، ترجمة ٣٧٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٣٣٧، رقم ١٤٩٢)، و"المعارف" لابن قتيبة (ص ٤٦٦، ٥٩٩)، و"المعرفة والتاريخ" لفسوي (١/ ٣٧٩، ٦٤٣)، و"التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١٥٤)، و"الثقات" (٥/ ٥٦١، ترجمة ٦٢٤٤)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/ ٤٢٧، ترجمة ٩١٩)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤٠، ترجمة ١٠٤١)، و"رجال صحيح البخاري" للكلاباذي (٢/ ٨٢٦، رقم ١٣٩٧)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (١/ ١٠٥، رقم ١٨٨)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/ ١٠٦٢، ترجمة ١٣٢٩)، و"الكمال" (١٠/ ١٩، رقم ٦٣٠٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٣٧، ترجمة ٧٢٥٤)، و"تاريخ دمشق" (٦٦/ ٤١، رقم ٨٣٩١)، و"تاريخ الإسلام" (٣/ ٣٤٤، ترجمة ٣١٨)، و"سير أعلام النبلاء" (٥/ ٣١٣، ترجمة ١٥٠)، و"المقتنى" (١/ ١٢٧، رقم ٨٨٤)، و"٢/ ٥٣٤٤)، و"تهذيب الأسماء واللغات" للنووي (٢/ ١٩٥)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/ ٣٨، رقم ١٥٤)، و"تقريب التهذيب" (ص ٦٢٤، رقم ٧٩٨٨).

(٢) "معرفة الرجال" رواية ابن محرز (٢/ ٢٤١).

وترجم له أبو عبد الله المقدمي فقال: ليس له اسم.

وترجم له الذهبي في المقتنى في موضعين، بأبي بكر، وبأبي محمد.

وبه جزم ابن حجر في "التقريب"، وقال: وقيل: إنه يكنى أبا محمد.

١٢. (١٢) - أبو بكر بن المنكدر بن الهدير التيمي القرشي المدني.

(خ م د ت س) ثقة من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه ^(١).

قال النسائي: لا يوقف على اسمه ^(٢)، وقال أبو حاتم: لا يسمى ^(٣)، وقال الهروي ^(٤): لا يعرف له اسم، وقال ابن حجر: اسمه كنيته ^(٥).

وترجم له بذلك، ابن سعد، وخليفة بن خياط، والبخاري، وابن أبي حاتم، وأبو أحمد الحاكم، وابن حبان، وابن منده، والكلاباذي، وابن منجويه، وابن عبد البر، وعبد الغني المقدسي، والمزي، وابن حجر.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٤٤٥، رقم ١٨٩٤)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٤٦٦، رقم ٢٣٩٠)، و"التاريخ الكبير" (٩/ ١٣، ترجمة ٩١)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٣٤٢، رقم ١٥٢٥)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/ ٤٢٥، رقم ٩١٥)، و"الثقات" لابن حبان (٥/ ٥٦٩، ترجمة ٦٢٩٤)، و"فتح الباب" (ص ١٤٥، ترجمة ١٠٩٤)، و"رجال صحيح البخاري" (٢/ ٨٢٨، رقم ١٤٠١)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (١/ ١٠٢، رقم ١٨٠)، "مشتهر أسامي المحدثين" لأبي الفضل الهروي (ص ٢٢٩، ترجمة ٤٠٤)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/ ١٠٦٩، رقم ١٣٥٠)، و"الكمال" للمقدسي (١٠/ ٢٠، رقم ٦٣٠٩)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٤٣، ترجمة ٧٢٥٥)، و"المقتنى" (١/ ١٢٧، ترجمة ٨٨٠)، و"تاريخ الإسلام" (٣/ ٣٤٥، ترجمة ٣١٩)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٤٣، رقم ٧٢٥٥)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/ ٤٠، ترجمة ١٥٨).

(٢) "تهذيب التهذيب" (١٢/ ٤٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٤٢، ترجمة ١٥٢٥).

(٤) "مشتهر أسامي المحدثين" (ص ٢٢٩).

(٥) "فتح الباري" (١/ ٢٤٢)، (١٣/ ٢٣٩)، وانظر: "عمدة القاري" (٦/ ١٧٠).

١٣. (١٣) - أبو بكر النهشلي، التميمي، الكوفي (ت ١٦٦ هـ).

(م ت س ق) ثقة من كبار أتباع التابعين، روى له مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه ^(١).

اختلف في اسمه، واسم أبيه،

ف قيل: اسمه، عبد الله،

وقيل: عبد الله اسم أبيه، وهو أبو بكر،

وقيل: اسمه كنيته، قال ابن عبد البر في الاستغناء ^(٢): وهو الأكثر.

وممن قال فيه أبو بكر: وكيع، كما قاله الدارمي فيما أسنده عنه ابن أبي حاتم، قال: أبو بكر النهشلي هو الذي يقول وكيع: أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطاف، لا يقول: النهشلي.

قال ابن أبي حاتم: هو بابن أبي القطاف أشبه منه بابن القطاف ^(٣).

وكذلك ترجم له بأبي بكر ابن سعد في الطبقات ^(٤)، وقال: هو ابن عبد الله بن قطاف.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٨/ ٤٩٩، رقم ٣٤٨١)، و"تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٣/ ٥٤٥، ترجمة ٢٦٦٦)، و"تاريخ ابن معين" (٢/ ٦٩٧)، تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص ٢٤١)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٢٨٧، رقم ١٢٩٣)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/ ٩)، ترجمة ٥٤)، و"معرفه الثقات" للعجلي (٢/ ٣٩٠، رقم ٢١٠٢)، و"التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١٨٣، رقم ٩٠٣)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/ ٣٦٣، رقم ٦٤٧)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٣٤٤، ترجمة ١٤٣٦)، و"المجروحين" لابن حبان (٢/ ٤٩٩، رقم ١٢٥٢)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/ ٣٦١، ترجمة ٦٨٢)، و"فتح الباب" (ص ١٢٨)، ترجمة ٩٣١)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (١/ ١٠١، رقم ١٧٦)، و"الاستغناء" (١/ ٤٤٧، ترجمة ٤٤٨)، (٢/ ١٠٧٧، ترجمة ١٣٦٩)، و"الكمال" للمقدسي (٦/ ٢٦٤، رقم ٣٧٠٣)، (١٠/ ٢٢، رقم ٦٣١٥)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٥٦، رقم ٧٢٦٧)، و"سير أعلام النبلاء" (٧/ ٣٣٣، رقم ١١٧)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٤٩٦، رقم ١٠٠٠٤)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/ ٤٤)، و"التقريب" (٢/ ٤٠١).

(٢) (٢/ ١٠٧٧ رقم ١٣٩٦)

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٤٤، ترجمة ١٥٣٦).

(٤) "الطبقات الكبرى" (٨/ ٤٩٩، رقم ٣٤٨٠).

وكذلك قال فيه أحمد بن حنبل^(١)، والبخاري، والمقدمي، وابن منجويه: أبو بكر بن عبد الله بن قطاف النهشلي.

قال المقدمي: أبو بكر النهشلي هو ابن عبد الله بن قطاف، ليس يُعلم له اسم. وكذلك ترجم له ابن حبان في المجروحين، بأبي بكر بن عبد الله بن أبي القطاف النهشلي.

وقال غيرهم: اسمه عبد الله.

قال عباس بن محمد الدوري^(٢): "سمعت يحيى بن معين، يقول: أبو بكر النهشلي عبد الله بن فلان بن قطاف".

وقال في موضع آخر^(٣): "سمعت يحيى يقول: أبو بكر النهشلي فلان بن قطيب، أو بن قطاف"، شك أبو الفضل.

وتبع ابن معين في تسميته بعبد الله: الحسين بن محمد^(٤)، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده، وابن عبد البر في الاستغناء، والذهبي في المقتنى، وغيرهم. وترجم له عبد الغني المقدسي في الكمال، في الأسماء، وسماه عبد الله بن قطاف، وقال: "ويقال: ابن فلان بن قطاف".

وأعاد ترجمته في الكنى، وقال: "اسمه عبد الله بن قطاف، وقيل: عبد الله بن معاوية بن قُطَاف، وقيل: وهب بن قُطَاف. وقيل: معاوية بن قُطَاف".

وترجم له الذهبي في السير، وفي ميزان الاعتدال، بأبي بكر، وقال: في اسمه أقوال، ولا يُعرف إلا بكنيته... وأصح ما قيل في اسمه: عبد الله.

وقد ترجم له ابن عبد البر في موضعين في الاستغناء، في الموضع الأول سماه عبد

(١) "العلل" رواية عبد الله (٣/ ٩٩، رقم ٤٣٧١).

(٢) "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٣/ ٥٤٥، ترجمة ٢٦٦٦).

(٣) "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٤/ ١٤٨، ترجمة ٣٦٣٢).

(٤) الحسين بن محمد بن زياد العبدي، أبو علي النيسابوري (ت ٢٨٩هـ). انظر: "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٤٩٩، رقم ٢٤٧).

الله وحكى الخلاف في اسمه، وفي الموضع الثاني قال: "قيل: اسمه كنيته، وهو الأكثر".

الترجيح:

والذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه أبو بكر، وعبد الله اسم أبيه؛ لكثرة من ذهب إلى ذلك من الأئمة، خاصة من المتقدمين منهم، ولعدم وروده في كتب الرواية إلا كذلك.

١٤. (١٤) - أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي (ت ١٠٨هـ).

(م د ت ص ق) من ثقات التابعين، روى له النسائي في خصائص علي والباقون سوى البخاري ^(١).

اختلف في اسمه، فقيل: سلم، وقيل: عطاء، وقيل: محجن، وقيل: اسمه كنيته ^(٢).

سماه ابن منده في فتح الباب، سلم، وقال: مختلف في اسمه.

وقال الذهبي في المقتنى: لم أقف على اسمه.

وترجم له بأبي حرب: ابن سعد، وخليفة بن خياط، في طبقاتهما، والبخاري، ومسلم، في الكنى، وابن حبان، وابن أبي حاتم، وأبو أحمد الحاكم، وابن عبد البر في الاستغناء، والمقدسي في الكمال، والمزي، في تهذيبه، وابن حجر في التهذيب، والتقريب، وغيرهم.

وقال خليفة بن خياط، وابن منجويه: وأبو حرب بن أبي الأسود، هو اسمه.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٩/٢٢٥، رقم ٣٩٥٦)، "الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٣٥٤)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٢٣، ترجمة ١٨١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/٢٦٧، ترجمة ٩١٩)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/٣٥٨، ترجمة ١٦٢٦)، و"الثقات" لابن حبان (٥/٥٧٦)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣/٧١، ترجمة ٢٠٥٦)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٢٧٨، رقم ٢٣٨٢)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (١/١٧٤، رقم ٣٥٥)، و"الاستغناء" (٢/١١٣١، ترجمة ١٥٠٣)، و"الكمال" للمقدسي (١٠/٣٢، ترجمة ٦٣٣٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/٢٣١، ترجمة ٧٣٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (٣/١٨٦، ترجمة ٢٨٥)، و"الكاشف" (٢/٤١٨، رقم ٦٥٧٤)، و"المقتنى" (١/١٧٠، رقم ١٣٧١)، و"التكميل" لابن كثير (٣/١٣٨، رقم ١٩٤٣)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٦٩، ترجمة ٢٧٥)، و"التقريب" (ص ٦٣٢، رقم ٨٠٤٢).

(٢) انظر: "تقريب التهذيب" (ص ٦٣٢، رقم ٨٠٤٢)، و"مشارك الأنوار الوهاجة للأثيري" (٣/٣٨٨).

الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- أنه ممن اسمه كنيته، لما قاله خليفة بن خياط، وابن منجويه، ولما أجمع عليه المترجمون له من الترجمة له بذلك.

١٥. (١٥) - أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي.

(د) ثقة يروي عن سفيان بن عيينة، وطبقته، أخرج حديثه أبو داود من أصحاب السنن^(١)،

قال الذهبي في تاريخ الإسلام: لا يُعرف له اسم.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: قلتُ لأبي حصين: هل لك اسم؟ قال: لا، اسمي وكنيتي واحد، فقلتُ: فأنا قد سميتُك: عبد الله، فتبسّم.

وقيل فيه: يحيى بن سليمان، حكاه أبو القاسم الطبراني في المعجم الصغير^(٢).

وقال ابن حجر في التقريب: قيل: اسمه عبد الله.

الترجيح:

الراجح -والله أعلم- أنه ليس له اسم سوى الكنية، لما صرح به هو في رواية ابن أبي حاتم عن أبيه، أما يحيى بن سليمان الذي حكاه الطبراني فهو اسم أبيه، وأما عبد الله الذي حكاه ابن حجر في التقريب فهو ما سماه به أبو حاتم الرازي، ولكنه لم يقبله، ولم يُردّه، بل تبسّم، وهذا لا يعارض الأصل في اسمه.

(١) انظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/٣٦٤، ترجمة ١٦٦٣)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣/١٦، رقم ١٩٧١)، و"الاستغناء" (٢/١١٥٣، ترجمة ١٥٤٩)، و"الكمال" (١٠/٣٥، ترجمة ٦٣٤١)، و"المقتنى" (١/١٨٨، رقم ١٦١٠)، و"تاريخ الإسلام" (٥/١٢٩٣، ترجمة ٦١٧)، و"التقريب" لابن حجر (ص ٦٣٣، رقم ٨٠٥٤).

(٢) (١/٢١٧)، حديث (٣٤٨).

١٦. (١٦) - أبو زائدة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي الكوفي ^(١).

والد ابني أبي زائدة زكريا، وعمر، (ع) وزكريا ^(٢)، ثقة روى له الجماعة، (خ م س) وعمر، صدوق روى له الشيخان، والنسائي ^(٣).

وابن أبي زائدة يقال: اسمه ميمون بن فيروز، قاله ابن معين ^(٤)، وأحمد ^(٥)، وابن منده في فتح الباب، والذهبي في السير.

ويقال: اسمه كنيته، قاله أبو زائدة زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ^(٦)، وجزم به ابن عبد البر في الاستيعاب، وابن الأثير في أسد الغابة، والذهبي في المقتنى.

وترجم له به أبو أحمد الحاكم، والذهبي، وحكاه ابن منجويه في رجال مسلم ولم يعين من قاله ^(٧)، وحكاه مغلطاي عن ابن خلفون في كتاب "الثقات" ^(٨).

ويقال: خالد، قاله البخاري في التاريخ الكبير ^(٩).

ويقال: هبيرة، قاله بحشل، كما في الكمال ^(١٠).

(١) انظر ترجمته في: "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٣٦٥، رقم ٢٦٦٢)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٣٥٢، رقم ٣١٠٢)، و"الاستيعاب" (٣/ ١٢٦٦، رقم ٢٠٨٦)، و"أسد الغابة" (٤/ ٣٥٤، رقم ٤٢٤٧)، و"المقتنى" للذهبي (١/ ٢٤٤، رقم ٢٠٨٦)، و"سير أعلام النبلاء" (٨/ ٣٣٨) و"الإصابة" (٥/ ٢٩٩، رقم ٧٠٤٥).

(٢) "تقريب التهذيب" (ص ٢١٦، رقم ٢٠٢٢).

(٣) "تقريب التهذيب" (ص ٤١٢، رقم ٤٨٩٧).

(٤) "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٣/ ٣٣٨، رقم ١٦٣٥).

(٥) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله (٣/ ٣٦٦، رقم ٥٦٠٨).

(٦) انظر: "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٣٦٥).

(٧) انظر: "رجال صحيح مسلم" (١/ ٢٢٦).

(٨) "إكمال تهذيب الكمال" (٥/ ٦٤، رقم ١٦٧٠).

(٩) (٣/ ٤٢١)، وانظر: "رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (١/ ٢٢٦)، و"الكمال" للمقدسي (٥/ ٢٦)، (٤٦٠/ ٧).

(١٠) (٥/ ٢٦)، وانظر: "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٤٨)، و"إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (١٠/ ٥٤، ترجمة ٣٩٨٢)، و"عمدة القاري" (٢/ ٣٧٥).

الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- أن اسمه كنيته، لما روى حفيد ابنه أبو زائدة وهو من أعرف الناس باسم جده، وكذلك ما رجحه ابن عبد البر ومن تبعه، أما ميمون بن فيروز فهو اسم أبيه، وليس اسمه، وقد يكون سبب الظن أن زكريا ابنه أحياناً ينسب إلى جده فيقال: زكريا بن ميمون بن فيروز، فيظن أن ميمون اسم أبيه، وليس كذلك، بل هو اسم جده، والله أعلم.

١٧. (١٧) - أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي.

(ع) من ثقات التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة^(١).

اختلف في اسمه على أقوال:

ف قيل: اسمه هرم، وقيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: جرير، وقيل: اسمه كنيته.

سماه هراً البخاري في التاريخ، ومسلم في الكنى، وابن حبان في الثقات، وترجم له بذلك أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى، وابن منده في فتح الباب في الكنى والألقاب، وابن عبد البر في الاستغناء، والمقدسي في الكمال. وسماه أبو عبد الله المقدمي عبد الله^(٢).

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٨/٤١٤، رقم ٣١٨٥)، و"طبقات خليفة" (ص ٢٦٨، رقم ١١٥٧)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٨/٢٤٣، رقم ٢٨٧١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/٣٤٤، ترجمة ١٢٤٠)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٥/٢٦٥، رقم ١٢٥٥)، و"الثقات" لابن حبان (٥/٥١٣)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣/٣١٩، رقم ٢٥٥٩)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٣٣٥، رقم ٢٩٦٦)، و"رجال صحيح البخاري" للكلاباذي (٢/٧٨٢، رقم ١٣١١)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (٢/٣٢٧، رقم ١٨٠٤)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٦٤١، رقم ٧٢٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٦/٢٣٨، ترجمة ٨٥٢١)، و"الكمال" للمقدسي (٩/٢٣٧، رقم ٥٨٨٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/٣٢٣، ترجمة ٧٣٧٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٥/٨، ترجمة ٣)، و"تاريخ الإسلام" (٢/١١٩٦، ترجمة ٢٥٤)، و"المقتنى" للذهبي (١/٢٤٥، رقم ٢٣٠٢)، و"التكميل" لابن كثير (٣/١٩٤، رقم ٢٠٣٢)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٩٩).

(٢) انظر: "التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" (ص ٥٤).

وسماه عَمْرًا يحيى بن معين^(١)، والنسائي^(٢).

وسماه جريراً الواقدي^(٣).

وسماه عبد الرحمن ابن أبي حاتم، والعلائي في جامع التحصيل^(٤)، وقال: وهو بكنيته أشهر.

وقيل: اسمه كنيته، حكاه ابن حبان^(٥)، وقال الذهبي في السير: اسمه كنيته على الأشهر.

وترجم له بأبي زرعة ولم يُسمَّه: ابن سعد، وخليفة بن خياط.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته، لمُرجَّح الشهرة الذي ذكره الذهبي، وهو أصرَّح من قول العلائي: وهو بكنيته أشهر، وليس لغيره من الأقوال ما يرجحه على غيره.

١٨. (١٨) - أبو ظبية أو أبو ظبية السُّلفي، ثم الكلاعي، الشامي، الحمصي.

(بخ د سي ق) من كبار التابعين، وثَّقه ابن معين، وروى له البخاري في الأدب المفرد، والنسائي في عمل اليوم والليلة وابن ماجه^(٦).

(١) "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٣/ ٣٢٠، رقم ١٥٢٨)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (٥٦٣/ ٢).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٩٩/ ١٢).

(٣) "الكنى والأسماء" للدولابي (٥٦٣/ ٢)، و"تهذيب التهذيب" (٩٩/ ١٢).

(٤) (ص ٢٢٤، رقم ٤٤٥).

(٥) "الثقات" (٥١٣/ ٥)، وانظر: "فتح الباري" (٢٤٣/ ١).

(٦) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٩/ ٤٧، رقم ٤٠٩)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/ ٤٦٤، رقم ١٧٥٧)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/ ١٢٢)، و(٢/ ٦٩٣) و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٣٩٩، رقم ١٩٠٥)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٤٠٩، رقم ٣٦٣٠)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٤٥١، ٤٥٥، رقم ٤٠٨٤، ٤١٣٢)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/ ٦٦٣، رقم ٧٤٩)، و(٢/ ١٢٢٠، رقم ١٧٠٣)، و"الكمال" للمقدسي (١٠/ ٧٥، رقم ٦٤٢٥)، و"المقتنى" (٣/ ٣٣٣، رقم ٣٣٦٢).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبي ظبية هل يسمى؟ قال: لا أعرف أحداً يسميه.

قال العسكري: لا يُعرف له اسم، ويُقال: إن اسمه كنيته^(١).

قال ابن عبد البر في الاستغناء: لا يوقف من اسمه على صحة.

١٩. (١٩) - أبو عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، المسعودي.

(م د س ق) ثقة من كتاب أتباع التابعين، روى له مسلم والأربعة إلا الترمذي^(٢).

اختلف في اسمه، فقليل: اسمه عبد الملك، ترجم له بذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والمقدسي في الكمال، وتبعه المزني، ومغلطاي، وابن حجر، وترجم له به الذهبي في تاريخ الإسلام.

وقيل: اسمه كنيته، جزم به الذهبي في المقتنى، وحكاها المزني في تهذيب الكمال، وتبعه ابن حجر في التهذيب.

وترجم له بذلك البخاري في التاريخ، ومسلم في الكنى، والعجلي في الثقات، وابن منجويه في رجال صحيح مسلم، وعبد الغني المقدسي في الكمال.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته، لقريضة كثرة من قال به، وجزم الذهبي بذلك في المقتنى.

(١) "تصحيفات المحدثين" (١١٠٩/٢)، و"تهذيب الكمال" (٤٤٩/٣٣).

(٢) ترجمته في: التاريخ الكبير (٥٢/٩، رقم ٤٥١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٥٩٢/١)، ترجمة (٢٤١٦)، و"معرفه الثقات" للعجلي (٤١٤/٢، رقم ٢٢٠١)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٦٨/٥، رقم ١٧٢٤)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (٣٩٥/٢، ترجمة ٢٠٧)، و"الكمال" للمقدسي (١٣٧/٧، رقم ٤٢٠١)، (٨٦/١٠، ترجمة ٦٤٤٨)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٤١٧/١٨)، ترجمة (٣٥٦٣)، (٦٣/٣٤)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (١٣٩/٤، ترجمة ١٧٥)، و"المقتنى" للذهبي (٣٨٣/١)، ترجمة (٣٩٩٦)، و"إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٣٤٩/٨)، ترجمة (٣٣٧٣)، و"تهذيب التهذيب" (١٦١/١٢).

٢٠. (٢٠) - أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم،
القرشي المخزومي.

(توفي في أواخر حياة النبي ﷺ، وقبل: بقي إلى زمن عمر) ^(١).

(س) صحابي جليل، أخرج حديثه النسائي.

اختلف في اسمه، فقليل: عبد الحميد.

وقيل: أحمد، ترجم له بذلك أبو نعيم في معرفة الصحابة، ونقل عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أنه سأل أبا هشام المخزومي، وكان علامة بأنسب بني مخزوم، عن اسم أبي عمرو بن حفص، فقال أحمد.

وقيل: اسمه كنيته، حكى كل ذلك ابن عبد البر في الاستغناء، والاستيعاب، وعبد الغني المقدسي في الكمال، وتبعه المزي، وابن حجر، وابن الأثير في أسد الغابة. وكل من ترجم له يترجم له بأبي عمرو، كالبخاري في التاريخ الكبير، وأبي نعيم في معرفة الصحابة، وابن عبد البر في الاستغناء، والمقدسي في الكمال، ومن تبعه.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته؛ لكثرة من ترجم له بذلك.

أبو حفص بن عمرو = أبو عمرو بن حفص.

أبو حفص بن المغيرة = أبو عمرو بن حفص.

(١) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٥٤/٩)، ترجمة (٤٦٩)، "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٤٠٩/٩)، رقم (١٩٧٧)، و"الكنى لمن لا يعرف له اسم من الصحابة" للأزدي (ص ٤٦)، رقم (١٠٣)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١٢٣/١)، و"الأسامي والكنى" للحاكم (٢٧٧/١)، رقم (١٥٣٧)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٢١٣/١)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢٥٣/١)، ترجمة (٢٢٥)، و"الاستيعاب" (١٧١٩/٤)، ترجمة (٣١٠٤)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٢٢١/٦)، ترجمة (٦١٢٩)، و"الكمال" للمقدسي (٢٩/٢)، رقم (٦٣٦٩)، و"تهذيب الكمال" (١١٦/٣٤)، ترجمة (٧٥٣١)، و"المقتنى" (١٩٥/١)، رقم (١٧٠٧)، (٤٢٧/١)، رقم (٤٥٩٩)، و"تهذيب التهذيب" (١٥٩/١٢)، و"الإصابة" (٢٣٩/٧)، ترجمة (١٠٢٩١).

٢١. (٢١) - أبو القاسم بن أبي الزناد واسم أبي الزناد عبد الله بن ذكوان^(١)، القرشي، المديني.

(ق) من شيوخ الإمام أحمد، روى عنه في المسند عددًا من الأحاديث، ووثقه^(٢)، وأخرج حديثه ابن ماجه من أصحاب الكتب الستة^(٣).

اختلف في اسمه:

ف قيل: اسمه عبد الرحمن، حكاه ابن منده في فتح الباب، وقيل: اسمه كنيته، وهو الصحيح.

قال أبو أحمد الحاكم: واسمه كنيته، واسم أبيه عبد الله بن ذكوان، ولقبه أبو الزناد،... سمعتُ أبا العباس محمد بن إسحاق الثقفي السراج يقول: سمعت سعيد بن يحيى الأموي يقول: سألت أبا القاسم بن أبي الزناد عن اسمه، فقال: اسمي كنيتي^(٤).

وقال ابن معين: وأبو القاسم بن أبي الزناد هو اسمه، وقال: حدثني الهروي، عن أبي القاسم بن أبي الزناد، قال: قلت له: اسمك؟ قال: هكذا سمَّاني أبي^(٥).

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: اسمه كنيته، لا يُعرف له اسم^(٦).

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبي القاسم بن أبي الزناد فقال: هو أخو عبد الرحمن بن أبي الزناد، اسمه كنيته، لا يُعرف له اسم^(٧).

(١) كان ذكوان مولى رملة بنت شيبه بن ربيعة بن عبد شمس. انظر: "الطبقات الكبرى" (٧/ ٥٩٤).

(٢) "تاريخ بغداد" (١٦/ ٥٧٤).

(٣) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٧/ ٥٩٥، رقم ٢٢٤٩)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٢/ ٦٩٠، رقم ٢٧٨٦)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/ ٤٢٧، رقم ٢١٠٩)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/ ٧٧، ترجمة ٢٨)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٢٩، رقم ٥٢)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٣/ ١٥١٤، ترجمة ٢٣٠٩)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (١٦/ ٥٧٤، ترجمة ٧٦٦٣)، و"تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٩٢، ترجمة ٧٥٧٣)، و"المنتقى" (١/ ٥٥، رقم ٦٣).

(٤) إسناده صحيح، وأخرجه كذلك الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦/ ٥٧٤).

(٥) "معرفه الرجال" روية ابن محرز (٢/ ٢٤١).

(٦) "تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٩٣، ترجمة ٧٥٧٣).

(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٢٧، ترجمة ٢١٠٩).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته، ليس له اسم سوى ذلك؛ لما جاء من قوله وما ذهب إليه الأئمة كيحيى بن معين وأبي زرعة، وأما عبد الرحمن فهو أخوه الأكبر منه، وقد روى عنه.

٢٢. (٢٢) - أبو قرة الكندي، الكوفي ^(١).

كان قاضيًا بالكوفة، وقيل: إنه أول من قضى بين أهلها ^(٢)، أخرج حديثه أحمد ^(٣)، والدارمي ^(٤)، والطبراني ^(٥).

قيل: اسمه فلان بن سلمة، قاله ابن سعد، وقيل: سلمة بن معاوية بن وهب، قاله الأجلح الكندي ^(٦)، وابن معين ^(٧).

وقد ترجم له بهذا الاسم ابن حجر في تعجيل المنفعة، وقال: ذكره الهيثمي، وتبعه ابن شيخنا، ولم يذكره الحسيني، فأجاد؛ فإنه لم يقع مسمًى في المسند، وأبو قرة الذي يسمى سلمة بن معاوية هو آخر ^(٨)، وأما الراوي عن سلمان فلا يُعرف اسمه، وقد ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يُعرف اسمه، والراوي عنه أبو إسحاق وهو السبيعي لا ابن إسحاق، والله أعلم ^(٩).

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٨/٢٦٩، رقم ٢٨٦٧)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٢/٦٩٥، ترجمة ٢٨٠٠)، و"أخبار القضاة" لوكيع (٢/١٨٥، ١٨٧). و"الكنى والأسماء" للدولابي (٣/٩٢٠)، و"الثقات" لابن حبان (٥/٥٨٧)، و"الاستغناء" (٣/١٥١٦، رقم ٢٣١٠)، و"تاريخ الإسلام" (٢/٩٠٠، ترجمة ١٤٥)، و"تعجيل المنفعة" (١/٦٠٤، ترجمة ٤٠٦)، و"الإصابة" (٣/١٢٩، رقم ٣٤٠٩)، (٧/٢٧٦، رقم ١٠٤٢١).

(٢) انظر: "الأوائل" للعسكري (ص ٣٥٨).

(٣) (٣٩/١١٧، رقم ٢٣٧١٢).

(٤) (١/٤٢٤، رقم ٤٩٤).

(٥) "المعجم الكبير" (٦/٢٥٩، رقم ٦١٥٥).

(٦) "أخبار القضاة" لوكيع (٢/١٨٥).

(٧) انظر: "تاريخ ابن معين" رواية الدوري (٤/٥٤، رقم ٣١١١)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (٣/٩٢٠).

(٨) انظر: "أسد الغابة" (٦/٢٤٧، رقم ٦١٧٩)، و"الإصابة" (٧/٢٧٦، رقم ١٠٤٢١).

(٩) (١/٦٠٤، ترجمة ٤٠٦).

وقيل: اسمه كنيته، قاله ابن قتيبة في المعارف^(١)، ووكيع الضبي^(٢).

وترجم له بأبي قررة دون ذكر اسمه أو الخلاف فيه: مسلمٌ في الكنى، وابن حبان في الثقات، وابن عبد البر في الاستغناء.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن أبا قررة الكندي الراوي عن سلمان الفارسي، وعمر بن الخطاب، وحذيفة، والذي يروي عنه أبو إسحاق السبيعي، والذي كان قاضياً بالكوفة، لا يسمى، واسمه كنيته، كما ذكره ابن قتيبة، ووكيع الضبي.

أما أبو قررة الكندي الذي يسمى سلمة بن معاوية بن وهب، الذي ذكره هشام بن الكلبي وقال: وكان شريفاً وفد على النبي ﷺ فهو أبو قررة آخر، كما فرّق بينهما ابن حجر في تعجيل المنفعة، وذكر وكيع الضبي^(٣) أنه كان قاضياً بالقادسية.

وربما يكون الذي لا يسمى ابناً للمسمى، ولذلك قيل فيه: فلان بن سلمة، وسلمة يقال في ترجمته: أبو قررة بن معاوية، ويقال: سلمة بن معاوية، وقد ذكر أنه وفد إلى النبي ﷺ، والذي لا يسمى لم يُذكر فيه ذلك.

وبهذا يُجمع بين الأقوال فيُحمل قولُ الأجلح الكندي وابن معين في التسمية على الأب الذي قضى بالقادسية، وقول سواهم الذي لم يسم، على الابن الذي قضى بالكوفة. والله أعلم.

٢٣. (٢٣) - أبو قيس السهمي، مولاهم، مولى عمرو بن العاص (ت ٥٤ هـ)

(ع) ثقة من كبار التابعين، أخرج حديثه الجماعة^(٤).

(١) (ص ٥٩٩).

(٢) "أخبار القضاة" (٢/ ١٨٥).

(٣) "المصدر السابق" (٢/ ١٨٥).

(٤) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" (٩/ ٦٤)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٢/ ٦٩٧، رقم ٢٨٠٩)، و"التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١٨٦، رقم ٩٢٢)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٣/ ١٥٢٤، رقم ٢٣٢٧)، و"الكمال" للمقدسي (١٠/ ١١٠، رقم ٦٤٩٥).

اختلف في اسمه، فقليل: عبد الرحمن بن ثابت، قاله أبو سعيد بن يونس^(١)، وقيل: عبد الرحمن بن الحكم، كنيته أبو قيس، قاله محمد بن سحنون، وخطأه ابن يونس.

وقيل اسمه: سعد، قاله المقدمي في التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم. قال ابن حجر: لا يُعرف اسمه^(٢).

وقيل: اسمه كنيته، قاله ابن رسلان في شرح سنن أبي داود^(٣)، وكذلك السيوطي في التوشيح^(٤)، ومحمد بن طاهر الهندي، في المغني في ضبط الأسماء لرواة الأنبياء^(٥).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته، ولم يترجم له بسوى ذلك، وأما ما ذكره المقدمي في التاريخ من أن اسمه سعد؛ فلعله التبس بسعد مولى عمرو بن العاص الذي ذكره ابن حبان في الثقات^(٦)، وقال: يروي المراسيل، روى عنه محمد بن إبراهيم التيمي، والله أعلم.

٢٤. (٢٤) - أبو كبشة السلولي، الشامي، الدمشقي.

(خ د ت س) ثقة من كبار التابعين، أخرج حديثه البخاري، وأبو داود والترمذي والنسائي^(٧).

(١) "الكمال" (١٠/١١٠، رقم ٦٤٩٥).

(٢) "فتح الباري" (١/٢٤٤)، (١٣/٣١٩).

(٣) (١٤/٦٠٣).

(٤) (١/٧١).

(٥) (ص ٣١٤).

(٦) (٤/٣٠٠).

(٧) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٦٥، ترجمة ٥٩١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٢/٧٠٧، ترجمة ٢٨٤٤)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/٤٣٠، رقم ٢١٣٣)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/١٢٢٥، ترجمة ١٧١١)، و"الكمال" (١٠/١١١، رقم ٦٤٩٨)، و"المقتنى" للذهبي (٢/٢٩، ترجمة ٥١٧٧)، و"ميزان الاعتدال" (٤/٥٦٤، رقم ١٠٥٣٥).

قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم أنه يسمى، وقال الذهبي في الميزان: ولا يُعرف اسمه، قال ابن حجر في الفتح: لا يسمى ^(١).

وقال الكرمانى ^(٢)، والعيني ^(٣): اسمه كنيته.

وقد وهم أبو عبد الله الحاكم في المدخل فسمّاه البراء بن قيس، وتعقّبه الأزدي في كتابه الأوهام التي في مدخل الحاكم، وبَيَّن الفرق بينهما ^(٤).

الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- أن اسمه كنيته، ولا يُعرف له اسم؛ ولذلك كل من يترجم له إنما يترجم له بأبي كبشة لا غيره.

٢٥. (٢٥) - أبو المعلى بن لوذان الأنصاري.

(ت) صحابي أخرج حديث الترمذي ^(٥).

اختلف في اسمه على أقوال، فقليل: اسمه زيد بن المعلى، وقليل: زيد بن العلاء. وقليل: اسمه كنيته، ولا اسم له، حكى ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب، وقال في الاستيعاب: لا يوقف له على اسم عند أكثرهم.

الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- أن اسمه كنيته، ولا يوقف له على اسم، عند الأكثر كما حكاه ابن عبد البر، وترجم له بذلك كل من ترجم له.

(١) "فتح الباري" (٢٨٦/١).

(٢) "الكواكب الدراري" (١٥١/١١)، (٩٢/١٤).

(٣) "عمدة القاري" (١٨٧/١٣).

(٤) انظر: "الأوهام التي في مدخل الحاكم" للأزدي (ص ١٣٣).

(٥) انظر ترجمته في: "الاستيعاب" لابن عبد البر (٢١٨/١)، ترجمة (١٧٦)، و"الاستيعاب" (١٧٦٠/٤)، رقم (٣١٨٠)، و"الكمال" (٣٨/٢)، رقم (٦٤٨)، و"أسد الغابة" (٢٩٠/٦)، رقم (٦٢٦٨)، و"الإصابة" (٣١٤/٧)، رقم (١٠٥٨).

٢٦. (٢٦) - أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، (توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه).

(ت س ق) صحابي، روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه ^(١).
كنيته أبو سفيان، العبشمي، أخو أبي حذيفة بن عتبة لأبيه، وأخو مصعب بن عمير العبدي لأمه، وخال معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم أجمعين.
اختلف في اسمه، فقليل: مهشم، وقيل: خالد، هكذا سماه عبدان، وبه جزم النسائي، وترجم له به ابن الأثير في أسد الغابة، وأعادته في الكنى.
وقيل: هشيم، وقيل: هشام، وقيل: عتيبة، وقيل: شيبة، ذكرهما الأزدي. وترجم له بشيبة ابن الأثير في جامع الأصول ^(٢).
وقيل: اسمه كنيته. وبه جزم محمد بن عثمان بن أبي شيبة ^(٣)، قال مجد الدين ابن الأثير في جامع الأصول ^(٤)، وعز الدين ابن الأثير في أسد الغابة ^(٥): وهو بكنيته أشهر.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه كنيته، وهو الأشهر كما ذكره مجد الدين وعز الدين ابن الأثير، وأما بعض ما قيل فيه من الأسماء، كمهشم، وهشيم، وهاشم، فقد قيلت في أخيه أبي حذيفة ^(٦).

(١) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٧٩/٩، رقم ٧٦٥)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٨٧٢/٢، رقم ٣٥٢٦)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١٧٩/١)، و"أسماء من يعرف بكنيته" (ص ٦٢، رقم ١٤١)، و"الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب النبي ﷺ" للأزدي (ص ٦٥، رقم ١٦٤)، و"الاستيعاب" (١٧٦٧/٤، رقم ٣٢٠٥)، و"الاستغناء" (٣٤٧/١، رقم ٣٣٩)، و"أسد الغابة" (١٤٤/٢، رقم ١٤٠٠)، (٦٤٤/٢، رقم ٢٤٦٦)، (٣١١/٦، رقم ٦٣٢٠)، و"الكمال" لعبد الغني المقدسي (٤٢/٢، رقم ٦٥٤)، و"المقتنى" (١٢٠/٢، رقم ٦٣٠٧)، و"الإصابة" (٣٤٦/٧، رقم ١٠٦٧٠).

(٢) (٥٠٣/١٢).

(٣) انظر: "تاريخ دمشق" (٢٩٣/٦٧)، و"الإصابة" (٣٤٦/٧، رقم ١٠٦٧٠).

(٤) (٥٠٣/١٢).

(٥) (٦٤٤/٢).

(٦) انظر: "الإصابة" (٧٤/٧، رقم ٩٧٦٠).

المبحث الثاني: من قيل فيه: اسمه كنيته، وترجح أن له اسمًا غير كنيته.

٢٧. (١) أبو الأبيض^(١).

(س) شامي تابعي ثقة، يروي عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، اسمه عيسى العنسي، أخرج حديثه النسائي، ترجمه باسمه عيسى ابن أبي حاتم الرازي، وسئل عنه أبو زرعة فقال: لا يعرف اسمه^(٢). قال ابن حجر: ووهم من سماه عيسى. اهـ. ولم أقف على من قال فيه: اسمه كنيته، سوى ما ذكره ابن الجوزي في "تلقيح فهوم أهل الأثر"^(٣).

٢٨. (٢) أبو أسماء الرحي^(٤).

(بخ م ٤) اسمه عمرو بن مرثد، سماه بذلك بعض ولده كما قال البخاري في التاريخ الكبير، وسماه عمرًا كذلك ابن أبي حاتم، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وكل من ترجم له. ولم أقف على من قال فيه: اسمه كنيته، سوى ما ذكره ابن الجوزي في "تلقيح فهوم أهل الأثر"^(٥).

الترجيح:

(١) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٨/٩، رقم ٤٦)، و"الجرح والتعديل" (٦/٢٩٣، رقم ١٦٢٤)، (٩/٣٣٦، رقم ١٤٨٨)، "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٣٢، رقم ٦٢٥)، و"فتح الباب" (ص ١٠٦، رقم ٦٦٨)، و"الاستغناء" (٢/١٠٥٢، رقم ١٣١٣)، و"الكمال" (١٠/٦١٠، رقم ٦٢٧٤)، و"تهذيب الكمال" (٨/٣٣، رقم ٧١٩٢)، و"المقتنى" (١/٨٠، رقم ٣٣١)، "تهذيب التهذيب" (٣/١٢، رقم ٥).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/٣٣٦، رقم ١٤٨٨).

(٣) (ص ٣٥٢).

(٤) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" (٦/٣٧٦، رقم ٢٦٨٧)، "الثقات" للعجلي (٢/٣٨٢، رقم ٢٠٧٧)، "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٦/٢٥٩، رقم ١٤٢٩)، "الثقات" لابن أبي حاتم (٥/١٧٩)، و"الأسامي والكنى" للحاكم (١/٢٥٣، رقم ٤٨٤)، و"الاستغناء" (١/٤١٧، رقم ٤١٣)، و"الكمال" للمقدسي (٨/٤٨، رقم ٤٨٧٣)، و"تهذيب الكمال" (٢٢/٢٢٣، رقم ٤٤٤٥).

(٥) (ص ٣٥٢).

والراجح أن له اسماً، هو عمرو، كما سماه بذلك بعض ولده وكل من ترجم له.

٢٩. (٣) أبو أسماء الصيقل^(١).

(س) قال أبو زرعة الرازي: "لا أعرف اسمه"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "مجهول"، ولم يذكر أحد ممن ترجم له أن اسمه كنيته سوى ابن الجوزي^(٢).

٣٠. (٤) أبو أيوب الإفريقي^(٣).

(د) هو عبد الله بن علي الكوفي الأزرق، صدوق روى له أبو داود والترمذي. سماه عبد الله بن علي عدد؛ منهم أبو حاتم الرازي وابن أبي حاتم، وابن حبان في الثقات، والصحيح^(٤)، والطبراني في الأوسط^(٥)، وابن عدي^(٦)، وعبد الغني المقدسي، والمزي وابن حجر، ولم أقف على من حكى في اسمه الخلاف سوى ما ذكره ابن الجوزي في تلقيح فهم أهل الأثر، على أنه سماه عبد الله بن علي في موضع آخر من الكتاب نفسه^(٧).

(١) انظر ترجمته في: "الثقات" لابن حبان (٥/٥٧٨)، و"الجرح والتعديل" (٩/٣٣٣، رقم ١٤٧١)، و"الأسامي والكنى" للحاكم (١/٢٥٩، رقم ٤٩٠)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٨٢، رقم ٥٠٠)، و"الاستغناء" (٢/١٠٣٧، رقم ١٢٨٦)، و"الكمال" للمقدسي (٩/١٠، رقم ٦٢٨٤)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/٣٤، رقم ٧٢٠٨)، و"المقتنى" (١/٨٦، رقم ٤٠٣)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٤٦).

(٢) "تلقيح فهم أهل الأثر" (ص ٣٥٢).

(٣) انظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (٥/١١٥، رقم ٥٢٦)، و"الثقات" لابن حبان (٧/٢١)، و"الكمال" (٦/٢٣٩، رقم ٣٦٦٤)، و"تهذيب الكمال" (١٥/٣٢٤، رقم ٣٤٣٧)، "ميزان الاعتدال" (٢/٤٦٣، رقم ٤٤٦٠)، "تهذيب التهذيب" (٥/٣٢٥، رقم ٥٦١).

(٤) "التقاسيم والأنواع" (٥/٣٣٠، رقم ٤٤٨٦).

(٥) (٤/٣٦٢، رقم ٤٤٤٠، ٤/٣٧٠، رقم ٤٤٦١، ٧/٣٣٤، رقم ٧٦٥٦).

(٦) "الكمال" (٨/٤٦٨).

(٧) "تلقيح فهم أهل الأثر" (ص ٣٧٣).

٣١. (٥) أبو أمانة بن سهل بن حنيف الأنصاري المدني (ت ١٠٠ هـ).

(ع) له رؤية، ومختلف في صحبته، ولم يسمع النبي ﷺ، ثقة من رجال الستة^(١).
اختلف في اسمه على ثلاثة أقوال، حكاها المزي في "تهذيب الكمال"، وابن كثير في "التكميل".

ف قيل: اسمه "أسعد"، قال أحمد بن حنبل^(٢): "أبو أمانة اسمه أسعد بن سهل"، وبه قال البخاري في التاريخ الكبير، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، وابن حبان في الثقات في طبقة الصحابة، وابن عبد البر في الاستيعاب، والمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في السير، وتاريخ الإسلام، والعلائي في جامع التحصيل^(٣).

وقيل: "سعد"، ذكره ابن حبان في الثقات في طبقة التابعين بهذا الاسم، وتعقبه ابن قطلوبغا في الثقات، فقال: "كذا في الأصل، والذي قاله أهل هذا الشأن: إن اسم أبي أمانة أسعد، أوله ألف، ولم أر من سماه سعداً غير هذا المصنف، على أنه سماه في الصحابة على الصواب، وقد تبعه الهيثمي في هذا الباب، ولم يتنبه على شيء"^(٤).

وقيل: "اسمه كنيته"، حكاها المزي في تهذيب الكمال، وتبعه ابن كثير في التكميل.

الترجيح:

والذي يترجح ما عليه جمهور العلماء، أن له اسماً غير كنيته، فكنيته أبو أمانة،

(١) ترجمته في: "التاريخ الكبير" (٦٣/٢، رقم ١٦٩٣)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١٠٣)، ترجمة (٢٣٨)، و"الكنى" للدولابي (١/٣٢)، و"معجم الصحابة" لأبي القاسم البغوي (١/٩٣، رقم ٦٣)، و"الثقات" لابن حبان (٣/٢٠)، و(٤/٢٩٥) و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٢٨٧)، ترجمة (٥٥١)، و"الاستيعاب" (١/٨٢)، ترجمة (٣٣)، و"الكمال" للمقدسي (١/١٧٦، رقم ٢٣)، و"تهذيب الكمال" (٢/٥٢٥، رقم ٤٠٣)، و(٣٣/٤٨)، و"المقتنى" للذهبي (١/٩٣، ترجمة ٤٧٤)، و"سير أعلام النبلاء" (٣/٥١٧)، ترجمة (١٢٥)، و"تاريخ الإسلام" (٢/١١٩١)، ترجمة (٢٤٣)، و"التكميل في الجرح والتعديل" لابن كثير (٣/٣٤)، و"الإصابة" لابن حجر (١/٣٢٦)، ترجمة (٤١٤).

(٢) "تاريخ أبي زرة" (ص ٥٦٧).

(٣) (ص ٣٠٦، رقم ٩٣٠).

(٤) "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (٤/٣٤٣)، ترجمة (٤٣٠٣).

واشتهر بها، واسمه أسعد، وأما سعد، فلم يذكره سوى ابن حبان في الثقات في طبقة التابعين، على أنه ذكره في طبقة الصحابة بما يوافق قول الجمهور، وربما يكون تصحيف في بعض نسخ كتاب الثقات.

٣٢. (٦) أبو بردة بن أبي موسى الأشعري (ت ١٠٤ هـ).

(ع) من ثقات التابعين، من أهل الكوفة، روى له الجماعة^(١).

اختلف في اسمه على أقوال، فقليل: اسمه الحارث، وبه قال ابن معين في رواية الدوري^(٢).

وقيل: عامر، حكاه ابن محرز، والدوري أيضًا عن ابن معين^(٣)، وجزم به ابن سعد، وخليفة بن خياط، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وقال ابن حبان: وهو الصحيح، وحكاه ابن عبد البر في "الاستغناء" عن الأكثر.

ويقال: اسمه كنيته، حكاه ابن عساكر في التاريخ، والمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في السير، وتاريخ الإسلام، ولم ينسبوه لأحد.

الترجيح:

والذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه عامر لكثرة من قال به من الأئمة، وأما اسم الحارث، الذي قال به ابن معين، في أحد روايتي الدوري عنه، فقد جاء عنه ما يوافق الجماعة من رواية الدوري أيضًا، ومن رواية ابن محرز، وأما

(١) انظر ترجمه في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٣٨٦/٨، رقم ٣١٤٥)، و"طبقات خليفة" (ص ١٢٧، ترجمة ٤٥٩)، (ص ٢٦٧، رقم ١١٥٣)، و"الأسامي والكنى" للإمام أحمد (ص ٧٧، رقم ٢٠٤)، و"التاريخ الكبير" (٤٤٧/٦، ترجمة ٢٩٤٩)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١٤٩، رقم ٤٣١)، و"معرفة الثقات" للعجلي (٣٨٧/٢، رقم ٢٠٨٩)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٢٥/٦، رقم ١٨٠٩)، و"الثقات" لابن حبان (١٨٧/٥)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٣٧٤، ترجمة ٤٧٥)، و"تاريخ دمشق" (٤٣/٢٦، ترجمة ٣٠٥٣)، و"الكمال" (٧٢/٦، رقم ٣٣٩٨)، و"تهذيب الكمال" (٦٦/٣٣، ترجمة ٧٢٢٠)، و"تاريخ الإسلام" (١٨٤/٣، ترجمة ٢٧٩)، "سير أعلام النبلاء" (٣٤٣/٤، رقم ١١٨)، و"المقتنى" (١٠٥/١، رقم ٦٢٠)، و"تهذيب التهذيب" (١٧/١٢).

(٢) "التاريخ" رواية الدوري (٤/٣، رقم ٧)، (٤٢٦/٣، رقم ٢٠٨٠).

(٣) "التاريخ" رواية ابن محرز (٩٣/٢)، ورواية الدوري (٢٠/٣، رقم ٨٩).

حكاية أن اسمه كنيته، فهو غير منسوب لقائل، ولو نسب لقائل فلا ينهض لمعارضة ما قبله، والله أعلم.

٣٣. (٧) أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري (ت في حدود ١٢٠ هـ).

(ع) من ثقات صغار التابعين، أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة ^(١).

قيل: اسمه عبد الله، قاله البخاري، ومسلم، والعجلي، والدولابي، وابن أبي حاتم، وابن حبان، ابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، ونقله عن إسحاق بن إبراهيم، وقال به ابن منده، وأبو نصر الكلاباذي، وابن منجويه، وأبو نعيم الأصبهاني ^(٢)، وعبد الغني المقدسي، وتبعه المزي على ذلك، وقال به أيضاً الذهبي في تاريخ الإسلام.

وقيل: اسمه كنيته، قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أبي بكر بن حفص، فقال: اسمه وكنيته واحد، وحكاه ابن عبد البر في الاستغناء ولم ينسبه لأحد. وقد ترجم له بأبي بكر بن حفص من دون ذكر اسم غيره، أو الخلاف في اسمه، ابن سعد في الطبقات، وغيره.

الترجيح:

والذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه عبد الله؛ لكثرة من قال به من الأئمة.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٧/٤٦٧، رقم ١٩٣٨)، "التاريخ الكبير" للبخاري (٥/٧٦، رقم ٢٠٠)، (٩/١٠)، ترجمة (٦١)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١١٤، رقم ٢٧٨)، و"معرفه الثقات" للعجلي (٢/٣٨٧، رقم ٢٠٨٩)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/٣٦٨)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٥/٣٦، رقم ١٥٧)، (٩/٣٣٨، رقم ١٤٩٤)، و"الثقات" لابن حبان (٥/١٢، رقم ٥٦٣)، و"الكامل" لابن عدي (٥/٤٠٦، رقم ١٠٧٩)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٤١، رقم ٦٣٥)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٢٦، رقم ٩١٤)، و"رجال صحيح البخاري" للكلاباذي (١/٤٠٢، رقم ٥٧٠)، و"رجال صحيح مسلم" (١/٣٥٨، رقم ٧٧٢)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٤٣٩، ترجمة ٤٤٠)، (٢/١٠٦٤، ترجمة ١٣٣٢)، و"الكامل" للمقدسي (٦/١٤٤، رقم ٣٥١٩)، و"تهذيب الكمال" (١٤/٤٢٣، ترجمة ٣٢٢٨)، و"تاريخ الإسلام" (٣/٣٤٤، رقم ٣١٦)، و"إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٧/٣٠٨، ترجمة ٢٨٨٦)، "تاريخ الإسلام" (٣/٣٤٤، ترجمة ٣١٦)، "تهذيب التهذيب" (٥/١٨٨).

(٢) "حلية الأولياء" (٨/٢٩٠).

أبو بكر بن حويطب = أبو بكر بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب.

٣٤. (٨) أبو بكر بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزى
العامري، المدني (ت ١٣٢ هـ).

(ت ق) قاضي المدينة، روى له الترمذي وابن ماجه، وذكره ابن حبان في ثقات
أتباع التابعين، وقال عنه ابن حجر: مقبول^(١).

الأكثر على أن اسمه رباح.

قيل لأبي داود: أبو بكر بن عبد الرحمن بن حويطب ما اسمه؟ فلم يحضره.
وقال الآجري: فقلت: رباح؟ قال: نعم^(٢).

وقال ابن عبد البر في الاستغناء: قيل: اسمه كنيته.

الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - أنه ممن غلبت كنيته على اسمه، وأن له اسمًا هو رباح
كما ذهب إليه الأكثر، ولم أقف على غير ذلك سوى حكاية ابن عبد البر في
الاستيعاب أن اسمه كنيته، ولم ينسبه لأحد.

(١) انظر ترجمته في: "أخبار القضاة" لوكيع الضبي (١/ ١٧١)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد
الحاكم (١/ ٤٣٧)، ترجمة (٩٤٩)، "الاستغناء" لابن عبد البر (١/ ٤٣٦)، ترجمة (٤٣٨)، (١٠٨٠/ ٢)،
ترجمة (١٣٨٣) لابن عبد البر، و"الكمال" للمقدسي (٤/ ٤٤٦)، رقم (٢٥٥٦)، و"تهذيب الكمال"
(٩/ ٤٥)، رقم (١٨٤٥)، (٣٣/ ١١٨)، و"تاريخ الإسلام" (٣/ ٦٤٦)، ترجمة (٧٣)، "المقتنى" للذهبي
(١/ ١٢٩)، ترجمة (٩١١)، "إكمال تهذيب الكمال" (٤/ ٣٢٠)، ترجمة (١٥٢٤)، و"تهذيب التهذيب"
(٣/ ٢٣٤)، رقم (٤٥٣)، (١٢/ ٣٢)، ترجمة (١٤٢)، و"تقريب التهذيب" (ص ٢٠٥، رقم ١٨٧٤).
(٢) "إكمال تهذيب الكمال" (٤/ ٣٢١).

٣٥. (٩) أبو بكر بن عبد الله ابن أبي مَرْيَم الغساني (ت ٢٥٦ هـ)^(١).

(د ت ق) ضعيف أخرج حديثه الأربعة إلا النسائي، واختلف في اسمه فقيل: بكر، وقيل: بكير، وقيل: عامر، وقيل: عمرو، وقيل: عبد السلام، وقيل: اسمه كنيته. قال ابن عدي: يقال: اسمه بكير، وقيل: عبد السلام، وقال أبو اليمان: هو اسمه كما عند مسلم في الكنى، وقال المقدمي: لا يعرف له اسم، قال ابن حبان في المجروحين: لم أسمع أحداً من أصحابنا يذكر له اسماً، وري ابن حبان بإسناده عن القاسم بن هاشم السمسار، قال: سألت أبا اليمان عن اسم أبي بكر بن أبي مريم؟ فقال: بكر، قال أبو حاتم: إن حفظ أبو اليمان هذا فهو حسن غريب، وما أراه محفوظاً. اهـ. وقال ابن عبد البر: وقيل: اسمه كنيته. **والراجح:** أنه ممن غلبت كنيته على اسمه، واختلف في اسمه على أقوال، وليس هناك ما يرجح شيئاً منها.

٣٦. (١٠) أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة العامري، المدني (ت ١٦٢ هـ).

(ق) فقيه محدث، مكثر في الرواية، قاضي العراق في زمن المنصور، من كبار أتباع التابعين، رُمي بالكذب، ووضع الحديث، وترك العلماء حديثه لذلك، أخرج حديث ابن ماجه من أصحاب الكتب الستة،^(٢) **اختلف في اسمه، فقيل:** محمد، سماه بذلك أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وترجم له بذلك عدد من الأئمة.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" (٩/٤٧١، رقم ٤٧٤٠)، و"التاريخ الكبير" (٩/٩، رقم ٥٥)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١٢٥، رقم ٣٢٦)، و"المجروحين" لابن حبان (٣/١٤٦)، و"الكامل" لابن عدي (٢/٢٠٧، رقم ٢٧٧)، و"الأسماء والكنى" للحاكم (١/٢٥٤، رقم ٦٦٤)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤٦، رقم ١١٠٦)، و"الاستغناء" (١/٤٤١، رقم ٤٤٣)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١٠٨، رقم ٧٢٤١).

(٢) انظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٩، رقم ٥٦)، و"المعارف" (ص ٤٨٩، ٥٩٩)، "أخبار القضاة" لوكيع الضبي (١/٢٠١)، (٣/٢٥٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٧/٢٩٨، رقم ١٦١٧)، و"الأسماء والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٤٩)، ترجمة ٦٥٣، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٤٦، رقم ١١٠١)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١٠٢، ترجمة ٧٢٤).

وقيل: عبد الله.

وقيل: اسمه كنيته، قاله ابن قتيبة.

قال الذهبي في المقتنى^(١): محمد بن عبد الله بن أبي سبرة القرشي، قاضي المدينة، مشهور بكنيته، وله أخ اسمه أيضًا محمد، وأبو بكر ليس بالقوي عندهم.

الترجيح:

والذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه محمد، كما سماه بذلك الإمامان أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي، وترجم له بذلك عدد من الأئمة، وله أخ آخر يسمى محمدًا، وقد فرَّقوا بينهما في الترجمة، ولكن أبا بكر اشتهر بكنيته، حتى يُفرَّق بينه وبين أخيه الآخر محمد الذي ولاه زياد بن عبيد الله على قضاء المدينة، ومات قبل أخيه في ولاية زياد بن عبيد الله التي انتهت بعزله سنة إحدى وأربعين ومئة^(٢).

٣٧. (١١) أبو رافع الصائغ المدني، نزيل البصرة.

(ع) ثقة ثبت، من كبار التابعين، أخرج حديثه الجماعة^(٣).

مشهور بكنيته، وترجم له بذلك ابن سعد في الطبقات، واختلف في اسمه، فقيل:

(١) (١١٦/١)، رقم (٧٤١).

(٢) انظر: "البداية والنهاية" (٣٣٩/١٣).

(٣) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٩/١٢١، رقم ٣٨٢٢)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/٣٢٠، رقم ١١٣٧)، و"معرفة الثقات" للعجلي (٢/٣١٩، رقم ١٨٦٦)، (٢/٤٠١، رقم ٢١٤٣)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (٢/٥٤٤)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٨/٤٨٩، رقم ٢٢٤٢)، و"الثقات" لابن حبان (٥/٥٨٢)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣/٢٥٩، رقم ٢٤٣٩)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٣٢٠، رقم ٢٨٠٤)، و"رجال صحيح البخاري" للكلايازي (٢/٧٥٣، رقم ١٢٦٠)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (٢/٢٩٢، رقم ١٧٢٠)، و"الاستيعاب" (٤/١٦٥٦، رقم ٢٩٤٧)، و"الاستغناء" (١/٦٢٠، رقم ٦٩٢)، و"الكمال" للمقدسي (٩/١٥١، رقم ٥٧٤٤)، و"أسد الغابة" (٦/١٠٣، رقم ٥٨٧٥)، و"تهذيب الكمال" (٣٠/١٤، رقم ٦٤٦٧)، و"المقتنى" (١/٢٣١، رقم ٢١٣٣)، و"تهذيب التهذيب" (١٠/٤٧٢، رقم ٨٤٨)، و"الإصابة" (٧/١٢٤، رقم ٩٩٢٣).

نفيع، قاله يحيى بن معين^(١)، وترجم له بذلك العجلي في الثقات، والدولابي، وابن أبي حاتم، وأبو أحمد الحاكم، والكلاباذي، وابن منجويه، وابن عبد البر في الاستيعاب، والاستغناء، وعبد الغني المقدسي في الكمال، وتبعه المزي، وابن حجر، وابن الأثير في أسد الغابة، والذهبي.

ورد ذلك الدارقطني، وقال: لا يصح، قال البرقاني^(٢): سمعت الدارقطني يقول: أبو رافع الصائغ، عن أبي هريرة، قيل: اسمه نفيع، ولا يصح، هو بصري، ثقة. وقال الحافظ ابن حجر: ورجح الدارقطني^(٣) أن اسمه كنيته ووثقه.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه نفيع، وكنيته أبو رافع واشتهر بها.

٣٨. (١٢) أبو ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر، القرشي، المخزومي^(٤).

والد الصحابي بن الجليلين، (س ق) عبد الله^(٥)، (ق) وعياش^(٦)، ابني أبي ربيعة بن المغيرة القرشي المخزومي.

قال ابن عبد البر في ترجمة ابنه عبد الله في الاستيعاب: "واختلف في اسم أبيه أبي ربيعة، ف قيل: اسمه عمرو بن المغيرة، وقيل: بل اسمه حذيفة بن المغيرة،

(١) "التاريخ" رواية الدوري (٣/ ٢٥٧، رقم ١٢٠٨).

(٢) "سؤالات البرقاني للدارقطني" (ص ٧٨، رقم ٦١٤).

(٣) وقع في بعض النسخ: (الطبراني)، وهو مخالف لما جاء في "تهذيب التهذيب".

(٤) انظر: "نسب قریش" للزيري (ص ٣٠٠)، و"أنساب الأشراف" للبلاذري (١٠/ ١٧٠، ١٨٥).

(٥) انظر ترجمته في: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٣/ ١٦٤٥)، و"الاستيعاب" (٣/ ٨٩٦، رقم ١٥٢٨)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٢٣٢، رقم ٢٩٣٩)، و"الكمال" للمقدسي (١/ ٣٢٨، رقم ٢٩٨)، و"تهذيب الكمال" (١٤/ ٤٩٢، رقم ٣٢٦٠)، و"تهذيب التهذيب" (٥/ ٢٠٨، رقم ٣٦١)، و"الإصابة" (٤/ ٦٩، رقم ٤٦٨٩).

(٦) انظر ترجمته في: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤/ ٢٢٢٦)، و"الاستيعاب" (٣/ ١٢٣٠)، و"أسد الغابة" لابن الأثير (٤/ ٣٠٨، رقم ٤١٤٥)، و"الكمال" للمقدسي (١/ ٤٠١، رقم ٤٣٣)، و"تهذيب الكمال" (٢٢/ ٤٤٥، رقم ٤٥٩٩)، و"تهذيب التهذيب" (٨/ ١٩٧، رقم ٣٦١)، و"الإصابة" (٤/ ٦٢٣، رقم ٦١٣٨).

وقيل: بل اسمه كنيته، والأكثر على أن اسم أبي ربيعة عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم^(١).

وقد سماه عَمْرًا الزبيري في نسب قريش^(٢)، والبخاري في التاريخ الكبير^(٣)، والبلاذري في أنساب الأشراف^(٤)، والطبري في التاريخ^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، وابن حبان في الثقات^(٧)، وأبو أحمد الحاكم^(٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة^(٩)، وابن عبد البر في الاستيعاب^(١٠)، وابن عساكر^(١١)، وعبد الغني المقدسي^(١٢)، ومجد الدين ابن الأثير في جامع الأصول^(١٣)، وعز الدين ابن الأثير في أسد الغابة^(١٤)، والمزي^(١٥)، والذهبي^(١٦)، وابن حجر^(١٧).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه عمرو بن المغيرة، وكنيته أبو ربيعة، واشتهر بها.

٣٩. (١٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، القرشي، الزهري (ت ٩٤هـ).

(١) وانظر: "إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٧/٣٤٢، ترجمة ٢٩٢٦).

(٢) (ص ٣٠٠).

(٣) (٧/٤٦، رقم ٢٠٤).

(٤) (١٠/١٧٠، ١٨٥).

(٥) (١١/٥٦١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/٥، رقم ١٧).

(٧) "الثقات" (٣/٣٠٩)، و"مشاهير علماء الأمصار" (ص ٦٤).

(٨) "الأسامي والكنى" (٥/٢٦).

(٩) "معرفة الصحابة" (٣/١٦٤٥).

(١٠) "الاستيعاب" (٣/٨٩٦، ٩٦١، ١٢٣٠).

(١١) "تاريخ دمشق" (٤٧/٢٣٩).

(١٢) "الكمال" (٤/٦٩)، (٦/٤٠٦).

(١٣) "جامع الأصول" (١٢/٥٨١، ٦٢١).

(١٤) "أسد الغابة" (٣/٢٣٢، ٣٥٦) (٤/٣٠٨).

(١٥) "تهذيب الكمال" (١٤/٤٩٢)، (٢٢/٥٥٤).

(١٦) "تاريخ الإسلام" (٤/٩٨١).

(١٧) "فتح الباري" (٩/٥٦٧).

(ع) ثقة من أئمة التابعين، روى له أصحاب الكتب الستة^(١).

اختلف في اسمه على أقوال:

ف قيل: عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته.

قال عبد الله بن أحمد: قلتُ له -يعني أباه-: أبو سلمة بن عبد الرحمن أيش اسمه؟ قال: لا أدري^(٢).

أما اسمه عبد الله، فجزم به ابن سعد، وخليفة بن خياط، والبخاري، ومسلم، وابن أبي خيثمة، وابن أبي حاتم، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده، والكلاباذي، وابن منجويه، وصححه ابن عبد البر في الاستغناء، وابن عساكر، وعبد الغني المقدسي.

قال البخاري في التاريخ الكبير: وقال الفضل بن موسى: حدثنا محمد بن عمرو^(٣): حدثنا عبد الله أبو سلمة.

وقال ابن عبد البر في الاستغناء: "قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه عبد الله، وهو الأصح عند أهل النسب".

وبه جزم الزبير بن بكار، وابن عساكر في تاريخ دمشق^(٤).

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" (١٥٣/٧، رقم ١٥١٨)، و"الطبقات" (ص ٤٢٢، رقم ٢٠٧٧)، و"التاريخ" لخليفة بن خياط (ص ٣٠٦)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (١٣٠/٥، رقم ٣٨٥)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٣٧٨/١، رقم ١٤٠٣)، و"معرفة الثقات" للعجلي (٤٠٥/٢، ترجمة ٢١٦٣)، و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة (٩٣٦/٢)، و"التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١٥٣، رقم ٧٤١)، و"أخبار القضاة" لوكيع (١١٦/١)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩٣/٥، رقم ٤٢٩)، و"مشاهير علماء الأمصار" (ص ١٠٦، رقم ٤٣٠)، و"الثقات" لابن حبان (١/٥)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٥/٤، رقم ٢٨٥٥)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٣٥٤، رقم ٣١٢٨)، و"رجال صحيح البخاري" للكلاباذي (٤١٣/١، رقم ٥٩٤)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (٣٥٠/١، رقم ٧٥٦)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٩٠٨/٢، ترجمة ١٠٨٣)، و"تاريخ دمشق" (٢٩٠/٢٩، ترجمة ٣٣٦٤)، و"الكمال" للمقدسي (٢١٥/٦، رقم ٣٦٢١)، و"تهذيب الكمال" (٣٧٠/٣٣، رقم ٧٤٠٩)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٨٧/٤، رقم ١٠٨)، و"تاريخ الإسلام" (١١٩٨/٢، رقم ٢٦٠)، و"تهذيب التهذيب" (١١٥/١٢، رقم ٥٣٦).

(٢) "العلل" رواية عبد الله (١٦٨٥).

(٣) هو: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي.

(٤) "تاريخ دمشق" (٢٩٠/٢٩).

وقال مالك بن أنس: اسمه كنيته، قال البخاري في التاريخ الكبير: قال ابن أبي أويس: حدثني مالك، قال: أبو سلمة اسمه كنيته.
قال العيني: في اسمه اختلاف، والأصح أن كنيته اسمه ^(١).
الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- ما صحَّحه ابن عبد البر عند أهل النسب، والذي عليه الأكثر، أن اسمه عبد الله، وكنيته أبو سلمة وبها اشتهر.

٤٠. (١٤) أبو عبد الله الأغر، المدني مولى جهينة.

(ع) ثقة من الوسطى من التابعين، روى له الجماعة ^(٢).
اختلف في اسمه، ف قيل: سلمان، وقيل: أبو مسلم الأغر، وقيل: هما اثنان.
وقيل: اسمه وكنيته واحد، حكى ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن عبد البر في الاستغناء.
أما سلمان، فسماه بذلك: ابن معين في التاريخ رواية الدوري ^(٣)، والبخاري في

(١) "عمدة القاري" (١٧٥/٦).

(٢) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٧/٢٨٠، رقم ١٧٢١)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٤٦٠، رقم ٢٣٥٤)، و"التاريخ الكبير" (٤/١٣٧، رقم ٢٢٣٨)، و"التاريخ الأوسط" للبخاري (١/٢٣٢، الترجمة ١١١٢)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (٢/٧٨٥، رقم ٣١٩٢)، و"المعرفة والتاريخ" للفسوي (١/٤١٤)، و"معرفة الثقات" للعجلي (٢/٤٢١، الترجمة ٢١٩٣)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٤/٢٩٧، الترجمة ١٢٩٢)، (٩/٤٠١، الترجمة ١٩١٧)، و"الثقات" لابن حبان (٤/٣٣٣)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ٤٦٤، رقم ٤٢١١)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (١/٢٧٥، رقم ٥٩٤)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/٧٠٠، ترجمة ٧٩٧)، و(٢/٧٨٨، ترجمة ٩١٧)، و(٢/١٢٧٠، ترجمة ١٨٠٥)، و(٣/١٣٧٥، ترجمة ٢٠١٩)، و"الكمال في أسماء الرجال" للمقدسي (٣/٣٢٧، الترجمة ١٦٩٢)، و(٥/٢٢٨، ترجمة ٢٩٧١)، و"تهذيب الكمال" للمزي (١١/٢٥٦، الترجمة ٢٤٣٩)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (٢/١٢٠٥، ترجمة ٢٦٨).

(٣) (٣/١٨٠، رقم ٨٠٢)، (٣/٣٤٤، رقم ١٦٦١).

الكبير والأوسط، والرامهرمزي^(١)، والدارقطني^(٢)، والحاكم^(٣)، وابن منجويه^(٤)، وابن عبد البر في "الاستغناء"، والمقدسي في الكمال، والذهبي في تاريخ الإسلام. وأما أبو مسلم الأغر الكوفي^(٥)، فهو ثقة من الوسطى من التابعين، روى له البخاري في الأدب المفرد، والخمسة، ويقع الوهم والخلط بينه وبين أبي عبد الله الأغر المدني، مولى جهينة، المتقدم، فيُجعلان واحداً، وهما اثنان، وقد فرّق بينهما ابن عبد البر في "الاستغناء"^(٦)، والمزي في "تهذيب الكمال"^(٧)، والذهبي في "تاريخ الإسلام"^(٨)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب"^(٩).

الترجيح:

الذي يترجح -والله أعلم- أن أبا عبد الله الأغر اسمه سلمان، وكنيته أبو عبد الله كما ذهب إليه الأكثر.

٤١. (١٥) أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي، الكوفي أخو عبد الرحمن (ت بعد ١٨٠ هـ).

(ع) ثقة من الوسطى من التابعين، أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة^(١٠).

- (١) "المحدث الفاصل" (ص ٢٧٠).
- (٢) "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم" (١/١٦١، الترجمة ٤١٤).
- (٣) "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم" (ص ١٣٠، ترجمة ٦٢٣).
- (٤) "رجال صحيح مسلم" (٢/٣٩٤، الترجمة ٢٠٧١)، والذي في المطبوع من الكتاب: (سليمان)، ولعله تحريف.
- (٥) انظر ترجمته في: "الكنى والأسماء" لمسلم (٢/٧٨٥، رقم ٣١٩٢)، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (٢/٢٤٠، رقم ١٥٩٢)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/٧٠٠، رقم ٧٩٧)، (٢/١٢٧٠، رقم ١٨٠٦)، و"تهذيب الكمال" (٣/٣١٧، رقم ٥٤٤) وتقدم ذكره في اسم أبي عبد الله الأغر.
- (٦) (٢/٧٠٠، رقم ٧٩٧)، (٢/١٢٧٠، رقم ١٨٠٦).
- (٧) (٣/٣١٧، رقم ٥٤٤)، (١١/٢٥٦، رقم ٢٤٣٩).
- (٨) (٢/١٢٠٥، رقم ٢٦٨، ٢٦٩).
- (٩) (١/٣٦٥).
- (١٠) ترجمته في: "الطبقات الكبرى" (٨/٣٢٩، رقم ٣٠١٢)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٢٥٧، رقم ١٠٩٨)، "الأسماء والكنى" للإمام أحمد (ص ١٠٥، رقم ٣١٠)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٥١، ترجمة ٤٤٧)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/٥٨٨، رقم ٢٣٩٨)، و"التاريخ وأسماء"

اختلف في اسمه، ف قيل: اسمه عامر، نصَّ عليه مسلم في الكنى، وأبو عبد الله المقدمي في "التاريخ"، والكلاباذي في رجال البخاري، وابن منجويه في رجال مسلم، وابن عبد البر في الاستغناء، والمقدسي في الكمال، وتبعه المزي، ومغلطاي، وابن حجر، وترجم له بذلك أيضًا الذهبي في الكاشف.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يسمى، اسمه وكنيته واحد، وحكاه ابن منجويه في رجال مسلم، والمقدسي في الكمال وتبعه المزي، ومغلطاي، وابن حجر.

وقد ترجم له بهذه الكنية كثير، ولم يذكروا اسمه، منهم ابن سعد في الطبقات، والبخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والذهبي في التاريخ، والسير.

قال ابن حجر في التريب: والأشهر أنه لا اسم له غيرها ^(١).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه عامر، وكنيته أبو عبيدة، وقد اشتهر بها، كما عليه الأكثر، ومن قال: إن اسمه كنيته، خفي عليه ذلك؛ بسبب اشتهاره بكنيته، والله أعلم.

٤٢. (١٦) أبو عثمان الأنصاري، المدني ثم الخراساني، قاضي مرو.

(د ت) من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات ^(٢).

المحدثين وكناهم" للمقدمي (ص ١١٠، ترجمة ٥٠١)، و"الجرح والتعديل" (٤٠٣/٩، رقم ١٣٣٥)، و"الثقات" لابن حبان (٥/٥٦١)، و"رجال صحيح البخاري" للكلاباذي (٨٣١/٢)، ترجمة ١٤٠٨، و"رجال صحيح مسلم" لابن منجويه (٨٦/٢)، ترجمة ١٢١٦، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٨١٠/٢)، ترجمة ٩٤٥، (٣/١٣٩٠)، ترجمة ٢٠٦٤، و"الكمال في أسماء الرجال" للمقدسي (٧٣/٦)، ترجمة ٣٣٩٩، و"تهذيب الكمال" للمزي (١٤/٦١)، ترجمة ٣٠٥١، و"تاريخ الإسلام" (١٠٢٩/٢)، ترجمة ١٨٦، و"سير أعلام النبلاء" (٤/٣٦٣)، ترجمة ١٤١، و"الكاشف" (١/٥٢٣)، رقم ٥٢٣٩، و"إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٧/١٤٢)، ترجمة ٢٦٦٣، و"تهذيب التهذيب" (٥/٧٥).

(١) (ص ٦٥٦، رقم ٨٢٣١).

(٢) ترجمته في: "التاريخ الكبير" (٦/١٦١)، رقم ٢٠٣٤، "الكنى والأسماء" لمسلم (١/٥٤٢)، رقم ٢١٧٤، و"الكنى والأسماء" للدولابي (٢/٧١٦)، و"الثقات" لابن حبان (٧/١٧٦)، و"الكمال"

اختلف في اسمه، واسم أبيه، ف قيل: اسمه عمرو بن سالم، قاله أحمد، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، عن أبي عثمان الذي روى عنه مطرف ما اسمه؟ فقال: عمرو بن سالم^(١)، وترجم له به البخاري في التاريخ الكبير، وجزم به ابن حبان، والذهبي في الكاشف.

وقيل: ابن سلم، حكاه البخاري في التاريخ الكبير، وقيل: ابن سليم، وقيل: ابن سعد،

وقيل: اسمه عمر، ترجم له بذلك مسلم، والدولابي في الكنى والأسماء. وقيل: اسمه كنيته، حكاه ابن حجر في التهذيب.

الترجيح:

والذي يترجح - والله أعلم - أن اسمه عَمْرًا، لما جزم به الإمام أحمد وابن حبان، والذهبي.

٤٣. (١٧) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن خزاعي بن مازن التميمي، ثم المازني، البصري، النحوي، المقرئ، (ت ١٥٤ هـ).

(خت قد فق) ثقة من صغار التابعين، روى له البخاري تعليقاً، وأبو داود في القدر، وابن ماجه في التفسير^(٢).

(١/٨)، رقم ٤٨٣٠، و"تهذيب الكمال" (٦٩/٣٤)، ترجمة (٧٥٠٣)، و"المقتنى" (١/٣٨٩)، رقم ٤٠٧١، و"الكاشف" (٢/٤٤٢)، رقم ٦٧٣٤، و"ميزان الاعتدال" (٤/٥٥٠)، رقم ١٠٤٠٨، و"التكميل" لابن كثير (٣/٣٠٨)، رقم ٢٢١٥، و"تهذيب التهذيب" (١٢/١٤٦)، رقم ٧٧٧، و"معاني الأختيار" للعيني (٣/٣١٢)، رقم ٣٠١٠.

(١) "العلل" (١٢١).

(٢) انظر ترجمته في: "الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٣٧٨، رقم ١٨٤٨)، و"التاريخ الكبير" (٩/٥٥، رقم ٤٧٧)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/٥٦٤، رقم ٢٢٨٨)، و"المعارف" لابن قتيبة (ص ٥٩٩)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (٣/١٠٠)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (٢/٨٠٢)، ترجمة (٩٣٩)، (٣/١٤٢٩)، ترجمة (٢١٥٠)، و"المعارف" لابن قتيبة (ص ٥٩٩) "تاريخ دمشق" (٦٧/١٠٣)، ترجمة (٨٧٣٧)، "تهذيب الكمال" (٣٤/١٢٠)، ترجمة (٧٥٣٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٦/٤٠٧)، ترجمة (١٦٧)، و"تاريخ الإسلام" (٤/٢٦٣)، ترجمة (٤٦٢)، و"المقتنى" (١/٤٣٠)، ترجمة (٤٦٣٩)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/١٧٨).

اختلف في اسمه على أقوال كثيرة، فقليل: اسمه زبان، قاله الأصمعي^(١)، وذكره أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين، قال الدارقطني: سمعت محمد بن يحيى الصولي، يقول: سمعت محمد بن زكريا الغلابي، يقول: سمعت محمد بن عبيد الله العتبي يقول: كان اسم أبي عمرو بن العلاء عندي: (جزءاً)، فأخبرني بعض أولاده أن اسمه: (زبان)^(٢).

وصححه ابن عبد البر في الاستغناء^(٣).

وقيل: العريان، قاله الزبيدي^(٤)، وقيل: يحيى، وقيل: جزء.

وقيل: اسمه كنيته، قاله علي بن المديني^(٥)، والبخاري في التاريخ الكبير، وترجم له به، وابن قتيبة، ونُسب ذلك إلى الأصمعي^(٦)، وحكاه محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي، في طبقات النحويين^(٧)، وابن عبد البر في الاستغناء^(٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق^(٩)، والمزي في تهذيب الكمال^(١٠).

قال في مرآة الجنان: والصحيح أن كنيته اسمه^(١١)، وكذلك قال: أبو محمد الطيب الهجراني^(١٢).

(١) انظر: "تاريخ دمشق" (٦٧/١٠٥).

(٢) انظر: "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص ١٧٧، رقم ١٤٦).

(٣) (٨٠٢/٢).

(٤) انظر: "تاريخ دمشق" (٦٧/١٠٥).

(٥) "تاريخ ابن معين رواية ابن محرز" (١٨٩/٢).

(٦) انظر: "تاريخ دمشق" (٦٧/١٠٥).

(٧) (ص ٣٥، رقم ٩).

(٨) (١٤٢٩/٣).

(٩) (١٠٣/٦٧).

(١٠) (١٢١/٣٤).

(١١) "مرآة الجنان وعبرة اليقظان" (١/٢٥٤).

(١٢) "فلاذة النحر في وفيات أعيان الدهر" (٢/١٨٤).

الترجيح:

أن اسمه زبان؛ لما جاء عن بعض أولاده في ذلك، وهُم أعرفُ به من غيرهم، ولمَّا رجَّحه ابنُ عبد البر في الاستغناء.

المبحث الثالث: من قيل فيه: اسمه كنيته، ولم يترجح فيه شيء عندي.

٤٤. (١) أبو بكر بن أبي موسى الأشعري (ت ١٠٦ هـ).

(ع) من ثقات التابعين، روى له الجماعة، وولي قضاء الكوفة في زمن الحجاج^(١).
اختلف في اسمه، فقيل: عمرو، قاله أبو بكر بن أبي الأسود^(٢)، ومسلم في الكنى والأسماء، والدارقطني^(٣)، والكلاباذي.
وقيل: عامر، قاله ابن معين كما في رواية الدوري^(٤).

قال ابن عبد البر في الاستغناء: ولا أعلم أن غير ابن معين قاله.
وقيل: اسمه كنيته، قاله ابن سعد، والإمام أحمد، كما قال صالح، قال أبي:
"أبو بكر بن أبي موسى، هو: اسمه"^(٥)، وابن قتيبة^(٦)، وابن حبان، وحكاه ابن عبد البر في الاستغناء ولم ينسبه.

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٨/٣٨٧، رقم ٣١٤٧)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/١٢، رقم ٧٥)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/١١٤، رقم ٢٧٧)، و"الثقات" لابن حبان (٥/١٦٩، ٥٩٢)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٤٠، رقم ٦٣٤)، (١/٤٢٠، رقم ٩٠٠)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٤٣٨، ترجمة ٤٣٩)، و"الكمال" (٨/٣٢، رقم ٤٨٤٦)، و"المنتقى" للذهبي (١/١٤٤، ترجمة ٧٢٤).

(٢) "الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/٣٤٠).

(٣) "سؤالات البرقاني" (ص ٧٨، رقم ٦١٩).

(٤) (٣/٤١٩، رقم ٢٠٥٢).

(٥) "الأسامي والكنى" (ص ٧٩، رقم ٢١٥)، و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة (٢/٩٦١، رقم ٤١١٣).

(٦) "المعارف" (ص ٥٩٩).

الترجيح:

أما ما جاء عن ابن معين في رواية الدوري من أن اسمه عامر، فبعيد؛ لما سبق من أن عامراً اسم أخيه أبي بردة، ولم يقل بهذا سواه، كما قاله ابن عبر البر. وأما القولان الآخران، فلم يترجح لدي شيء منهما؛ لعدم القرينة المرجحة، سوى حكاية الأقوال، وليس أحدهما أولى من الآخر في ذلك.

٤٥. (٢) أبو الجعد الضمري (ت ٣٦هـ).

(د ت س ق) صحابي جليل، كان على قومه في غزوة الفتح، وقَتِلَ مع عائشة -رضي الله تعالى عنها- في وقعة الجمل^(١).

له حديث واحد عن النبي ﷺ وهو: "من ترك ثلاث جُمع تهاوناً من غير عذر طبع الله على قلبه"، أخرجه أصحاب السنن.

اختلف في اسمه على أقوال:

ف قيل: أدرع، أو الأدرع، وقيل: عمرو بن بكر، وقيل: جنادة، وقيل: وهب، وقيل: اسمه كنيته.

قال الترمذي: سألت محمداً عن اسم أبي الجعد الضمري؟ فلم يعرف اسمه^(٢).

(١) انظر ترجمته في: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (١١٩/٥)، رقم (٧٧٦)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٧٠، رقم ١٨٥)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٢٠/٩)، رقم (١٤٦)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١٨٥/١)، رقم (٥٦٠)، و"أنساب الأشراف" للبلاذري (١١٢/١١)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/٦١)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/٣٥٥)، رقم (١٥٩٨)، و"معجم الصحابة" لابن قانع (٢/٢٠٩)، رقم (٧١١)، و"الثقات" لابن حبان (٣/١٦)، و"أسماء من يعرف بكنيته" لأبي الفتح الأزدی (ص ٣٧، رقم ٣٥)، و"الأسماء والكنى" لأبي أحمد الحاكم (١/١٨٤)، رقم (١٣٤٨)، و"فتح الباب" لابن منده (ص ١٩٩، رقم ١٦٢٢)، و"معرفه الصحابة" لأبي نعيم (١/٣٥٢)، (٥/٢٨٥٠)، و"الاستيعاب" (١/٧٣، رقم ١٥)، (٤/١٦٢٠، رقم ٢٨٩٤)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/١٣٦، رقم ٥٧)، و"الكمال" للمقدسي (٢/١٠، رقم ٦٠٥)، و"جامع الأصول" لابن الأثير (١٢/٢٧٣، رقم ٤٤٦)، و"أسد الغابة" (١/١٨٢، رقم ٦٠)، (٤/١٨٨، رقم ٣٨٧٦)، (٦/٥٠، رقم ٥٧٦٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١٨٨، رقم ٧٢٨١)، و"الكاشف" (٢/٤١٦، رقم ٦٥٦٠)، و"المقتنى" للذهبي (١/١٤٤، رقم ١٠٥٤)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٥٤، رقم ٢١٥)، و"تقريب التهذيب" (ص ٦٢٨، رقم ٨٠١٥)، و"الإصابة" (٧/٥٥، رقم ٩٦٩٣).

(٢) "سنن الترمذي" (١/٦٣٠)، حديث (٥٠٠).

ترجم له ابن عبد البر في الاستيعاب، في موضعين، بأدرع، وبأبي الجعد، وحكى الخلاف في اسمه، وكذلك ابن الأثير في أسد الغابة في ثلاثة مواضع، بالأدرع، وبعمرو بن بكر، وبكنيته، وقد ذكر الخلاف في اسمه المقدسي في الكمال، ومن تبعه، ولم يرجحوا.

أما اسمه أدرع، أو الأدرع، فقد قاله ابن حبان في الثقات، وأبو الفتح الأزدي في أسماء من يعرف بكنيته، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، وترجم له به ابن عبد البر في الاستيعاب، وذكر الخلاف في اسمه، وأعاد ترجمته بكنيته، وذكره كذلك بكنيته في الاستغناء.

أما عمرو بن بكر، فقال مصعب بن عبد الله الزبيري^(١)، وخليفة بن خياط في الطبقات، والدولابي في الكنى، وابن قانع في "معجم الصحابة"، وأبو أحمد الحاكم في الكنى، وابن منده في فتح الباب، والذهبي في المقتنى.

وأما من قال: اسمه كنيته، فهو ابن الأثير في جامع الأصول، قال: أبو الجعد، هو أبو الجعد الضمري، اسمه كنيته، وقيل: اسمه وهب، وقيل: جنادة. وقيل: عمرو بن بكر^(٢).

وقال به كذلك عبد الحق الدهلوي البخاري في شرح المشكاة^(٣).

وقد ترجم له بالكنية ابن سعد، والبخاري في التاريخ، ومسلم، وابن أبي حاتم، وكذلك ترجم له المقدسي في الكمال، وتبعه المزي، وابن حجر، في ذلك ولم يرجحوا.

الترجيح:

لم يترجح لي شيء في أبي الجعد، لعدم وجود القرينة التي ترجح أحد الأقوال، سوى أنه جاء في المطبوع من المنتقى لابن الجارود رواية الحديث الذي يرويه أبو الجعد الضمري، من طريق عبد الله بن هاشم، قال: ثنا يحيى يعني ابن

(١) انظر: "المستدرک" (٣/ ٧٢٣، رقم ٦٦١٩).

(٢) "جامع الأصول" (١٢/ ٢٧٣).

(٣) "لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح" (١٠/ ٥٧، رقم ١٢٧).

سعيد، عن محمد بن عمرو، قال: حدثني، عبيدة بن سفيان، عن أبي الجعد عمرو بن بكر الضمري، به، فصرح عبيدة الراوي عنه باسمه.

وعبد الله بن هاشم، وهو أبو عبد الرحمن العبدى، الطوسى، وإن كان ثقة حافظاً، إلا أنه خالف في سياقه كل من رواه عن يحيى بن سعيد، وهُم أحمد بن حنبل، ومسدد، ويعقوب بن إبراهيم.

كما أن ابن عبد البر رواه في التمهيد من طريق ابن الجارود بسياق الجماعة عن يحيى، من دون ذكر اسمه، عمرو بن بكر، فلعل ما كان في المطبوع من المتقى من تصرف النساخ، أو المحقق، والله أعلم.

٤٦. (٣) أبو حسن المازنى، الأنصارى.

(عب) صحابي جليل، مدني، أنصاري، شهد العقبة وبدراً^(١).

له رواية عن النبي ﷺ عند أحمد في المسند من زيادات ابنه عبد الله، وعند البيهقي.

اختلف في اسمه، ف قيل: اسمه كنيته، لا اسم له غير ذلك، وقيل: اسمه تميم، قاله ابن عبد البر في الاستيعاب، والاستغناء.

واختلف في اسم أبيه، ف قيل: تميم بن عبد عمرو، وقيل: تميم بن عمرو، ترجم له ابن حبان في الثقات، وسماه تميم بن عبد عمرو المازنى.

وترجم له ابن الأثير في أسد الغابة، وابن حجر في الإصابة باسمه تميم، ومرة أخرى بكنيته، وقال ابن حجر: مشهور بكنيته، واسمه تميم بن عمرو، وقيل: ابن عبد عمرو، وقيل: ابن عبد قيس بن مخزومة.

(١) ترجمته في: "الثقات" لابن حبان (٤١/٣)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٢٨٦٠/٥)، و"الاستيعاب" (١٦٣٢/٤)، ترجمة (٢٩١٥)، و"الاستغناء" (١٥٤/١)، ترجمة (٨٤)، و"أسد الغابة" (٧٠/٦)، رقم (٥٨١٣)، و"الإصابة" (٧٦/٧)، ترجمة (٩٧٦٩)، و"تعجيل المنفعة" (٤٣٤/٢)، رقم (١٢٥٥).

الترجيح:

لم يترجح لي شيء في اسمه، لعدم وجود قرينة تدل على ذلك.

٤٧. (٤) أبو السنابل بن بعكك^(١)، بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار بن قصي.

(ت س ق) صحابي معروف، قرشي من بني عبد الدار بن قصي، وهو من مسلمة الفتح، ومن المؤلفة قلوبهم، روى حديثه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٢).

اختلف في اسمه كثيراً، على نحو تسعة أقوال:

ف قيل: اسمه "عمرو"، كما نقله الدولابي في "الكنى" عن الزهري، وحكاه ابن قانع ولم ينسبه، وبه جزم الطبراني في "المعجم الكبير"، وقدمه أبو نعيم في معرفة الصحابة، والنووي في شرح مسلم، وتهذيب الأسماء واللغات، وحكا غيرَه.

وقيل: "عامر"، وبه قال ابن إسحاق، كما نقله الحافظ في التهذيب.

وقيل: "حبة" بموحدة، وبه جزم ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار"، وفي

(١) قال ابن فارس في "معجم اللغة" (ص ١٢٨): بعك: بعكوة الناس: مجتمعهم، ومنه اشتق بعكك ابن أبي السنابل. ويقال: هو من البعك وهو غلط الجسم.

(٢) انظر ترجمه في: "جمهرة النسب" لابن الكلبي (ص ٦٧)، و"الطبقات الكبرى" لابن سعد (٦٧/٦، رقم ١٠٦٣)، (٨/١٠، رقم ٢٣١٨)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ص ٤٥، ترجمة ٧٦)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٩/٤١، ترجمة ٣٥٥)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١/٤١٤)، ترجمة ١٥٥٦)، و"أنساب الأشراف" للبلاذري (٩/٤١٤)، و"الثقات" لابن حبان (٣/٨٩)، و"مشاهير علماء الأمصار" (ص ٤٣، ترجمة ٨٤)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١/٩٨)، و"معجم الصحابة" للبغوي (٢/١٩٣)، و"معجم الصحابة" لابن قانع (١/٦٤)، و"المعجم الكبير" للطبراني (١٧/٣٨)، (٢٢/٣٥٦)، و"أسماء من يعرف بكنيته" لأبي الفتح الأزدي (ص ٤٧، ترجمة ٧٩)، و"الأسامي والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٤/١٩٥، ترجمة ٣٢١٩)، و"فتح الباب في الكنى والألقاب" لابن منده (ص ٤١٣، ترجمة ٣٧٠٤)، و"معرفة الصحابة" لابن منده (ص ٩٠٠)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٥/٢٩١٩)، و"الاستيعاب" لابن عبد البر (٤/١٦٨٤، رقم ٣٠٢٠)، و"الاستغناء" لابن عبد البر (١/٣٢٥، ترجمة ٣١٠)، و"جامع الأصول" (١٢/٤٨٦)، (١٢/٦١٣)، و"أسد الغابة" (١/٦٦٩)، ترجمة ١٠٣٠)، (٤/١٨٧، ترجمة ٣٨٧٤)، (٤/٤٨١، ترجمة ٤٥٢٣)، (٦/١٥٢، ترجمة ٥٩٨٦)، و"الكمال" (٢/٢٢، رقم ٦٢٥)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٣٣/٣٨٥، ترجمة ٧٤١٥)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/١٤١)، و"الإصابة" (٢/١٢، ترجمة ١٥٦٥)، (٤/٤٩٩، ترجمة ٥٧٩٤)، (٥/٥٠٥، ترجمة ٧٥٦١)، (٧/١٦١).

"الثقات"، وقال البغوي في معجم الصحابة: "بلغني أن اسمه حبة بن بعك"، وحكاه الطبراني في الكبير، والأزدي في "أسماء من يعرف بكنيته"، ولم ينسباه. وترجم له ابن عبد البر في "الاستيعاب" في الأسماء، باسم حبة، وقال: "وهو مشهور بكنيته"، وترجم له أيضًا في الكنى وقال: قيل: "اسمه حبة بن بعك"، ولم يذكر سوى ذلك.

وكذلك ترجم له في الاستغناء، ولم يذكر فيه شيئاً^(١).

وأما ابن الأثير في "أسد الغابة" فكذلك ترجم له باسم حبة، وترجم له باسم عمرو، وباسم لبید ربه، وفي الكنى، ونقل كلام ابن عبد البر، وذكر بعض الأقوال في اسمه.

وقيل: "حنة"، بالنون، وأنكره ابن ماكولا، وقال: ولا يصح.

وقيل: "لبید"، وبه جزم البخاري في "التاريخ الكبير"،

وقيل: "لبید ربه" بالإضافة، وبه جزم الأزدي في "أسماء من يعرف بكنيته"،

وقيل: "أصرم"، وبه جزم ابن قانع في المعجم.

وقيل: "عبد الله".

وقيل: "اسمه كنيته"، وبه جزم العسكري، كما نقله عنه ابن حجر في الفتح^(٢)، وتهذيب^(٣).

وأما الحافظ ابن حجر في "الإصابة" فترجم له في الكنى بأبي السنابل، وذكر الأقوال في اسمه، لكنه في فتح الباري، وتهذيب التهذيب، نقل جزم العسكري بأن اسمه كنيته.

(١) الاستغناء لابن عبد البر (١/٣٢٥)، ترجمة (٣١٠).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (٩/٤٧٢).

(٣) "تهذيب التهذيب" (١٢/١٢١).

الترجيح:

لم يترجح لي شيء في اسمه، وكان الحافظ ابن حجر يرضي جزم العسكري بأن اسمه كنيته، ولذلك ترجم له به في الإصابة، ونقله في الفتح، والتهذيب.

الخاتمة

بعد العمل الطويل في جمع مادة هذا البحث ودراستها، والنظر في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، خرجتُ بالنتائج التالية:

- أهمية الموضوع لطالب علم الحديث فلا غنى له عنه للخروج بالنتائج الصحيحة في الحكم على الرجال والأحاديث.
 - أن علماء الحديث قد رسموا الخطوط العريضة لأنواع هذا الفن بما يميزها ويُجَلِّئها ويبرزها، ولكن يبقى للمشتغلين من بعدهم ما يمكن أن يضيفوه ويكملوا به ما بدأوه.
 - لا يمكن الاستغناء ببعض كتب علوم الحديث عن بعضها الآخر، فقد تجد في هذا ما لا تجد في ذاك، فالعلاقة بينها تكاملية.
 - تحصيلُ لدي ممن قيل فيه: اسمه كنيته، أو ما يدل على ذلك إحدى وأربعون ترجمة، الذي ترجح لدي من ذلك أن اسمه كنيته، ثلاث وعشرون ترجمة.
 - والذي ترجح لدي أن له اسماً غير كنيته، ثلاث عشرة ترجمة.
 - والذي لم يترجح لدي فيه شيء وتوقفتُ عن الترجيح فيه؛ لعدم وجود القرينة في ذلك، خمس تراجم.
- التوصيات:

- الاشتغال بأنواع علوم الحديث التي لم يُفرد لها علماء الحديث بالتأليف، خاصة فيما يتعلق بالرواة وتمييزهم.
- الاستفادة من البرامج الحاسوبية وتقنية الذكاء الاصطناعي في تسهيل الوصول إلى تراجم الرواة، وربط ذلك بكتب الرواية.
- فتح قنوات للنشر العلمي تستوعب الأبحاث بشتى أحجامها، بما يعطي المجال للباحثين ممن تحتاج بحوثهم التوسع لتقرير المسائل.

ثبت المصادر والمراجع

- أخبار القضاة: وكيع (ت ٣٠٦هـ)، تحقيق: عبد العزيز المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الأسامي والكنى: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- الأسامي والكنى: الحاكم الكبير، (ت ٣٧٨هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمه، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- البداية والنهاية: ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

- تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ): تحقيق: شكر الله القوجاني، أصل التحقيق رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- تاريخ الإسلام: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- التاريخ الأوسط، البخاري: (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب؛ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- التاريخ الكبير: ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحى هَلَل، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، السفر الثاني، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م، السفر الثالث ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- التاريخ الكبير: البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- تاريخ دمشق: ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- تاريخ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): رواية الدوري عنه، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، بعناية: مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- تذكرة الحفاظ: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- تصحيقات المحدثين: الحسن العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- التعريفات: الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- تقريب التهذيب: ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

التكميل في الجرح والتعديل: ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير: ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

تهذيب الأسماء واللغات: النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية؛ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

تهذيب التهذيب: ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

الثقات: ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبُغا (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل: خليل بن كيكلي العلاتي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

الجامع الكبير (سنن الترمذي): الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، حققه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ = ١٩٥٢م.

جمل من أنساب الأشراف: البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

جمهرة النسب: الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، رواية: السكري عن ابن حبيب، تحقيق: د حسن ناجي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

رجال صحيح مسلم: ابن منجويّه (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

الروض الداني (المعجم الصغير): الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه: البرقاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، كتب خانة جميلي، لاهور - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

سير أعلام النبلاء: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

شرح المفصل: ابن عيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

الطبقات الكبرى: ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٣٦هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

كتاب الطبقات: خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكمال في أسماء الرجال: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، تحقيق: شادي آل نعمان، شركة غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

الكنى والأسماء: الدولابي (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ١٣٩٦ هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الرَّامَهُزْمِي (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م.

المعارف: ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢ م.

معجم الصحابة: البغوي (ت ٣١٧ هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

المعجم الكبير: الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

معرفة الثقات: العجلي (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

معرفة الرجال: يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

- معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا؛ دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- المعرفة والتاريخ: الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٤م.
- المقتنى في سرد الكنى: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد: الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

وَقَفَّ السُّنَنُ فِي السُّنَنِ النَّبَوِيِّ

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المجلة: journal@alsunan.com

إدارة المركز: info@alsunan.com

+966544179454

@c4sunnah

c4sunnah

www.alsunan.com

Arcif
Analytics

